

السبع المثاني

رحلة في معاني الفاتحة ومقاصدها

تأليف

فهد بن عبد الله الحبشي

المقدمة

الحمد لله الذي افتتح كتابه بالحمد، وجعل فاتحته أمّ القرآن والسبع المثاني،
والصلاة والسلام على من أنزلت عليه، فبيّن معانيها قولاً وعملاً، وعلى آله
وصحبه ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين، أما بعد:

فإن سورة الفاتحة أعظم سور القرآن قدرًا، وأكثرها على السنة المسلمين
ترديدًا؛ يقرؤها المسلم في كل ركعة من صلاته، فرضها ونفلها، ولا تصح صلاته
إلا بها، وقد جعلها الله مناجاةً بين العبد وربّه، كما في الحديث القدسي الصحيح:
«قسمتُ الصلاة بيني وبين عبدي نصفين، ولعبدني ما سأل»، ومع هذه المنزلة فإن
كثيرًا من الناس يرددونها وهم غافلون عن معانيها؛ فلا يجدون لها في قلوبهم أثرًا،
ولا في سلوكهم خبرًا.

ومن هنا جاءت هذه المجالس في رياض سورة الفاتحة، غايتها أن تقرب
معاني السورة إلى القارئ المعاصر، وأن تصل ألفاظها بمقاصدها، ومقاصدها
بالعمل؛ فإن التفسير الذي لا يثمر انقيادًا ولا يورث تعظيمًا لله تفسيرٌ قاصر.

وقد سرتُ في الكتاب على ترتيب آيات السورة، فبدأتُ بمدخل في أسمائها
وفضلها ومكانتها في الصلاة ثم مسائل عدد آياتها والبسملة والاستعاذة ثم وقفتُ
مع كل آية وقفة تجمع:

- بيان المعنى اللغوي والتفسيري؛

- تقرير ما تدل عليه من أصول الاعتقاد، في التوحيد والأسماء والصفات

والقدر.

- عرض ما يتصل بها من أحكام الفقه.

- استخراج ما فيها من معانٍ إيمانية وتربوية تمس حياة المسلم اليوم.
وختمتُ بمسألة التأمين ثم بخلاصة لمرتكزات السورة العقدية والسلوكية.
والله أسأل أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، وأن يرزقنا جميعًا
فهم كتابه والعمل به، وأن يهدينا الصراط المستقيم، صراط الذين أنعم عليهم،
غير المغضوب عليهم ولا الضالين.

وصلّى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أبو يمان

المدينة النبوية

٣/ جمادى الأولى / ١٤٤٨ هـ.

بين يدي السورة

لماذا سُميت الفاتحة؟

سُميت هذه السورة «الفاتحة» لأن القرآن الكريم افتُتح بها؛ فهي أول ما تقع عليه عين القارئ إذا فتح المصحف الشريف، لكنها ليست أول ما نزل من القرآن، فالصحيح الذي عليه جمهور أهل العلم أن أول ما نزل صدر سورة العلق: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ [العلق: ١]^(١) ثم فتر الوحي ثم نزل صدر سورة المدثر^(٢) ثم تتابع الوحي حتى اكتمل التنزيل.

متى نزلت؟

اختلف العلماء في زمن نزولها على ثلاثة أقوال: ف قيل نزلت بمكة، وقيل بالمدينة، وقيل نزلت مرتين: مرة بمكة وأخرى بالمدينة، تأكيداً لشأنها وإظهاراً لعظم منزلتها^(٣)، ومما يدل على تقدّم نزولها أن سورة الحجر مكية، وفيها قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِّنَ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ﴾ [الحجر: ٨٧]، وقد فسّر النبي ﷺ السبع المثاني بالفاتحة^(٤)، ويؤيده أن الصلاة فُرضت بمكة قبل الهجرة،

(١) أخرجه البخاري، رقم (٣)، ومسلم، رقم (١٦٠)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٢) أخرجه البخاري، رقم (٤)، ومسلم، رقم (١٦١)، من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما.

(٣) ينظر: تفسير ابن كثير، أول تفسير سورة الفاتحة، وفيه: «وهي مكية، قاله ابن عباس وقتادة وأبو العالية، وقيل: مدنية، قاله أبو هريرة ومجاهد وعطاء بن يسار والزهري، ويقال: نزلت مرتين: مرة بمكة، ومرة بالمدينة، والأول أشبه»، وحكى أبو الليث السمرقندي قولاً رابعاً: أن نصفها نزل بمكة ونصفها الآخر بالمدينة، قال ابن كثير: «وهو غريب جداً».

(٤) أخرجه البخاري، رقم (٤٤٧٤)، من حديث أبي سعيد بن المعلّى رضي الله عنه.

ولا يُعرف أن المسلمين صلّوا صلاة بغير الفاتحة، وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب»^(١)؛ فهي إذن مما نزل قبل الهجرة.

وإذا لم تكن الفاتحة أول ما نزل، فلماذا وُضعت في صدر المصحف؟ لأنها جمعت جوامع المقاصد وأصول الدين؛ ففيها توحيد الربوبية وتوحيد الألوهية، وإثبات الصفات العلى لله عز وجل، وفيها معالم العبادة الخالصة والتوكل الكامل والانقياد التام لله تعالى، كما في قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾.

وفيها أصول الهداية، كما في قوله سبحانه: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾، وفيها الولاء لله ولأوليائه والبراءة من أعدائه، كما في قوله: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾، واجتمعت فيها كذلك أصول التوسل المشروع: التوسل إلى الله بأسمائه وصفاته، وهو ظاهر في افتتاحها بـ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ و﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، والتوسل بالعمل الصالح في قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾، والتوسل بإظهار الفقر والانكسار بين يديه في قوله: ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾.

التوسل المشروع والتوسل الممنوع:

من هنا كانت الفاتحة أصلاً في باب التوسل المشروع، في مقابل التوسلات البدعية التي أحدثها الناس، فالتوسل الشرعي محصور فيما ورد في الكتاب والسنة - كالذي في الفاتحة وغيرها - من التوسل بأسماء الله وصفاته، وبالأعمال

(١) أخرجه البخاري، رقم (٧٥٦)، ومسلم، رقم (٣٩٤)، من حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه.

الصالحة، وبدعاء الرجل الصالح الحي الحاضر، كما توسّل عمر رضي الله عنه بدعاء العباس رضي الله عنه في الاستسقاء^(١).

أما التوسل المذموم فهو ما كان بغير الله تعالى، أو بما لا صلة له بعمل العبد نفسه، كالتوسل بذوات الأشخاص أو بأعمال غيره من الناس، فالعبد لا يتقرب إلى ربه إلا بعمله هو، لا بعمل غيره مما لا يد له فيه، فمن قال: «اللهم إني أتوسل إليك بعمل فلان الصالح» فقد توسل بما لا علاقة له به، ولم يرد في الشرع ما يجيزه.

ومثله من توسّل بذات فلان أو بجاهه، فقال: «اللهم بجاه نبيك» أو «بحرمة عبدك فلان»؛ فهذا توسل غير مشروع، وهو ذريعة إلى ما كان عليه المشركون من قوم نوح ومن جاء بعدهم، حين اتخذوا الأصنام شفعاء عند الله، زاعمين أنها تقربهم إليه، وقد حكى الله عنهم قولهم: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ [الزمر: ٣]، فكان فعلهم شركاً ذمّه الله.

فإن تجاوز الأمر حدّ التوسل إلى دعاء المخلوق نفسه، وطلب ما لا يقدر عليه إلا الله منه، كأن يقول: «يا فلان أغثني» أو «أعطني» أو «ارزقني» أو «اصرف عني الكرب»، فذلك شرك أكبر يُسمّى الاستغاثة بغير الله، وهو أعظم من التوسل البدعي؛ لأنه صرف للعبادة إلى غير الله جل وعلا.

فلا بد إذن من التفريق بين التوسل والاستغاثة، التوسل المشروع ما كان بوسيلة شرعها الله: بأسمائه الحسنى، وصفاته العلى، والعمل الصالح الذي قام

(١) أخرجه البخاري، رقم (١٠١٠)، من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

به العبد، كأن يقول: «اللهم إني أسألك بحبي لنبيك» أو «بصلاقي وصيامي» ونحو ذلك، وأما قوله: «اللهم بجاه فلان» أو «بحق فلان» فتوسّل غير مشروع؛ وهو إن لم يبلغ الشرك الأكبر بدعةً محدثة، وأما من صرف الدعاء إلى المخلوق فقال: «مدد يا فلان» أو «اشفني يا فلان» أو «أغنني»، فهذا شرك، والله تعالى يقول: ﴿فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ١٨].

فالواجب على المسلم أن يُفرد الله بالدعاء، وألا يتوسّل إليه إلا بما شرع، وأن يعلم أن بين التوسّل والاستغاثة فرقاً بيّناً لا يجوز طمسه، كما يحاول بعضهم حين يخلطون بين النوعين ليُلبّسوا على العامة.

إن الاستغاثة بغير الله -أي دعاء المخلوقين وطلب الحاجات منهم فيما لا يقدر عليه إلا الله- من أشنع الانحرافات وأخطرها، وما أشدّ فرح إبليس بها، وهو يرى أتباع محمد ﷺ يُعرضون عن ربهم، ويلجؤون إلى من لا يملك لنفسه ضرراً ولا نفعاً، فضلاً عن أن يملكه لغيره!

والأعجب من ذلك أن ترى مسلماً يقرأ سورة الفاتحة، التي أخبر النبي ﷺ أن الله لم يُنزل في التوراة ولا في الإنجيل مثلها^(١) ثم لا تجد لمعانيها في قلبه أثراً، ولا في سلوكه خبراً؛ يلهج بالاستغاثات المبتدعة والدعوات المنكرة، كأنه لم يقل بلسانه يوماً: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾، وهو يرددّها في فرائضه سبع عشرة مرة في اليوم على الأقل، معلناً فيها توحيد الله في العبادة والاستعانة ثم يخرج من صلاته فيتعلّق قلبه بغير الله، ويرفع حاجته إلى سواه، فأَي تناقض أعظم من هذا؟!

(١) أخرجه الترمذي، رقم (٣١٢٥)، والنسائي، رقم (٩١٣)، من حديث أبي بن كعب رضي الله عنه، وصححه الألباني.

إن هذا من أبرز صور الانحطاط العقدي الذي غشي الأمة في عصور ضعفها، حين فتر التدبر، وغلب على كثير من الدرس التفسيري الاشتغال بالظواهر اللفظية والبلاغية، وقَلَّ من يغوص في أعماق الآيات ليستخرج منها روح الامثال، ويعرف العبد منها ما له من واجب الطاعة والخضوع، وما عليه من لزوم الاستقامة.

فالتفسير الذي لا يُثمر انقيادًا، ولا يورث تعظيمًا لله عز وجل، ولا يوقظ القلب من غفلته، تفسيرٌ قاصر، وعلمٌ لم يؤت ثماره، والتدبر لا يتحقق بالنظر في البديع والبيان وحدهما، وإنما بحمل النفس على امثال الأمر والنهي، واستشعار عظمة من أنزل هذا الكتاب.

فمن قرأ القرآن من أوله إلى آخره، وافتتح كل ركعة من صلاته بالفاتحة، فلم يجد فيه موضعًا واحدًا يُشرِّع الاستغاثة بغير الله ثم أصرَّ عليها، فليتهم نفسه، وليسألها: ما الذي غيَّب عني نور الهداية؟ وما الذي حال بيني وبين مقاصد هذا الكتاب العظيم؟!

فلا تغترَّ -أخي الكريم- بكثرة من يزيّنون لك البدع، وإن تسمّوا بالمشيخة، واستكثروا من الألقاب، وتنوعت علومهم؛ فالميزان الحق الذي توزن به الأعمال هو الوحي لا الهوى، ومن عدل عن الوحي ضلَّ ولو كثر أتباعه.

ولهذا -كما سيأتي- أمرنا الله عز وجل أن نسأله الهداية إلى الصراط المستقيم؛ لأن السبل كثيرة والطرائق متعددة، ولكل سبيل غير سبيل الحق شُبُهه وشيوخه ودعاته ومنظّروه، كلُّ يدعو إلى بدعته وشبهاته، وهم «دعاة على أبواب

جهنم، من أجابهم إليها قذفوه فيها» كما في حديث حذيفة بن اليمان رضي الله عنه^(١)، ومنهم الضال المضل، ومنهم المغرر به الذي خُدع حتى صار داعية ضلالة!

وقد خلق الله للإنسان سمعًا وبصرًا يميز بهما بين الحق والباطل، قال سبحانه: ﴿وَهَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ﴾ [البلد: ١٠]، أي طريق الخير وطريق الشر، ومع ذلك قد يزيغ الإنسان ويضل؛ فكان من العواصم التي أكرم الله بها عباده هذه السورة الجليلة، التي يسأل فيها المسلم ربه الهداية إلى الصراط المستقيم سبع عشرة مرة كل يوم على الأقل، فمن كان في قلبه شك أو ريب، فواظب على الصلاة، وسأل الله الهداية إلى الحق صادقًا - في قراءته للفتاحة أو في غيرها - كان حريًا أن يوفقه الله؛ فمن أكثر طَرَقَ الباب أو شك أن يُفتح له.

الفتاحة أم الكتاب:

اشتملت هذه السورة العظيمة على جملة من المقاصد الجليلة، ولذلك افتُتِحَ بها القرآن، وقد قال بعض أهل العلم: إن معاني القرآن كلها جُمعت في الفتاحة، ومعاني الفتاحة جُمعت في ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾^(٢)، وغلا بعضهم فزعم أن معاني البسملة جُمعت في الباء، وأن معنى الباء جُمع في النقطة التي تحتها^(٣)! وهذا تكلف لا دليل عليه، ولا يُعرف له إسناد ثابت.

(١) أخرجه البخاري، رقم (٣٦٠٦)، ومسلم، رقم (١٨٤٧)، من حديث حذيفة بن اليمان رضي الله عنه.

(٢) هذه المقالة تُذكر في بعض كتب التفسير والسلوك بلا إسناد، ولم أقف لها على نسبة ثابتة إلى أحد من الصحابة أو التابعين.

(٣) تُنسب هذه المقالة في بعض كتب المتأخرين إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه، ولا يُعرف لها إسناد يُعتمد عليه.

غير أن الفاتحة -بلا ريب- جمعت أصول العقائد ومجمل التكاليف؛ فهي كالبوصلة التي توجّه المسلم وتدله على طريق الحق، حتى إذا دخل بعدها في القرآن وجد فيه البيان، ووقف على الأحكام مفصلة.

وقد ثبت من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «أم القرآن هي السبع المثاني والقرآن العظيم»^(١)، والأم هنا هي الأصل والمرجع؛ فالفاتحة أصل القرآن الكريم ومرجعه.

قراءة الفاتحة في الصلاة:

ومن فضلها أن الصلاة لا تصح إلا بها، فقد ثبت من حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب»^(٢)، وبهذا قال الإمام الشافعي وجمهور أهل العلم، فأوجبوا قراءتها في كل ركعة، وهو الصحيح من أقوال العلماء.

ثم اختلفوا: هل تجب قراءتها على الإمام والمنفرد والمأموم جميعاً؟

- فمذهب الشافعي في الجديد -وهو المعتمد- وجوبها على الجميع، في السرية والجهرية^(٣).

(١) أخرجه البخاري، رقم (٤٧٠٤)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) تقدم تخرجه.

(٣) ينظر: تحفة المحتاج (٢/٣٤).

- وقال أحمد: تجب على الإمام والمنفرد دون المأموم، فالإمام يتحمّلها عنه، ويُستحب للمأموم أن يقرأ في سكّات الإمام وفيما لا يُجهر فيه^(١).
- وقال الشافعي في القديم: تجب على الجميع في السرية، أما في الجهرية فلا تجب على المأموم^(٢).

وذهب أبو حنيفة إلى وجوب قراءتها، لكنها ليست عنده من أركان الصلاة، بخلاف مالك والشافعي وأحمد الذين يعدّونها ركناً، فلو تركها المصلي عمداً لم تصح صلاته، ولو نسيها في ركعة لم تُحسب له تلك الركعة، فيأتي بركعة بدلها، أما أبو حنيفة فيفرّق بين الفرض والواجب، فيجعلها واجباً، ويوجب على من نسيها سجود السهو.

وقال بعض أهل العلم: قراءتها ركن لكن يجرى أن تُقرأ في ركعة واحدة، ولا يُشترط قراءتها في سائر الركعات، وقال قوم: يُكتفى بقراءتها في ركعتين من الصلاة، وهو قول لبعض الكوفيين، وأثر عن أبي حنيفة؛ فإن قرأها في ركعتين أجزأه، ويُخیر في الآخرين بين التسييح والتهيل والتكبير، والأفضل عندهم قراءة الفاتحة فيهما.

والصواب ما دلّت عليه السنة الصحيحة: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب»، وبه احتج الشافعي وأحمد ومن وافقهما كابن حزم وغيره، مستدلين بحديث عبادة السابق، وبحديث أبي هريرة رضي الله عنه في صحيح مسلم عن

(١) ينظر: ابن قدامة، المغني، كتاب الصلاة، مسألة قراءة المأموم خلف الإمام.

(٢) ينظر: النووي، المجموع شرح المذهب، الموضع السابق، وفيه حكاية القولين في المسألة: الجديد والقديم.

النبي ﷺ قال: «من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج» ثلاثاً، غير تمام، فقليل لأبي هريرة: إنا نكون وراء الإمام؟ فقال: «اقرأ بها في نفسك»^(١).

ولهذا استحب الشافعي أن يقرأ المأموم الفاتحة في سكتة الإمام بين قراءته للفاتحة وقراءة السورة، وأجاز للإمام أن يسكت قليلاً ليتيح للمأموم قراءتها، ذلك أن بعض أهل العلم منع المأموم من القراءة مطلقاً مع قراءة الإمام، واحتجوا بحديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ انصرف من صلاة جهر فيها فقال: «هل قرأ معي منكم أحد آنفاً؟» فقال رجل: نعم، أنا يا رسول الله، فقال رسول الله ﷺ: «إني أقول: ما لي أنزع القرآن؟!» فانتهى الناس عن القراءة^(٢) لكن جاء في حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه أن النبي ﷺ سأل أصحابه: هل يقرؤون خلف إمامهم؟ فلما أخبروه قال: «لا تفعلوا إلا بأم القرآن»^(٣).

أما أبو حنيفة ومن لم يَرِ قراءة الفاتحة ركناً، فقد حملوا حديث عبادة على نفي الكمال لا نفي الصحة، أي: لا صلاة كاملة، ولهذا الخلاف بُعدُ أصولي لا حاجة إلى الخوض فيه هنا.

وعلى كل حال، فمن فضائل الفاتحة أنها تُقرأ في الصلوات كلها، وأنها ركن في كل ركعة على الصحيح من أقوال أهل العلم.

(١) أخرجه مسلم، رقم (٣٩٥)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه أبو داود، رقم (٨٢٦)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وقوله: «فانتهى الناس عن القراءة» ذكر غير واحد من الحفاظ أنه مُدرج من كلام الزهري.

(٣) أخرجه أبو داود، رقم (٨٢٣)، والترمذي، رقم (٣١١) وحسنه، من حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه، وحسنه ابن حجر، وضعفه آخرون، منهم الألباني.

مناجاة بين العبد وربه:

ومن فضائلها ما ثبت من حديث أبي هريرة رضي الله عنه في الحديث القدسي، أن النبي ﷺ قال: «قال الله تعالى: قسمتُ الصلاة بيني وبين عبدي نصفين، ولعبي ما سأل»^(١)، والمراد بالصلاة هنا الفاتحة، وسُميت صلاةً لسببين:

الأول: أنها ركن ركين من أركان الصلاة، كما هو مذهب الشافعي والجمهور.

والثاني: أن الصلاة في اللغة الدعاء، والفاتحة كلها دعاء.

والدعاء نوعان: دعاء ثناء، ودعاء مسألة، والفاتحة على هذين النصفين: نصفها الأول ثناء على الله عز وجل، ونصفها الثاني مسألة، كقوله تعالى: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ • صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ إلى آخر السورة.

فقارئ الفاتحة يثني على الله أولاً ثم يسأله حاجته، وفي هذا إرشاد إلى أدب الدعاء: أن يقدم الداعي الثناء على الله بين يدي مسأله، ويشهد لهذا حديث فضالة بن عبيد رضي الله عنه أن النبي ﷺ سمع رجلاً يدعو في صلاته لم يحمده الله ولم يصل على النبي ﷺ، فقال: «عجل هذا» ثم أرشد إلى أن يبدأ المصلي بتحميد الله والثناء عليه ثم يصلي على النبي ﷺ ثم يدعو بما شاء^(٢).

(١) أخرجه مسلم، رقم (٣٩٥)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه الترمذي، رقم (٣٤٧٧) وقال: حسن صحيح، وأحمد، رقم (٢٣٩٣٧).

وقوله سبحانه: «ولعبي ما سأل» وعدُّ من الله عز وجل بالإجابة، والله لا يخلف الميعاد.

فإذا قال العبد: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، قال الله تعالى: «حمدني عبدي»، وإذا قال: ﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾، قال الله تعالى: «أثنى عليَّ عبدي»، وإذا قال: ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾، قال: «مجدني عبدي»، وقال مرة: «فوض إليَّ عبدي»، فإذا قال: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾، قال: «هذا بيني وبين عبدي، ولعبي ما سأل»، فإذا قال: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ • صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾، قال: «هذا لعبدي، ولعبي ما سأل».

إنه -والله- وعد عظيم وبشارة جليلة: أن يكون العبد في مناجاة مع ربه، يسمع الله كلامه، ويرد عليه، ويتفضل عليه بالعطاء بعد السؤال، فإذا قرأ المسلم فاتحة الكتاب فليستشعر أنه يناجي ربه جل وعلا، يكلمه ويخاطبه، وأن الله تعالى يجيبه ويرد عليه، فما أعظمها من نعمة، وما أرفعه من مقام!

وقد يقول قائل: نحن مئات الملايين من المسلمين نصلي في وقت واحد، فكيف يجيب الله كل واحد منا؟

والجواب: إن هذا السؤال صادر عن معايير ومقاييسك الأرضية المخلوقة، والله عز وجل أعظم من كل تصور؛ فكل ما تتخيله فالله بخلافه، لأنك مقيّد بعالم الشهادة، وهو عالم محدود بحواسك وعقلك.

ولو أنك قلت للناس قبل قرنين من الزمان: إن ثمة آلة تطير في الجو، تحمل ثلاثئة راكب، وتقطع المسافات الشاسعة في ساعات معدودة، لرموك بالجنون؛

لأن عقولهم لم تكن تستوعب ذلك، هذا في شأن دنيوي ثبتت صحته لاحقاً،
فكيف بالله عز وجل؟

إن عقولنا، مهما بلغت من الذكاء، تبقى قاصرة عن إدراك الغيب، مطلقه
ونسبته، فالإنسان كائن صغير، يعيش بين مليارات البشر على كوكب صغير ملقى
في أطراف مجرة درب التبانة، وهي مجرة واحدة في عدد هائل من المجرات لا
يحصيه إلا الله، وكل ذلك زينة السماء الدنيا ثم من فوقها سبع سماوات ثم
الكرسي والعرش، بل إن بعضنا ليعجز عن استيعاب ما تتحدث عنه علوم الفلك
من مليارات المجرات، ويعجز عن تصور الحياة الأبدية مع أن جلّ البشر
يتمنّونها، فإذا كان هذا شأن العقل مع مخلوقات الله، فكيف لا يعجز عن تصور
حقيقة صفات الله وكيفيتها؟!

فالواجب على المسلم أن يسلم بما ثبت في الخبر؛ لأن الوحي هو السبيل
الوحيد لمعرفة ما يفوق قدراتنا البشرية، وعلى المصلي أن يستشعر هذا الجواب
الإلهي عقب كل آية من آيات الفاتحة، ولذلك ينبغي له أن يقرأ بتؤدة، فلا
يستعجل، ويفصل بين الآيات، ليتم له هذا الاستشعار.

اللحن في قراءة الفاتحة:

لا يتحقق استشعار معاني الآيات إلا بأمرين: أن تُقرأ قراءة صحيحة، وأن
تُعرف معانيها؛ فتقويم اللسان هو الطريق الأقرب إلى تقويم الفهم، ولمكانة
الفاتحة في الصلاة اعتنى علماؤنا بالتنبيه على وجوب قراءتها قراءة صحيحة،
وقسموا اللحن -أي الخطأ- في قراءتها نوعين:

الأول: لحن لا يغيّر المعنى، ككسر الدال من ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾، فهذا لا يؤثر في صحة قراءة الفاتحة، وإن نقص من أجر القراءة.

والثاني: لحن يغيّر المعنى تغييراً تاماً، بحيث لا تعود الآية أو الكلمة دالة على ما أراده الله عز وجل، بل تصير كلمة أخرى؛ ومن أمثلته ضمّ التاء أو كسرها من ﴿أَنْعَمْتَ﴾، ويلحق به تخفيف الحرف المشدد؛ لأنّ المشدد حرفان، فمن خففه أسقط حرفاً، فلا تصح قراءته لتلك الكلمة حتى يعيدها على الصواب، كتخفيف الياء من ﴿إِيَّاكَ﴾^(١)، وهو لحن شائع على ألسنة كثير من الناس؛ إذ «إياك» بالتخفيف تعني في اللغة ضوء الشمس أول طلوعها، لا الضمير المنفصل. وبعضهم يقرأ: «إهدم الصراط المستقيم»! فانظر كيف ينقلب المعنى، ويهلك القارئ بتساهله في تلاوة أعظم سورة في كتاب الله.

وهذا كله لا يدل إلا على قلة العناية، مع أن من أوجب الواجبات على كل مسلم أن يعتني بقراءة ﴿الْفَاتِحَةِ﴾ عناية تامة، فلا يُسقط منها حرفاً، ولا يخلّ بتشديد أو حركة.

وقد شدّد أهل العلم في ذلك؛ فالشافعية على أن من لحن في الفاتحة لحنًا يغيّر المعنى وهو قادر على الصواب، فإنّ تعمّد ذلك عالمًا بطلت صلاته، وإن وقع منه سهواً أو جهلاً لم تُحسب له تلك الكلمة، فيلزمه أن يعيدها على الصواب قبل أن يركع، فلو قرأ الكلمة خطأ ثم أعادها صواباً فلا بأس، أما لو مضى في

(١) ينظر: مغني المحتاج (١/٤١٣).

صلاته ولم يتذكر إلا في الركعة الثانية مثلاً، فإن الركعة الأولى لا تُحسب له،
وتقوم الثانية مقامها.

ولا تلازم بين أن يكون المصلي متعلماً وأن يُحسن قراءة الفاتحة؛ فقد
يحمل أحدهم شهادة الدكتوراه في الحديث أو الفقه، وهو مع ذلك يلحن في
الفاتحة.

ويزداد الأمر تعقيداً إذا كان هذا الشخص إماماً؛ لأن الجمهور على بطلان
صلاة من خلفه ممن يُحسن قراءة الفاتحة، وخالف بعض متأخري المالكية
فصَحَّحوا صلاة القارئ خلف الإمام الأُمي، وهذا القول هو الذي ينبغي العمل
به في زماننا لشيوع هذا النوع من الأُمية، بل إن بعض هؤلاء مُبتلى بحب الإمامة
والمسارعة إليها، وهو لا يدري أنه يتسبب في فساد صلاة بعض المأمومين على
قول الجمهور، فيضطر الفقيه منهم إلى مفارقتها؛ فينوي المفارقة -ولا يلزمه أن
يتحرك من مكانه- ثم يتم صلاته منفرداً.

وقد نص أهل العلم على أن صلاة الأُمي لا تصح إلا إذا كان في موضع ناءٍ
لا يجد فيه من يعلمه، أو كان حديث عهد بإسلام، أو لم يجد سبيلاً إلى التعلم:
لا باتصال ولا تواصل، ولا مალًا يبلغ به أهل العلم، ولا أي وسيلة أخرى.

أما من يعيش في الحواضر، تحيط به مدارس التحفيظ، وتبث حوله
الإذاعات، وتُعرض عليه البرامج التي تعلّم قراءة القرآن ثم يتهاون بعد ذلك،
ويظن أنه يُحسن قراءة ﴿الْفَاتِحَةِ﴾ لمجرد أنه حفظها في الصف الأول، فهذا
مغبون في دينه.

وكم من الناس قرأها في صغره على وجه خاطئ، فسكت عنه المعلم وقال له: «المهم أنك حفظت» ثم لبث سنين عمره يردد تلك القراءة السقيمة، حتى شاخ وهرم وهو لا يزال على قراءة الصف الأول!

ولو عُرض عليه أمر من أمور الدنيا لسأل الكبير والصغير، وبحث في الشبكات، واستشار واستخار، لئلا يخسر مالا في مشروع، أو يفشل في صفقة، أو يعرض نفسه لعملية غير مأمونة.

أما الصلاة -ركن الإسلام الثاني، وعمود الدين، وأول ما يُحاسب به العبد يوم القيامة من عمله^(١)، وقد تتابعت النصوص في فضلها وتضافرت في بيان منزلتها- فإنك لتعجب ممن هان عليه أمرها، وخفّ في نفسه شأنها، كأنه لا يعلم ما وراءها من الجزاء، ولا ما في تضييعها من الوعيد.

وهذا خلل عظيم ونذير خطر جسيم؛ فمن هان عليه أمر الفاتحة، وهي أعظم سورة في الكتاب، دلّ ذلك على استخفافه بالصلاة، ومن لم يوقّر الصلاة فأثى له أن يوقّر ربه ويعظّمه حق التعظيم؟

ثم تأمل المآل: أن تقف بين يدي الله يوم القيامة، فيقال لك: صلاتك كلها غير صحيحة، غير مقبولة، تلك الصلاة التي كنت تظن أنك أديتها حق الأداء، وأنتك من المحافظين عليها في أوقاتها، ممن نجا من الكبائر وسلم من المهلكات، فإذا بها كلها باطلة لم تقبل منك!

(١) يشير إلى حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً: «إن أول ما يحاسب به العبد يوم القيامة من عمله صلاته»، أخرجه

الترمذي، رقم (٤١٣) وقال: حسن غريب من هذا الوجه، وصححه الألباني.

ولماذا؟ لأنك قرأت الفاتحة على وجه خاطئ، ولم تفرّغ من وقتك ربع ساعة أو نصف ساعة لتتعلم كيف تقرأها كما أنزلها الله، وكما أوجب تلاوتها. إن تعلّم الفاتحة فرض لا يسقط عن مسلم ما دام مستطيعاً، وواجب عيني لا يُعذر أحد بتركه مع القدرة، فمن قدر على تعلمها ثم لم يفعل، فليتهياً لسؤال عسير وموقف طويل.

عدد آياتها، والبسمة، والاستعاذة

وقفة مع ما مضى:

تجولنا فيما سبق في فضائل سورة الفاتحة وطرف من أحكامها، وانتهينا إلى أمور ثلاثة ينبغي الوقوف عندها بتمعن:

أولها: أن الفاتحة جمعت أصول مقاصد الدين، في العقائد والعبادات، ولذلك سُميت «أم القرآن»، وافتُتِحَ بها الكتاب الكريم.

وثانيها: أنها ركن من أركان الصلاة عند جمهور العلماء، فلا تصح الصلاة إلا بها، وتجب قراءتها في كل ركعة؛ وهذا مذهب الشافعي وأحمد ومالك، مع خلاف بينهم في بعض الفروع.

وثالثها: وجوب تعلّمها على كل مسلم؛ فهي أقل ما يجب حفظه من القرآن، فإذا سئل المسلم: ما الذي يجب عليك حفظه من القرآن؟ أجاب بلا تردد: حفظ الفاتحة فرض عين، وما زاد عليها مستحب في حق الأفراد، وحفظ القرآن كله فرض كفاية على الأمة.

ثم الناس بعد ذلك يتفاوتون فيما يحفظون: فمنهم من يؤثر السور الطوال كالبقرة وآل عمران لما ورد في فضل حفظهما، ومنهم من يختار السور القصار لسهولة عليها، ومنهم من يحب سورًا بعينها لما يجدون فيها من المعاني، كـ«يس» و«طه»، أو «ق» لما فيها من الرقائق، أو «الحجرات» لما تحويه من الآداب.

وقد روي عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً: «إن الذي ليس في جوفه شيء من القرآن كالبيت الخرب»^(١)، فعلى كل مسلم أن يحفظ شيئاً من القرآن، وأقل ذلك الفاتحة، وكلما زاد حفظاً وتدبراً في التلاوة عظم خيره في الدنيا والآخرة، فالقرآن رفعة في الدنيا وعلو في الآخرة، ولهذا جاء في حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: «يقال لصاحب القرآن: اقرأ وارتق، ورتل كما كنت ترتل في الدنيا، فإن منزلك عند آخر آية تقرؤها»^(٢)؛ فكلما ازداد المرء حفظاً لكلام الله ازداد رقياً وعلواً في الدنيا والآخرة.

والقرآن كذلك حصن يحمي الإنسان من الشيطان والعين، ومن كثير من الأضرار التي قد تصيبه في حياته، إنه كلام الله الموحى إلى خلقه، لا يشبهه شيء، وهو غذاء الروح وحصانة القلب.

عدد آيات الفاتحة:

اتفق عامة أهل العلم على أن آيات الفاتحة سبع^(٣)، لكنهم اختلفوا في تعيين الآية السابعة.

فمذهب الإمام الشافعي أن البسملة ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ هي الآية الأولى من الفاتحة، وهي عنده آية تامة مستقلة، ليست جزءاً من الآية التي تليها،

(١) أخرجه الترمذي، رقم (٢٩١٣) وقال: حسن صحيح، وفي إسناده قابوس بن أبي ظبيان، وقد ضعفه جماعة، ولذا ضعف الحديث الألباني.

(٢) أخرجه أبو داود، رقم (١٤٦٤)، والترمذي، رقم (٢٩١٤) وقال: حسن صحيح.

(٣) قال ابن كثير في أول تفسير سورة الفاتحة: «وهي سبع آيات بلا خلاف»، ثم حكى عن عمرو بن عبيد أنها ثمان، وعن حسين الجعفي أنها ست، وهما قولان شاذان.

ولا مجرد افتتاح للسورة، واستُدل لذلك بأحاديث وآثار، منها ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «إذا قرأتم الحمد لله فاقروا بسم الله الرحمن الرحيم، إنها أم القرآن، وأم الكتاب، والسبع المثاني، وبسم الله الرحمن الرحيم إحداهما»^(١)، وما صح عن ابن عباس رضي الله عنهما من عدّه البسملة من آيات السبع المثاني^(٢)، واحتجوا كذلك بحديث أم سلمة رضي الله عنها في وصف قراءة النبي ﷺ أنه كان يقطع قراءته آية آية، يقرأ: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ ثم يقف ثم يقرأ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ ثم يقف^(٣)، وفي صحيح البخاري عن أنس بن مالك رضي الله عنه أنه سُئل عن قراءة النبي ﷺ فقال: «كانت مدًّا» ثم قرأ: «بسم الله الرحمن الرحيم»، يمدّ بسم الله، ويمدّ بالرحمن، ويمدّ بالرحيم^(٤)، وفيه دلالة على أنه ﷺ كان يقرأها ويرتلها.

أما جمهور العلماء فيرون أن البسملة ليست آية من الفاتحة؛ ثم اختلفوا: فذهب مالك ومن وافقه إلى أنها ليست آية من القرآن إلا في سورة النمل، وإنما كُتبت في أوائل السور للتبرك والفصل بينها، لا لكونها جزءاً من السور نفسها. وذهب أبو حنيفة وأحمد في المشهور عنه - واختاره شيخ الإسلام ابن تيمية - إلى أنها آية مستقلة من القرآن، نزلت للفصل بين السور، وليست آية من

(١) أخرجه الدارقطني، والبيهقي في السنن الكبرى، واختلف في رفعه ووقفه، وصحح الألباني إسناده مرفوعاً وموقوفاً في السلسلة الصحيحة، رقم (١١٨٣).

(٢) ذكره ابن حجر في «فتح الباري» وحسن إسناده.

(٣) أخرجه أبو داود، رقم (٤٠٠١)، والترمذي، رقم (٢٩٢٧)، وفي اتصال إسناده كلام.

(٤) أخرجه البخاري، رقم (٥٠٤٦).

أول كل سورة؛ وهو قول وسط بين من عدّها آية من كل سورة ومن نفى كونها آية أصلاً، وعلى هذين القولين تكون الآية السابعة قوله تعالى: ﴿غَيْرِ الْمَعْصُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾.

وقد جمع بعض أهل العلم بين الأحاديث الدالة على ترك البسملة والأحاديث الدالة على قراءتها، فقالوا: كان النبي ﷺ يقرأها لكنه يُسرّ بها^(١)، وقيل: كان إسراره بها أكثر من جهره.

وعلى كل حال، فالأحوط للمصلي أن يقرأ البسملة؛ فذلك أبرأ لدينه، وهو قول الجمهور، وإن كان المشهور عن مالك كراهة قراءتها في الفريضة. ولا ريب أن من لم يعدّ البسملة آية من الفاتحة، ورأى أنها للفصل أو التبرك أو نحو ذلك، فقد قال بقوله أئمة معتبرون، فلا مطعن عليه، كما لا يُنكر على من عدّها آية من الفاتحة أو من أوائل السور الأخرى، فالمسألة اجتهادية ظنية، المصيب فيها واحد، لكنه لا يُعرف بعينه، وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: «إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران، وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر»^(٢).

(١) ويدل للإسرار بها حديث أنس بن مالك رضي الله عنه: «صليت مع رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان، فلم أسمع أحداً منهم يقرأ: بسم الله الرحمن الرحيم»، أخرجه مسلم، رقم (٣٩٩).

(٢) أخرجه البخاري، رقم (٧٣٥٢)، ومسلم، رقم (١٧١٦)، من حديث عمرو بن العاص رضي الله عنه.

أما المقلد فيتبع من يثق بعلمه ودينه من أهل الفتوى، فإذا قلّد عالمًا معتبرًا ومضى على قوله برئت ذمته، ولا يلزمه غير ذلك؛ إذ التكليف بالنظر إنما يتوجه إلى من يملك أدوات الاجتهاد، لا إلى العامي الذي لا يُحسن الاستنباط.

لماذا أطل الفقهاء في مسألة البسمة؟

بسط الفقهاء هذه المسألة في كتبهم وناقشوها نقاشًا مستفيضًا، والسبب أن قراءة الفاتحة - كما تقدم - ركن من أركان الصلاة عند الجمهور، وواجب من واجباتها عند أبي حنيفة، وما دامت بهذه المنزلة فلا بد أن تُقرأ بتمامها، ومن أخلّ بآية منها لم يأت بهذا الركن أو الواجب، ومن هنا بحث الفقهاء أولاً: هل البسمة آية من الفاتحة؟ ثم ترتب على ذلك خلاف آخر في صحة صلاة من قرأ الفاتحة دون البسمة؛ فأبطلها الشافعية لأن البسمة عندهم آية منها، فمن أغفلها لم يقرأ إلا ست آيات، وصححها الجمهور لأن البسمة عندهم ليست منها.

ولقوة هذا الخلاف، وما ورد فيه من أدلة واعتبارات، تميّزت مسألة البسمة من غيرها كما سيأتي، بل إننا نجد في القراءات أنفسها من يُثبت البسمة ومن لا يثبتها؛ فقد نص بعض الأئمة على البسمة بين السورتين، كما في قول الشاطبي:

«وبسمل بين السورتين بسنة رجالٍ نموها درية وتحملاً»^(١)

وأشار إلى من يصل ومن يسكت، فقال:

«ووصلك بين السورتين فصاحةٌ وصلٌ واسكتن كلٌ جلاها وحصلاً»

(١) من منظومة «حز الأمانى ووجه التهاني» المعروفة بالشاطبية، باب البسمة.

وفي هذا الباب خلاف بين بين القراء في البسملة بين السورتين: هل تُقرأ أو لا تُقرأ؟ وهو خلاف موجود في القراءات السبع والعشر، بين من يُثبت البسملة صراحة ومن لا يثبتها، أما أول الفاتحة فلا خلاف بين القراء في الإتيان بالبسملة فيه^(١).

فإذا توسعنا في النظر في أوجه القراءات وجدنا منها ما يصريح بالبسملة، ومنها ما لا يذكرها، وكلها قراءات متواترة صحيحة؛ ولهذا قال بعض أهل العلم -جمعاً بين هذه الأوجه-: إن البسملة قرآن في قراءة من أثبتها، دون قراءة من لم يثبتها، ومن أقوى حجج الشافعية في عدّها آية من الفاتحة أن الصحابة رضي الله عنهم أثبتوها في أول الفاتحة وفي أوائل السور بخط المصحف، مع حرصهم على تجريد المصحف مما ليس منه؛ ولا يُثبت في المصحف إلا ما كان قرآناً.

الزيادة في القرآن والنقص منه:

اتفق أهل العلم على تحريم أن يُزاد في القرآن ما ليس منه أو يُنقص منه شيء، وعلى كفر من اعتقد ذلك عالماً مختاراً؛ فمن زاد في القرآن كلمة أو آية، أو أنقص منه كلمة أو آية، كان مرتدّاً بإجماع أهل العلم، إذا توفرت فيه شروط التكفير المعروفة في كتب العقائد.

وهنا ينشأ إشكال: فمذهب الشافعية أن البسملة آية من الفاتحة، والجمهور على خلافه؛ ومعنى ذلك أنهم -في نظر الجمهور- زادوا في الفاتحة آية ليست

(١) ينظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، باب البسملة.

منها، بل لا يقتصر الأمر على آية واحدة؛ لأن مذهب الشافعي أن البسملة آية في أول كل سورة من سور القرآن عدا براءة، فيكون قد زاد في القرآن مئة وثلاث عشرة آية في نظر الجمهور، ويكون الجمهور في نظره قد أنقصوا منه مئة وثلاث عشرة آية، لأنهم لا يعدّون البسملة آية في أول كل سورة، وحتى من حُكي عنه منهم أنها آية مستقلة يرى أن الشافعي زاد آية البسملة في أول الفاتحة.

فهل تنطبق القاعدة السابقة على هذا الخلاف، فتكفّر كل طائفة الأخرى: يحكم الشافعية على الجمهور بالكفر لأنهم أنقصوا من القرآن ما هو منه، ويحكم الجمهور على الشافعية بالكفر لأنهم زادوا فيه ما ليس منه؟

والجواب كما قال أهل العلم: إن تلك القاعدة إنما تجري في القرآن القطعي، أي الذي لم يقع في قرآنيته خلاف قوي، أما البسملة فقد أخرجها هذا الخلاف من كونها قطعية الثبوت القرآني إلى كونها ظنية الثبوت، فلا يجوز التكفير بإنكار قرآنيته، ولا بالقول بأنها من القرآن، وهذه مسألة مهمة ينبغي التنبيه لها^(١).

شروط القراءة الصحيحة:

فهذه المسألة مستثناة من الحكم بكفر من أنكر آية من القرآن أو زاد فيه، وما عداها قرآن متواتر بقراءته المعروفة، وقد حرّر ابن الجزري شروط القراءة المقبولة وجعلها ثلاثة^(٢):

(١) ينظر في تقرير ذلك: النووي، المجموع شرح المذهب، باب صفة الصلاة، مسألة البسملة.

(٢) ينظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، المقدمة؛ وقد نظمها في «طيبة النشر» فقال: فكلُّ ما وافق وجهَ نحوٍ... وكان للرسم احتمالاً يحوي / وصحَّ إسناداً هو القرآن... فهذه الثلاثة الأركان.

الأول: أن يصحّ سندها.

الثاني: أن توافق لغة العرب ولو بوجه من وجوهها.

الثالث: أن توافق رسم المصحف ولو احتمالاً.

فإذا اجتمعت هذه الشروط الثلاثة في قراءة كانت صحيحة مقبولة، وهذا هو الحد الأدنى المقبول عند العلماء.

ثم مضى ابن الجزري يستقرئ القراءات كلها في مؤلفاته، ككتابه «منجد المقرئين»، وترجم لرجالها في «غاية النهاية في طبقات القراء»، وبين مدى صحتها وانتشارها، وانتهى إلى أن القراءات التي بين أيدينا متواترة كلها، إلا بعض الأحرف وبعض هيئات الأداء.

وقد اختلف العلماء في بعض التفاصيل الدقيقة؛ فاستثنى بعضهم -كابن الحاجب- هيئة الأداء من التواتر وعدّها منقولة نقل آحاد، ورأى آخرون أن اختلاف الهيئة لا يمس النص نفسه، وإنما يرجع إلى اختلاف لفظي بين القراء. والخلاصة أن ثمة فروقاً في التفاصيل حول نقل بعض القراءات: أ بالتواتر كان أم بالآحاد؟ لكن الأصل الثابت الراسخ أن نص القرآن كما ورد في القراءات المتواترة لا شك فيه، وعليه المعتمد في التلاوة الصحيحة.

الاستعاذة:

يُستحب لمن همّ بقراءة القرآن الكريم أن يستفتح تلاوته بالاستعاذة بالله من الشيطان الرجيم، في الصلاة وخارجها، فإذا دخل المصلي في صلاته سُنّ له أن يستعيز قبل أن يشرع في الفاتحة، فيقول: «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم»، أو:

«أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم»، وكلا اللفظين صحيح، ومقصودهما واحد: الالتجاء إلى الله، ودفع كيد الشيطان قبل التلاوة. ودليل مشروعتها قوله سبحانه: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ [النحل: ٩٨]، والأمر فيها محمول عند جمهور العلماء على الندب والاستحباب لا على الوجوب، وحكي عن عطاء بن أبي رباح وجوبها^(١). والمراد بالقراءة في الآية مطلق التلاوة، في الصلاة أو خارجها، جهراً أو سراً، تعليمًا أو تعبدًا؛ فالآية عامة في كل صور قراءة القرآن.

الاستعاذة التجاء واعتصام:

الاستعاذة توجّه إلى الله واعتصام به؛ إعلان صريح باللسان، واعتراف صادق بالقلب، بكمال قدرة الله، وأنه وحده الملجأ، وهي في الوقت نفسه إقرار من العبد بضعفه وفقره وعجزه، وأنه لا يملك دفع وسوسة الشيطان ولا ردّ كيده إلا بعون من الله عز وجل، والشيطان - كما هو معلوم - من أعدى أعداء الإنسان، وقد أقسم على إضلاله، فلا نجاة منه إلا بالاعتصام بالله وحده.

والاستعاذة في حقيقتها تخلية قبل التحلية؛ فالقارئ حين يقبل على تلاوة كلام الله يطرد الشيطان ويزيحه عن طريقه، وينأى بنفسه عن وساوسه وهمزاته وكدره ثم يشرع بعد ذلك في تحلية قلبه بآيات الكتاب، وتنوير صدره بأنوار القرآن، مبتدئاً في صلاته بالفاتحة.

(١) ينظر: تفسير ابن كثير، الكلام على الاستعاذة في أول التفسير، وفيه: «وجهور العلماء على أن الاستعاذة مستحبة ليست بمتحمة يأثم تاركها»، وحكى فخر الدين الرازي عن عطاء بن أبي رباح وجوبها في الصلاة وخارجها.

وذهب المالكية إلى عدم استحباب الاستعاذة عند افتتاح الصلاة المفروضة، ورأوا أن السنة أن يكبر المصلي ثم يدخل مباشرة في قراءة الفاتحة، دون دعاء افتتاح ولا استعاذة، بل ولا بسملة.

واستدلوا بحديث أنس بن مالك رضي الله عنه أن النبي ﷺ وأبا بكر وعمر كانوا يفتتحون الصلاة بـ«الحمد لله رب العالمين»^(١)، وفهموا منه أنه ﷺ لا يذكر شيئاً قبلها، وبحديث عائشة رضي الله عنها: «كان رسول الله ﷺ يستفتح الصلاة بالتكبير، والقراءة بالحمد لله رب العالمين»^(٢)، وحمل الجمهور ذلك على أن المراد افتتاح القراءة بسورة الفاتحة.

والصحيح ما ذهب إليه الجمهور؛ لأن المنهج الصائب في التعامل مع النصوص يقوم على جمع الروايات، لا على إلغاء بعضها أو إهماله، فنحن نأخذ بالسنة كلها، ولا نقصر على بعضها دون بعض، و«من حفظ حجة على من لم يحفظ».

فإذا كان أنس وعائشة رضي الله عنهما قد رويما ما يفيد أن النبي ﷺ كان يفتتح بالحمد مباشرة، فقد روى غيرهما - كأبي هريرة وغيره^(٣) - ما يدل على ثبوت دعاء الاستفتاح، وقد ورد عن النبي ﷺ لهذا الدعاء صيغ متعددة، لا سيما في قيام الليل، وفي الفرائض كذلك.

(١) أخرجه البخاري، رقم (٧٤٣)، ومسلم، رقم (٣٩٩).

(٢) أخرجه مسلم، رقم (٤٩٨).

(٣) كحديث أبي هريرة رضي الله عنه في دعاء الاستفتاح: «اللهم باعد بيني وبين خطاياي كما باعدت بين المشرق والمغرب...»،

أخرجه البخاري، رقم (٧٤٤)، ومسلم، رقم (٥٩٨).

ومن ذلك ما رواه عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال:

«بينما نحن نصلي مع رسول الله ﷺ إذ قال رجل من القوم: الله أكبر كبيراً، والحمد لله كثيراً، وسبحان الله بكرة وأصيلاً، فقال رسول الله ﷺ: من القائل كلمة كذا وكذا؟ قال رجل من القوم: أنا يا رسول الله، قال: عجبْتُ لها، فُتِحَتْ لها أبواب السماء»^(١).

وقد استحَب الشافعي دعاء الاستفتاح في الصلوات كلها، فرضها ونفلها، واختار منه: «وَجَّهْتُ وجهي للذي فطر السماوات والأرض...»^(٢)، ووافقه أبو حنيفة وأحمد على استحباب الاستفتاح، واختارا الاستفتاح بـ«سبحانك اللهم وبحمدك...»، أما الإمام مالك رحمه الله فلم يكن يرى استحباب دعاء الاستفتاح، بل كان يميل إلى الاختصار على قراءة الفاتحة عقب التكبير، دون دعاء أو استعاذة.

الأئمة الأوائل وجمع السنة:

وهنا قاعدة مهمة جداً، يجدر بطالب العلم أن يتنبه لها لأنها تنفعه في مسائل كثيرة من الفقه: أن أئمة المذاهب الأربعة الأوائل لم تجتمع لأحد منهم السنة بكمالها، بل لم يصل إليهم كثير من النصوص، أو لم تكن قد استقرت بعد في الدواوين الجامعة، وقد بسط شيخ الإسلام ابن تيمية أسباب ترك بعض الأئمة العمل ببعض الأحاديث في رسالته «رفع الملام عن الأئمة الأعلام».

(١) أخرجه مسلم، رقم (٦٠١).

(٢) أخرجه مسلم، رقم (٧٧١)، من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

وأكثر الأئمة الأربعة جمعًا للسنة الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله، وقد جاء بعده من قاربه أو فاقه في مقدار ما جمع من الأحاديث، لكنه يبقى من أبرز من دَوَّن الحديث وحفظه ورواه عن الشيوخ.

فمُسندُه الشهير -مسند الإمام أحمد- يضم نحو ثلاثين ألف حديث، وقد بلغت أحاديثه في ترقيم طبعة مؤسسة الرسالة (٢٧٦٤٧) حديثًا بالمكرر، انتقاها من محفوظه الواسع؛ إذ رُوي عن أبي زرعة الرازي أن الإمام أحمد كان يحفظ ألف ألف حديث^(١)، على خلاف في الروايات، وقيل مثل ذلك في أئمة كبار، كأبي زرعة الرازي، وابن المديني، والبخاري، ومسلم، والدارقطني، وغيرهم من حفاظ الإسلام.

وقد يستشكل بعضهم هذا العدد فيقول: ألف ألف حديث! فأين هي اليوم، وما في كتب السنة لا يبلغ عُشرها؟!

والجواب أن المقصود بهذا الرقم ليس عدد المتون المختلفة، وإنما طرق الأحاديث؛ فقد كان المحدثون يعدّون كل إسناد مستقل حديثًا قائمًا بذاته، فإذا روى الإمام أحمد حديثًا واحدًا عن أربعة من شيوخه حسب أربعة أحاديث، فإن رواه كل شيخ منهم عن أربعة صار المجموع ستة عشر طريقًا، أي ستة عشر حديثًا، وهكذا تتكاثر الأسانيد بتعدد الطرق حتى يبلغ العدد مئات الآلاف، ويدخل في هذا العدد كذلك آثار الصحابة والتابعين وفتاواهم.

(١) ينظر: الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (٢٠٠/١).

والمقصود تقريره هنا أن السنة لم تكن قد جُمعت في زمن الأئمة الأوائل
جمعاً شاملاً، بل كانت لا تزال في طور الانتشار والتدوين والتصنيف.

ثم جاء عصر التصنيف والنقد والتنقيح، فدوّنت الصحاح والمسانيد
والسنن، وتميز الصحيح من الضعيف، ومن أبرز ما دُوّن في الصحيح: صحيح

البخاري، وصحيح مسلم، وصحيح ابن حبان، وصحيح ابن خزيمة.

وبرز في هذا الميدان أئمة جهابذة نذروا أعمارهم لخدمة السنة وتنقيحها،
منهم: أبو داود، والترمذي، والنسائي، وأبو زرعة الرازي، وأحمد بن حنبل وهو
من كبار نقاد الحديث، وعلي بن المديني أستاذ البخاري، والدارقطني من كبار
النقاد المتأخرين، والبيهقي، والحاكم، وغيرهم كثير.

فلما استقر جمع السنة وتوثقت أصولها اتسع باب الاجتهاد وتيسّر، وصار
للعلماء اطلاع أكمل ومعرفة أوسع لم تيسر لمن سبقهم من أئمة المذاهب
الأولى.

ذلك أن الإمام مالكا أو أبا حنيفة إنما ذهب أحدهما إلى هذا القول أو ذاك
بحسب ما بلغه من العلم في عصره، وكان ما بلغه من الأحاديث محدوداً، وهذا
طبيعي في مرحلة الجمع والتدوين التي امتدت عقوداً بعدهم.

وقد عُرِف الإمام أبو حنيفة بقلة الرواية بالنسبة إلى غيره من الأئمة، وما
يُداول من تحديد ما رواه أو حفظه بأعداد يسيرة لا يثبت على التحقيق، وقلة
روايته لا يُنتقص بها مقامه، بل تُفهم في سياق زمانه، قبل اكتمال تدوين السنة
ونقدها وفرز مراتبها.

وسبب قلة محفظة أنه رحمه الله كان يشدد في قبول الأحاديث؛ إذ كان العراق -الذي نشأ فيه- قد كثر فيه الوضع والكذب في الحديث، مع وجود أئمة ثقات حفاظ فيه، فاشتهرت فيه الأهواء، وانتشرت البدع، وكثر من يضع الحديث على رسول الله ﷺ، بينما كانت المدينة دار الهجرة ومستقر السنة، حيث كثر الحفاظ والثقات، واشتهر أهلها بالسنة والاتباع؛ ولذلك كان الإمام مالك -إمام دار الهجرة- أكثر رواية للحديث وأوسع اعتماداً عليه من الإمام أبي حنيفة، وليس في هذا انتقاص من قدر أبي حنيفة، وإنما هو وصف لواقع صنعته البيئة التي نشأ فيها كل منهما.

مدرسة الرأي ومدرسة الحديث:

وقد ردّ بعض المعاصرين المدارس الفقهية إلى مدرستين رئيسيتين، بالنظر إلى ثنائية الرأي والحديث -والمراد بالرأي القياس-: فجعلوا العراق معقل مدرسة الرأي، ومن أعلامها أبو حنيفة النعمان، والحجاز معقل مدرسة الحديث، وأشهر أئمتها مالك بن أنس الأصبحي، ونبّه بعضهم إلى أن هذا التقسيم تقريبي وإجمالي، فكلهم كان يعمل بالرأي والحديث لكن العبرة بالأغلب من أحوالهم: فلقلة الحديث في العراق كان أبو حنيفة كثير اللجوء إلى القياس، ولامتلاء الحجاز بالمحدثين من أبناء الصحابة والتابعين كان اعتماد مالك على الحديث أظهر، على أن في المدينة من عُرف واشتهر بالرأي، كربيعة المعروف بربيعة الرأي.

وانتقد جمعٌ هذا التقسيم، ورأوه تقسيمًا غير دقيق، قائمًا على النظرة الأولى، ورأوا أن مالكا أكثر إعمالًا للقياس والرأي عمومًا من أبي حنيفة، وهذا ظاهر في الأصول التي اعتمدها، مع أن ذلك لا ينفي تقدمه في الحديث.

ثم مع مرور الزمن انتشر الحديث في أصقاع الأرض، واتسع النقد الحديثي، واشتهر الرواة، وتيسرت طرق الجمع والتوثيق، وخرجت كتب الصحاح، وصنّف الأئمة في صحيح السنة وما دونه، وميّزوا المكذوب من المقبول، وكان المتوقع أن تتسع دائرة الاجتهاد ويكثر المجتهدون، لقرب علوم السنة وسهولة الوصول إليها والاطلاع على معظمها، وهو ما لم يحظَ به أبو حنيفة ومن عاصره أو تلاه من أئمة الإسلام، عدا أحمد - كما تقدم - ومن كان في طبقتهم ومن جاء بعدهم لكن الأمر جرى على خلاف المتوقع: فانغلقت المذاهب، وعكف كل فريق على مدارس أقوال إمامه، والبحث عن أصوله وجمعها، والرد على الأقوال المخالفة، وإن استندت إلى صحيح السنة.

«إذا صح الحديث فهو مذهبي»:

نصل هنا إلى مسألة عويصة دقيقة في باب التمذهب: هل يصح أن يُنسب إلى الإمام قولٌ صح فيه حديث، بناءً على قوله: «إذا صح الحديث فهو مذهبي»؟ وهذه المقولة ونحوها ثابتة عن الأئمة الأربعة.

ناقش هذه المسألة جمع من أهل العلم، ومن أوفى من بسط القول فيها الإمام تقي الدين السبكي رحمه الله في رسالته الشهيرة: «معنى قول الإمام المطلبي: إذا صح الحديث فهو مذهبي»، وبيّن فيها أن من الشافعية من ذهب إلى أن الحديث

إذا ثبت صحّ عزو مضمونه إلى الإمام بناءً على مقولته تلك، وترك ما قاله الشافعي في كتبه مخالفاً له.

ومن أبرز من سلك هذا المسلك الإمام البيهقي؛ فكان إذا رأى حديثاً صحيحاً يخالف ظاهر قول الشافعي أخذ بالحديث، وقال: هذا مذهب الشافعي؛ لأنه قال: إذا صح الحديث فهو مذهبي.

ومن أمثلة ذلك حديث الوضوء من لحم الجوزور؛ فقد رأى البيهقي صحته لثبوته من حديث جابر بن سمرة والبراء بن عازب رضي الله عنهما^(١)، فأخذ به وألحقه بمذهب الشافعي بناءً على تلك المقولة، مع أن الشافعي نص على أن أكل لحم الجوزور لا ينقض الوضوء، وهو قول جمهور العلماء، خلافاً للإمام أحمد الذي يرى النقض.

وقد ذكر الإمام النووي هذه المسألة في كتبه: «المجموع» و«الروضة» وشرح مسلم، وبيّن ضعف دليل الجمهور، وأن ما ذهب إليه هو أحمد هو مذهب الخلفاء الأربعة وجمع من الصحابة، وأنه أقوى دليلاً، واختاره^(٢).

وذهب جمع من أهل العلم إلى إبقاء نص الإمام على حاله؛ لأنه قوله، والأصل ألا يُنسب إليه ما لم يقله، فضلاً عما قال بخلافه ثم إن مسلك البيهقي ومن وافقه يفضي إلى ضياع المذهب؛ إذ يلحق كل فقيه بالإمام ومذهبه ما صح

(١) حديث جابر بن سمرة رضي الله عنه: أخرجه مسلم، رقم (٣٦٠)، وحديث البراء بن عازب رضي الله عنه: أخرجه أبو داود، رقم (١٨٤)، والترمذي، رقم (٨١).

(٢) ينظر: النووي، الروضة (٧٢/١)، شرح مسلم (٨٤/٤).

عنده من حديث، فلا يبقى للمذهب ضابط، لا سيما أن المحدثين يختلفون في التصحيح والتضعيف كما يختلف الفقهاء في الاجتهاد والاستنباط.

ثم من يضمن أن الإمام لم يطلع على الحديث ولم يبلغه؟ فلعله بلغه بطريق صحيح في الظاهر فأعرض عنه؛ لأنه رأى فيه قاذحاً في سنده، أو شذوذاً في متنه، أو مخالفة لأصول مذهبه، أو لما استقر بالاستقراء العام لنصوص الشريعة، ونحو ذلك.

والأمثلة على ذلك كثيرة جداً، لا سيما عند الحنفية، حتى إن الإمام ابن أبي شيبة -صاحب المصنف الشهير- أفرد في مصنفه كتاباً بعنوان: «الرد على أبي حنيفة»، جمع فيه المسائل التي خالف فيها أبو حنيفة الأحاديث المرفوعة، وقد بلغت هذه المسائل أكثر من مئة مسألة، يوبّ لكل مسألة، ويذكر ما رواه فيها من الأحاديث والآثار ثم يذكر قول أبي حنيفة، أي بما يخالف ظاهر الحديث.

على أن مخالفة الحديث لا ترجع دائماً إلى عدم بلوغه، بل ترجع أحياناً إلى اجتهاد قائم على نقد المتن، أو تأويل المعنى، أو ترجيح أصل آخر، وهذا باب دقيق من أبواب الفقه والحديث معاً، ينبغي لطالب العلم أن يكون فيه على بينة. ومن أبرز أمثله ترك الإمامين مالك وأبي حنيفة العمل بحديث خيار المجلس، وهو حديث ابن عمر رضي الله عنهما الثابت في الصحيحين، قال: قال رسول الله ﷺ: «المتبايعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه ما لم يتفرقا، إلا بيع الخيار»^(١)، وقد أخذ به الإمامان الشافعي وأحمد، فأثبتا خيار المجلس.

(١) أخرجه البخاري، رقم (٢١١١)، ومسلم، رقم (١٥٣١).

فهل ترك أبو حنيفة ومالك هذا الخيار لأن الحديث لم يبلغهما؟ كلا؛ فقد بلغهما وثبت لديهما لكن الإمام مالكا رأى في متنه نكارة، إذ خالف عمل أهل المدينة، والعمل عنده حجة مقدّمة في مثل هذه المواضع، وقد قال عقب روايته الحديث في «الموطأ»: «وليس لهذا عندنا حدٌّ معروف، ولا أمرٌ معمول به فيه»، ورأى أبو حنيفة أن الحديث يخالف القياس - ويعني قياس الأصول - وهو أن الأصل في العقد اللزوم، فإذا توفرت شروط الصحة وتم الإيجاب والقبول لزم العقد، وهذا يتناقض مع هذا النوع من الخيار، فأعرضا عنه، لا لأنهما اعتقدا ثبوته ثم ردّاه - فهذا لا يفعله ولا يقوله مسلم عادي، فضلاً عن أئمة الإسلام - وإنما لأن هذه المخالفة دلّتهما على أن الراوي لم يضبط الحديث، أو أنه كان خاصاً بواقعة معينة فظن الراوي عمومها، أو حملاه على غير ظاهره، كما حمل الحنفية التفرق فيه على التفرق بالأقوال، فالعلة هنا متعلقة بالمتن لا بالسند.

ومثل هذا الموقف لا يصح لأحد من أتباع الإمامين أن يصادره، فينسب مضمون الحديث إلى مذهبهما بحجة أنهما قالوا: إذا صح الحديث فهو مذهبنا، وليس معنى هذا أن يُعرض عن الحديث عالمٌ صح عنده سنداً وممتناً ولم ير به بأساً؛ فالواجب على المسلم امتثال أمر الشارع، ولكنه يعمل به في نفسه ويفتي به، دون أن ينسب العمل به إلى الإمامين.

غير أن هذا لا ينفي وجاهة ما ذهب إليه البيهقي وجماعة من نسبة القول بمضمون الحديث إلى الإمام، إذا علمنا أنه لم يبلغه، أو تضافرت القرائن على ذلك، ما لم يخالف أصول الإمام، فأحياناً، عند قراءة أقوال الإمام وتفريعاته، يكاد

الباحث يجزم بأنه لم يطلع على الحديث أصلاً، لا لقصور في علمه، بل لأن السنة لم تبلغه، ويقوى هذا الاحتمال إذا كان الحديث من أحاديث أهل العراق والإمام من أهل الحجاز أو العكس، أو إذا كان الإمام من المتقدمين الذين لم تُجمع السنة في عهدهم.

ومعلوم أن أقدم الأئمة الأربعة هو الإمام أبو حنيفة، ويقوى الاحتمال أكثر فيمن هو أقدم منه، أو فيمن عاش في بيئات نُقلت فيها السنن نقلاً متقطعاً. ولهذا تجد في بعض الكتب - ككتب البيهقي التي تعني بآثار السلف الفقهية - ما يدل على ذلك بوضوح؛ إذ يذهب الإمام إلى قول بعيد جداً يخالف السنة الثابتة، فيعلم حينئذ أن السنة لم تبلغه في تلك المسألة بعينها. فلكل من القولين وجهته، والمسألة دقيقة، ومن مضائق النظر في فقه المذاهب ومقاصد الأئمة.

في البدء كانت البسملة

أول آية في سورة الفاتحة البسملة، قال تعالى: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾.

الفعل المحذوف ودلالة الحصر:

قرر أهل العلم أن الجار والمجرور في قولك: «بسم الله» متعلقان بفعل محذوف، يدل عليه العمل الذي تشرع فيه وتستعين بالله عليه.

ثم سألوا: هل يُقدَّر هذا الفعل متقدماً أم متأخراً؟ فقرر بعضهم أن تقديره متأخراً أولى، لما فيه من إفادة الحصر والاختصاص، فكأنك تقول: بسم الله أقرأ، إن كنت ستقرأ، أو: بسم الله أخرج، إن أردت الخروج، أو: بسم الله أعمل، إن شرعت في العمل، فالفعل غير ملفوظ، وإنما يدل عليه العمل الذي تُقبل عليه، فتكتفي بذكر البسملة ثم تباشر عملك.

وعلى هذا يفيد تقديم الجار والمجرور معنى الحصر، أي: أستعين بك وحدك يا الله، ولا أستعين بأحد سواك، فالبسملة متضمنة لمعنى التوكل، دالة على الاستعانة بالله وحده، ولا يجوز صرف هذه الاستعانة لغيره سبحانه.

فهم مغلوط للاستعانة:

وقد يُشكل هذا على بعض الناس فيتوهم أنه يمنع الاستعانة بالمخلوقين مطلقاً، حتى بالأخ والصاحب والزميل، بل حتى بالحيوان، وهذا فهم مغلوط. فالمقصود هنا الاستعانة فيما لا يقدر عليه إلا الله عز وجل، كالرزق والهداية والنصر، ونحوها من الأمور الغيبية التي لا سلطان للمخلوق عليها، أما ما أقدر

الله عليه الخلق فتجوز الاستعانة بهم فيه، كأن تقول: «يا فلان، أعني على حمل هذا»، أو: «يا سائق، أوصلني»، فهذه استعانة جائزة، بل وردت بها السنة، كما في قوله ﷺ: «وتعين الرجل في دابته فتحمله عليها، أو ترفع له عليها متاعه، صدقة»^(١). لكن بعضهم يخلط بين الأمرين، فيسوي بين الاستعانة بالحي القادر والاستعانة بالموتى أو الغائبين، فيقول: كما تقول: «يا فلان احمل هذا»، تقول كذلك: «يا فلان -الميت- أعني»، ويقيس الغائب على الحاضر، وهذا خطأ ظاهر.

ومن العجيب أن تجد بعض من يُتقن المتون ويحفظ المنظومات ويقرأ كتب الفقه، حتى إذا بلغ مسائل العقيدة والتوحيد صار أقرب إلى حال العوام، لا يفقه ولا يميز، ولعل ذلك من أثر تلقيه العلم تلقياً تقليدياً، دون حس نقدي أو فقه مستقل يميز به الحق من الباطل.

والواجب على المسلم أن يكون واعياً مدرّكاً، ذا بصيرة في دينه، لا سيما في القضايا التي تمس التوحيد؛ فالإنسان يُسأل يوم القيامة وحده، ويحاسب على إيمانه، ولا ينفعه حفظ ولا دراسة ما لم يقوم على فهم راسخ وتميز سليم.

(١) أخرجه البخاري، رقم (٢٩٨٩)، ومسلم، رقم (١٠٠٩)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

الفاتحة ومقامات التوحيد:

سورة الفاتحة من أولها إلى آخرها دائرة على توحيد الله عز وجل؛ ففيها الاستعانة به، والاستغاثة به، ودعاؤه وحده، وعبادته وحده، والثناء عليه وحده، ووصفه بما هو أهله.

فمن تأمل معانيها وأدرك مضمونها فقد استوعب أصول التوحيد بأنواعه الثلاثة: توحيد الألوهية، وتوحيد الربوبية، وتوحيد الأسماء والصفات، وهي كذلك جامعة لقسمي التوحيد على التقسيم الثنائي الذي ذكره بعض أهل العلم: توحيد المعرفة والإثبات، وتوحيد الطلب والقصد.

وهذه الأنواع كلها حاضرة في السورة: فتوحيد الربوبية ظاهر في قوله تعالى: ﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ وقوله: ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾، وتوحيد العبادة في قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾، وتوحيد الاستعانة في قوله: ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾، وهذان يُسميان توحيد الإلهية، أو توحيد الإرادة والعمل، بل إن اسم «الله» نفسه دالٌّ على هذا التوحيد؛ لأن معناه المألوه، أي المعبود، وهو سبحانه المعبود بحق.

وأما توحيد الأسماء والصفات ففي قوله: ﴿اللَّهُ﴾ و﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ و﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾، بل إن قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ وحده يدل على أنواع التوحيد الثلاثة: فلفظ الجلالة يدل على توحيد الألوهية، و﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ يدل على توحيد الربوبية، ويندرج فيه توحيد الأسماء والصفات، كما يدل عليه الحمد أيضًا، لأنه ثناء على الله بصفات الجلال والكمال.

هل تقسيم التوحيد بدعة؟

وقد يعترض بعضهم بأن هذا التقسيم لأنواع التوحيد لم يكن معروفاً عند السلف، وإنما هو تقسيم حادث.

والجواب أنه تقسيم فني، شأنه شأن ما يصنعه الفقهاء حين يقسمون أبواب الفقه إلى عبادات ومعاملات، ويدوّنون بالطهارة ثم الصلاة، وهكذا، فهل كان هذا التقسيم على عهد السلف؟ لا، لكنه ترتيب مقصود لتيسير الفهم وضبط العلم، وكما يعدّ الفقهاء أركان الوضوء ستة أو سبعة، وأركان الصلاة سبعة عشر أو نحو ذلك بحسب الخلاف، ويرتبون كتب الفقه على نحو مخصوص، فكذا تقسيم التوحيد إلى أنواعه: تقسيم اصطلاحي يقرب المعاني ويوضح الحقائق. بل إن من ينكر هذا التقسيم تراه يُقرّ بتقسيم مباحث العقائد إلى إلهيات ونبوات وسمعيات، وهو تقسيم فني كذلك لا يُنكر.

والخلاصة أنه لا مشاحة في هذه التقسيمات ما دام المقصود إيصال الحق، وتوضيح معاني التوحيد، وضبط أبواب العلم، أما الاعتراض عليها لمجرد كونها اصطلاحاً حادثاً فليس من المنهج العلمي؛ فالعبرة بالمضمون لا بالشكل، وبالحق الذي تتضمنه هذه الأقسام لا بطريقة عرضها.

البسملة بداية كل عمل:

افتُتحت سورة الفاتحة بالبسملة، وفي ذلك براعة استهلال، وإشارة بليغة إلى أهمية الاستعانة بالله عز وجل في شؤون الحياة كلها، فالعبد إذا شرع في قراءة القرآن بدأ بالفاتحة، والفاتحة تبدأ بقوله تعالى: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾؛

تنبيهًا على أن الانطلاق في كل أمر ينبغي أن يقترب باسم الله، استعانةً به وتوكلاً عليه.

ومن هنا قرر أهل العلم مشروعية البدء بالبسملة عند الشروع في قراءة القرآن مطلقاً، فإن ابتداء القارئ من أول السورة -سوى براءة- أتى بها، وإن ابتداءً من أثنائها كان مخيراً^(١).

والبدء بالبسملة مشروع عمومًا في الأعمال ذات الشأن كلها، وقد دلت الفاتحة على ذلك بافتتاحها بها؛ إذ جعلها الله مبتدأ القرآن، وشرع لعباده أن يبدؤوا بها قراءة كتابه، وهذا من أظهر الأدلة على استحباب البدء بها في كل أمر ذي بال. واستدل بعض أهل العلم لذلك أيضًا بأحاديث، منها ما روي عن النبي ﷺ: «كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم، فهو أبتر»^(٢)، وفي رواية: «فهو أجزم»^(٣)، وفي أخرى: «فهو أقطع»^(٤)، وفي رواية: «لا يبدأ فيه بالحمد لله»^(٥)، وفي أخرى: «بذكر الله»^(٦).

(١) قال الشاطبي في «حزر الأمان» (باب البسملة): «ولا بدّ منها في ابتدائك سورة... سواها، وفي الأجزاء خَيْرٌ مَنْ تلا»؛ أي لا بد من البسملة عند الابتداء بأول كل سورة سوى براءة، ويُخَيَّرُ القارئ إذا ابتداءً من أثنائها السورة.

(٢) أخرجه عبد القادر الرهاوي في «الأربعين» بذكر البسملة، وإسناده ضعيف جدًا، كما بيّنه الألباني في إرواء الغليل، رقم (١).

(٣) أخرجه أبو داود، رقم (٤٨٤٠)، بلفظ: «كل كلام لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أجزم»، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وفي إسناده مقال.

(٤) أخرجه ابن ماجه، رقم (١٨٩٤)، وابن حبان، رقم (٢)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه بلفظ: «كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد أقطع»، ورجّح الدارقطني إرساله.

(٥) هي رواية ابن ماجه وابن حبان المتقدمة.

(٦) أخرجه أحمد، رقم (٨٧١٢)، بلفظ: «كل كلام أو أمر ذي بال لا يُفْتَحُ بذكر الله فهو أبتر»، وإسناده ضعيف.

وهذه الروايات، وإن كان في أسانيدھا مقال، يدل مجموعھا على أن من الهدي المشروع افتتاح الأمور المهمة بالبسملة، وهو ما دلت عليه فاتحة الكتاب التي افتتحت بأعظم ذكر وأشرف استعانة: بسم الله الرحمن الرحيم.

بين البسملة والحمدلة:

ولهذا جمع بعض أهل العلم بين الأحاديث التي ذكرت البدء بالبسملة والتي ذكرت البدء بالحمدلة، فقالوا: البدء بالبسملة بدء حقيقي، والبدء بالحمد بدء إضافي.

وهذا ظاهر في سورة الفاتحة؛ إذ يُبدأ فيها بالبسملة ثم تتبعها الحمدلة، فالافتتاح الحقيقي كان بالبسملة، والحمد تلاها، فهو بدء إضافي من جهة الترتيب والمقصد، فكلاهما افتتاح لكن البسملة استعانة، والحمدلة ثناء وتمجيد، وكلاهما مشروع في الفاتحة وفي عموم الأعمال، والترتيب بينهما في الفاتحة يدل على تقديم البسملة.

أما الأحاديث الواردة في هذا الباب فكلها ضعيفة، إلا رواية: «كل أمر ذي بال لا يُبدأ فيه بالحمد لله فهو أقطع»، فقد حسَّنها الإمام النووي والحافظ ابن الصلاح^(١).

(١) قال النووي في «الأذكار» (باب حمد الله تعالى) بعد أن أورده: «حديث حسن»، وتكلم عليه في مقدمة «المجموع شرح

المهذب»؛ ورجَّح الدارقطني إرساله، وضعَّفه آخرون.

ومع ضعف سائر الأحاديث، فإن الاعتماد في مشروعية البدء بالبسملة والحمد إنما هو على أسلوب القرآن نفسه، إذ ابتدأ الله كتابه العزيز بالبسملة والحمدلة.

ويُضاف إلى ذلك أن نبي الله سليمان عليه السلام افتتح كتابه إلى بلقيس بالبسملة، كما قال تعالى عنه: ﴿إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [النمل: ٣٠]، وكان النبي ﷺ يفتتح رسائله بالبسملة، وخطبه بالحمدلة^(١). ولهذا قال بعض أهل العلم: السنة في الرسائل والمكاتبات أن تُفتتح بالبسملة، أما الخطب - كخطب الجمعة وغيرها - فتُفتتح بالحمدلة، وافتتاحها بالبسملة خلاف السنة^(٢).

ولذلك كان من السنة أن يقول الخطيب في أول خطبته: «إن الحمد لله، نحمده ونستعينه...»، وهي خطبة الحاجة المعروفة^(٣)، ولو اقتصر على قوله: «الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله» ثم دخل في موضوعه، فقد أتى بأصل السنة، وإن كان الأكمل أن يلتزم صيغة خطبة الحاجة كما وردت.

(١) كتابه ﷺ إلى هرقل مفتتح بـ«بسم الله الرحمن الرحيم»: أخرجه البخاري، رقم (٧)، ومسلم، رقم (١٧٧٣)، من حديث أبي سفيان رضي الله عنه، وافتتاحه ﷺ خطبه بحمد الله والثناء عليه ثابت في حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما: أخرجه مسلم، رقم (٨٦٧).

(٢) ينظر: ابن القيم، زاد المعاد، فصل في هديه ﷺ في خطبه، وفيه أنه ﷺ كان يفتتح خطبه بالحمد لله.

(٣) أخرجه أبو داود، رقم (٢١١٨)، والترمذي، رقم (١١٠٥)، من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، وقال الترمذي: حديث حسن.

أما في غير الخطب، كالمراسلات والكتب والشروع في الأعمال، فلا بأس أن يبدأ بالبسملة أو بالحمدلة.

«كل أمر ذي بال»:

جاء في الأحاديث السابقة: «كل أمر ذي بال»، أي كل أمر له أهمية ووقع في النفس أو في الواقع.

ومن هنا قال بعض العلماء: مفهوم هذه الأحاديث أن البسملة لا تُستحب في الأعمال التي لا أهمية لها ولا أثر كبيراً، كالقيام والجلوس ونحوهما من الأمور اليسيرة التي لا تعظم في النفس.

والأظهر - والله أعلم - أن الاستعانة بالله وسؤاله المعونة مستحب في كل أمر، ذي بال كان أو غير ذي بال؛ لأن الاستعانة بالحق سبحانه سنة عامة تشمل شؤون الإنسان كلها، وإنما خرج الحديث مخرج النصيحة لما فيه من العناية بالأمر العظيم، وهذا يدل على حرص الإسلام على أن يستعين الإنسان بربه في جميع أحواله وأعماله، وأولاهها الأمور ذات البال والأهمية.

ومن واقع الحياة نعلم أن كبار السن قد يشق عليهم القيام أو الجلوس، فيستعينون بالله على ذلك، ويقرنون التوكل عليه بكل فعل من أفعالهم، يسيراً كان أو عظيماً.

فالاستعانة بالله عز وجل ليست مقصورة على الأمور العظيمة، بل هي سنة دائمة في كل الأحوال، وإنما أشار الحديث إلى الأعمال ذات البال لأنها أحق بمزيد العناية في الاستعانة.

لفظ الجلالة:

«الله» علمٌ على الذات الإلهية، يختص به سبحانه، أما سائر الأسماء والصفات فراجعة إليه، دالة عليه، تابعة له، فالله تعالى يوصف بأنه الرحمن، الرحيم، مالك يوم الدين، الملك، القدوس، وغير ذلك من أسمائه الحسنى وصفاته العلى، وكلها تعود إليه، وقد قال سبحانه: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [الأعراف: ١٨٠]، أي إن الأسماء البالغة في الحسن غايته له وحده سبحانه.

وثمة مسألة يبحثها علم العقائد، هي العلاقة بين الاسم والمسمى، وقد اختلفوا فيها: فقال بعضهم: الاسم عين المسمى، وقال آخرون: الاسم غير المسمى، والصواب أن يقال: الاسم للمسمى، وليس عينه^(١)، إذ لو كان الاسم هو المسمى نفسه للزمت لوازم باطلة، كأن يحترق لسان من نطق باسم النار!

اسم الله الأعظم:

اختلف أهل العلم في تعيين اسم الله الأعظم اختلافاً كثيراً، والأقرب أنه «الله»، فهو علمٌ على ذاته جل وعلا لا يشاركه فيه أحد، وهو مع علميته دال على صفة الألوهية كما تقدم، أما سائر الأسماء الحسنى - كالرحمن، والرحيم، والملك، والقدوس - فهي أسماء وصفات في آن واحد: أسماء لله من جهة، ودالة على صفاته من جهة أخرى، ف«الرحمن» اسم لله، وهو في الوقت نفسه يدل على

(١) ينظر: الزركشي، البحري المحيط (٣٩٧/٢).

صفة الرحمة، و«الملك» اسم يدل على صفة الملك، وهكذا في سائر أسمائه الحسنی.

لماذا حُذفت الألف من «بسم»؟

قد يسأل سائل: لماذا حُذفت الألف من «باسم» في قوله تعالى: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾، مع أنها مثبتة في مواضع أخرى، كقوله تعالى: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ [العلق: ١]؟

وقد أجاب العلماء بأنها حُذفت تخفيفاً لكثرة الاستعمال؛ فالبسملة تتكرر في قراءة الفاتحة، وفي أوائل السور، وعند ابتداء كل عمل يُستحب فيه ذكر اسم الله عز وجل، أما المواضع التي لا يكثر فيها هذا اللفظ، كقوله: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾، فقد كُتبت فيها الألف لعدم الموجب لحذفها، ففُرق بين الموضعين في الرسم بناءً على المعنى والاستعمال.

الرحمن الرحيم:

«الرحمن الرحيم» اسمان جليلان عظيمان، تكرر ورودهما في الفاتحة مرتين، وفي ذلك دلالة على عظم شأنهما، وقوة دلالتهما على صفتي الرحمة العامة والخاصة.

وقد نبّه الله عز وجل في مواضع أخرى من كتابه على عظم اسم الرحمن، كما في قوله: ﴿قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ ۚ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ

الْحُسْنَى ﴿[الإسراء: ١١٠]؛ فسمي نفسه به، وأمر بدعائه به، وبيّن أن له الأسماء
الحسنى كلها، وكلها تدل عليه سبحانه.

وخصّ اسما «الله» و«الرحمن» بالذكر لأنهما خاصان بالله عز وجل، لا
يسمى بهما غيره، ولا يوصف بهما سواه، فلا يقال في أحد: «هو الله في بيته»، وإن
قيل: «ربّ البيت»؛ لأن لفظ «الرب» يُطلق على غير الله في سياق الملك والسلطة
والولاية، وكذلك لا يقال في مخلوق: «هو رحمن قومه»؛ لأن «الرحمن» مختص
بالله، بخلاف «رحيم»، فإنه يصح وصفًا للمخلوقين، كما قال تعالى في نبيه ﷺ:
﴿بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [التوبة: ١٢٨].

فسائر الأسماء الحسنى قد يوصف بها غير الله مقيدة، على ما يليق
بالمخلوق، أما «الله» و«الرحمن» فلا يشارك فيهما، ولهذا كان من تمرّد مسيلمة
الكذاب أن لقّب نفسه «رحمن اليمامة»، وهو من أبطل ألقابه وأشدّها تضليلاً.
وذهب بعض أهل العلم إلى أن اسم «الرحمن» لم يكن معروفاً عند قريش،
بخلاف «الرحيم» الذي كانوا يعرفونه ويستعملونه، واستدلوا بقوله تعالى في
أواخر سورة الفرقان: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ اسْجُدُوا لِلرَّحْمَنِ قَالُوا وَمَا الرَّحْمَنُ﴾
[الفرقان: ٦٠]، فدل ذلك على إنكارهم هذا الاسم وجهلهم به، بخلاف أسمائه
الأخرى التي كانوا يسمعونها في دعاء المؤمنين وكلامهم.

هل هما الاسم الأعظم؟

وذهب بعض أهل العلم إلى أن كثرة تكرار اسمي «الرحمن الرحيم» في الفاتحة وفي آيات أخرى دليل على أنهما اسم الله الأعظم^(١)، واستدلوا بما ورد في الحديث من أن اسم الله الأعظم في آيتين، إحداهما قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُمَّ إِلَهٌ وَاحِدٌ ۖ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ١٦٣]، فهذه الآية تحمل مضمون البسملة نفسها، بذكر توحيد الإله وذكر «الرحمن الرحيم»، وفي ذلك دلالة على عظم شأن هذين الاسمين.

واستأنسوا كذلك بقوله ﷺ: «أحب الأسماء إلى الله عبد الله وعبد الرحمن»^(٢)، وقالوا: هذا يدل على مزيد فضل لاسمي «الله» و«الرحمن». لكن الصواب في معنى الحديث أن المراد بـ«أحب الأسماء إلى الله» ما تضمن التعبد لله تعالى، وأن ذكر «عبد الله» و«عبد الرحمن» من باب التمثيل لا الحصر، أما ما يشتهر على الألسنة من لفظ: «خير الأسماء ما عبّد وما حمّد»^(٣) فلا أصل له، ولكن المعنى أن كل اسم تضمن تعبيداً لله تعالى داخل في هذا الفضل، كعبد الكريم، وعبد السميع، وعبد العزيز، ونحوها، فالأسماء المعبّدة لله ولصفاته كلها محبوبة إليه سبحانه، لا تنحصر في «عبد الله» و«عبد الرحمن».

(١) يشير إلى حديث أساء بنت يزيد رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال: «اسم الله الأعظم في هاتين الآيتين: ﴿وَاللَّهُمَّ إِلَهٌ وَاحِدٌ ۖ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾، وفاتحة سورة آل عمران: ﴿إِلَهُمَّ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾». أخرجه أبو داود، رقم (١٤٩٦)، والترمذي، رقم (٣٤٧٨) وقال: حسن صحيح، وحسنه الألباني، وفي إسناده عبيد الله بن أبي زياد القدّاح، وفيه لين.

(٢) أخرجه مسلم، رقم (٢١٣٢)، من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

(٣) لا أصل له حديثاً، نصّ على ذلك غير واحد من أهل العلم، منهم الألباني في السلسلة الضعيفة، رقم (٤١١).

ومع ذلك خصّ بعض أهل العلم اسمي «الرحمن» و«الرحيم» بفضل زائد؛ لتكرارهما في الفاتحة وغيرها، ولما دل عليه السياق من عظيم دلالتها على سعة رحمة الله وشمولها، ولما تميّز به اسم «الرحمن» من أنه لا يُطلق إلا عليه سبحانه.

الفرق بين الرحمن والرحيم:

يتفق اسما الرحمن والرحيم في أصل المعنى، وهو الرحمة لكن أهل العلم اختلفوا في بيان الفارق بينهما، لا سيما إذا اجتمعا أو افترقا في السياق القرآني.

فمنهم من يرى أن «الرحمن» صفة ذات، أي إن الله رحمن بذاته، و«الرحيم» صفة فعل، أي إنه يرحم عباده، ونُقل هذا عن عدد من العلماء الذين رأوا أن الفرق قائم عند اجتماع الاسمين لا عند افتراقهما؛ فإذا ورد أحدهما وحده شمل المعنيين، وإذا اجتمعا فُرق بينهما على ما سبق.

وذهب بعض العلماء إلى أنهما مترادفان، وأن اجتماعهما من باب التأكيد، وهذا قول مرجوح؛ لأن الأصل في كل لفظ أن يؤسس معنى جديداً لا أن يؤكد ما سبقه، وهي قاعدة تفسيرية وفقهية معتبرة: «التأسيس أولى من التأكيد»؛ فحمل اللفظ على معنى زائد جديد مقدّم على حمله على مجرد التكرار والتأكيد، وعليه فمن فسّر «الرحيم» بأنه تأكيد لـ«الرحمن» فقله ضعيف، والصواب أن لكلّ منهما دلالة متميزة، وأن اجتماعهما تأسيس لا تأكيد.

قاعدة «التأسيس أولى من التأكيد» في الفقه:

ولا تقتصر هذه القاعدة على التفسير، بل تجري في أبواب الفقه أيضًا، ولها تطبيقات وفروع لكن قد يُختلف في إعمالها في بعض الصور، كما في أبواب الطلاق.

فلو قال الرجل لامرأته: «أنت طالق، طالق، طالق»، فهل نحمل هذا التكرار على التأسيس فنوقع ثلاث طلاقات؟ جمهور الفقهاء على ذلك؛ لأنهم يرون أن الطلقة الثانية والثالثة تلحقان المطلقة الرجعية ما دامت في العدة، وفي هذا خلاف، والصحيح أن الطلاق لا يلحق المطلقة الرجعية، وهو اختيار ابن تيمية، وأخذت كثير من القوانين المعاصرة بما يقاربه، فجعلت الطلاق المتكرر في مجلس واحد طلقة واحدة.

لكن على قول الجمهور: هل تُطبَّق قاعدة «التأسيس أولى من التأكيد» هنا؟ الأصح عند الشافعية في المدخول بها أن الزوج إن قصد التأكيد وقعت طلقة واحدة، وإن قصد الاستئناف وقع الثلاث، وكذا إن أطلق ولم ينو شيئًا؛ إعمالًا لقاعدة التأسيس، وفي قول آخر عندهم: لا يقع إلا طلقة واحدة^(١)، وذهب بعض أهل العلم إلى حمل التكرار عند الإطلاق على التأكيد؛ لأنه المتيقن، فيُسأل الزوج: هل نويت الثلاث؟ فإن قال: ما نويت شيئًا، حُمل تكراره على التأكيد، لما فيه من صيانة للأسرة، وللعلماء في هذا الباب كلام طويل وبحث واسع.

(١) ينظر: الخطيب، مغني المحتاج (٤/٤٨٠).

التراحم قبس من رحمة الله:

إذا ثبت أن اسمي الرحمن والرحيم ليسا بمعنى واحد، فالراجح -وهو قول عدد من الأئمة كابن القيم رحمه الله وغيره^(١)- أن «الرحمن» يدل على صفة الذات، و«الرحيم» يدل على صفة الفعل، فالرحمن اسم خاص بالله تعالى، لا يُطلق على غيره ولا يشاركه فيه أحد، لأنه يدل على رحمة عظيمة شاملة لا يقدر عليها سواه، أما «الرحيم» فاسم لله أيضًا لكن وصف الرحمة فيه متعدّد إلى الخلق، ولذلك يوصف به غيره، كقوله تعالى: ﴿بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [التوبة: ١٢٨]، ف«رحيم» صفة يمكن أن يوصف بها الخلق من البشر وغيرهم، لكنها تبقى صفة مخلوقة محدودة، تحت رحمة الله المطلقة.

فالله سبحانه هو الرحيم بعباده، يرحمهم بفعله، ويشملهم بعطائه، وما من مخلوق إلا وهو يتقلب في رحماته؛ فلا تتحرك الكائنات، ولا تقتات، ولا تنام، ولا تتكاثر، ولا تتراحم، إلا بما أودعه الله فيها من رحمته، وقد ثبت من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قوله ﷺ: «جعل الله الرحمة مائة جزء، فأمسك عنده تسعة وتسعين جزءًا، وأنزل في الأرض جزءًا واحدًا، فمن ذلك الجزء يتراحم الخلق، حتى ترفع الفرس حافرها عن ولدها خشية أن تصيبه»^(٢).

(١) ينظر: ابن القيم، بدائع الفوائد (٢٣/١)، وينظر: تأويلات أهل السنة لأبي منصور (٣٦١/١).

(٢) أخرجه البخاري، رقم (٦٠٠٠)، واللفظ له، ومسلم، رقم (٢٧٥٢).

فكل صور الرحمة بين الخلق أثر من آثار رحمته سبحانه؛ فما رحمت أمّ طفلها، ولا رحم إنسان أخاه، ولا رأف طائر بفرخه، إلا برحمة أودعها الله فيهم من عنده.

أفعال العباد بين الخلق والكسب:

ويقودنا هذا المعنى إلى مسألة أخرى: أن أفعال الخلق -ومنها الرحمة- مخلوقة لله سبحانه، وليس في ذلك نفْيٌ للفعل عن العبد ولا يلزم منه القول بالجبر كما زعمت المعتزلة؛ بل هي أفعال للعبد، لكنها لا تخرج عن خلق الله وتقديره، ومعنى أن الأفعال مخلوقة لله أن الإنسان لا يفعل شيئاً إلا بقدره خلقها الله فيه، وبأعضاء هي من خلق الله: دماغ يُصدر الأوامر، وعضلات وأعصاب تستجيب، وكل ذلك من تقدير الله عز وجل وخلق.

فما يفعله العبد يجري بمشيئته، لكنه لا يخرج عن مشيئة الله وقدرته، كما قال تعالى: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [الإنسان: ٣٠]، وهذا خلاف قول المعتزلة الذين زعموا أن العبد يخلق فعله، وهو قول يلزم منه -على أصلهم- أن يكون في الكون مليارات الخالقين؛ إذ كل إنسان على زعمهم يخلق فعله، فيكون خالقاً مستقلاً، وهذا باطل.

بل الأمر كما قرر أهل السنة: العبد يفعل، ويؤمر، ويحاسب لكن فعله مخلوق لله عز وجل، واقع تحت سلطانه ومشيئته، لا يخرج عن تدبيره وتقديره، وهذا هو التوحيد الحق، الذي يجمع بين إثبات الفعل للعبد ونسبته خلقاً إلى الخالق سبحانه.

تراحموا:

يتداول بعض الناس عبارة: «تخلّقوا بأخلاق الله»، وتُروى مرفوعة ولا أصل لها، وفي إطلاق لفظها نظر عند بعض المحققين؛ والمعنى المقبول منها أن يتصف المسلم من صفات الله بما يصلح له، كالرحمة، ولهذا تتابعت الأحاديث في الحث عليها بصيغ متنوعة: فقال النبي ﷺ: «الراحمون يرحمهم الرحمن»^(١)، وقال: «ارحموا تُرحموا»^(٢)، وقال: «أوأملكُ لك أن نزع الله من قلبك الرحمة»^(٣)، وقال: «من لا يرحم لا يُرحم»^(٤)، وثبت في السنة أن الرحمة من صفات أهل الجنة: «ورجلٌ رحيماً رقيقُ القلب لكل ذي قربى ومسلم»^(٥).

أحكام البسملة:

تدور البسملة بين أربعة أحكام: الوجوب، والندب، والتحريم، والكراهة، بحسب الموضع الذي تقع فيه.

فأما الوجوب فقد نص عليه أهل العلم في مواضع، منها قراءة الفاتحة، على مذهب الإمام الشافعي ومن وافقه؛ لأن البسملة عندهم آية من الفاتحة، فيجب

(١) أخرجه أبو داود، رقم (٤٩٤١)، والترمذي، رقم (١٩٢٤) وقال: حسن صحيح، من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما.

(٢) أخرجه أحمد من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما بلفظ: «ارحموا تُرحموا، واغفروا يُغفر لكم»، وجوّد إسناده المنذري، وصححه الألباني في صحيح الجامع، رقم (٨٩٧).

(٣) أخرجه البخاري، رقم (٥٩٩٨)، واللفظ له، ومسلم، رقم (٢٣١٧)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٤) أخرجه البخاري، رقم (٥٩٩٧)، ومسلم، رقم (٢٣١٨)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٥) أخرجه مسلم، رقم (٢٨٦٥)، من حديث عياض بن حمار رضي الله عنه.

الإتيان بها في الصلاة كسائر آياتها، ومن مواضع الوجوب أيضاً التسمية عند الذبح، وهي مسألة خلافية: فالوجوب مذهب الجمهور، فلا تحل الذبيحة إذا تُركت التسمية عمداً، وتسقط بالنسيان عند أكثرهم، خلافاً للشافعي الذي يرى التسمية مستحبة، لا شرطاً في صحة الذبح.

وأما الندب فتستحب البسملة عند افتتاح كل أمر يُعنى به، وكل عمل ذي شأن، واستدل العلماء لذلك بحديث: «كل أمر ذي بال...» بألفاظه المتقدمة، ومعنى «أقطع» و«أبتر» و«أجزم»: منقطع البركة، وقد تقدم أن الحديث في جملته ضعيف، وأن ما حسنه بعضهم منه ضعفه طائفة من أهل الحديث.

ولهذا كان الأولى في تقرير استحباب البسملة أن يُحتج له بالقرآن الكريم لا بهذه الروايات الضعيفة؛ فقد ابتدئ القرآن بـ«بسم الله الرحمن الرحيم»، بل جاءت في أوائل السور كلها عدا سورة التوبة، وفي ذلك دلالة على مشروعية افتتاح الأمور بالبسملة.

وكان النبي ﷺ يفتتح خطبه بالحمدلة والشهادة، ومراسلاته بالبسملة، كما هو ثابت في كتبه إلى الملوك والزعماء، وكل ذلك يدل على استحباب البدء بالبسملة في الأمور ذات الشأن، تأسيساً بكتاب الله وسنة نبيه ﷺ.

وُتَسْتَحَبُّ البِسْمَلَةُ كَذَلِكَ فِي مَوَاطِنَ وَرَدَتْ فِيهَا السَّنَةُ^(١)، مِنْهَا: عِنْدَ الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ، وَدُخُولِ الْمَسْجِدِ وَالْخُرُوجِ مِنْهُ، وَفِي أَذْكَارِ الصَّبَاحِ وَالْمَسَاءِ، وَعِنْدَ الذَّبْحِ عَلَى الْقَوْلِ بِاسْتِحْبَابِهَا - كَمَا هُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ -، وَعِنْدَ دُخُولِ الْمَنْزِلِ وَالْخُرُوجِ مِنْهُ، وَوَضْعِ الْمِيتِ فِي الْقَبْرِ، وَعِنْدَ الْوُضُوءِ، وَرُكُوبِ الدَّابَّةِ، وَتَعَثُّرِهَا، وَدُخُولِ الْخَلَاءِ، وَفِي الرِّقِيَّةِ الشَّرْعِيَّةِ، وَغَيْرِهَا مِنْ الْمَوَاضِعِ الَّتِي ثَبَّتَتْ فِيهَا النُّصُوصُ، أَوْ نُقِلَ فِيهَا الْعَمَلُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَوْ الصَّحَابَةِ رَضِوانَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ.

وَأَمَّا التَّحْرِيمُ فَهَلْ تَقَعُ الْبِسْمَلَةُ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ مُحَرَّمَةً؟ نَعَمْ، قَدْ يَحْرُمُ التَّلَفُّظُ بِهَا فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ، لَا سِيَّمَا فِي سِيَاقِ الْمَعْصِيَةِ، فَقَدْ ذَكَرَ الْعُلَمَاءُ حَرَمَةَ التَّسْمِيَةِ عَلَى الْمَعْصِيَةِ، كَمَنْ يَقُولُ: «بِسْمِ اللَّهِ» عِنْدَ شَرْبِ الْخَمْرِ، فَيَكُونُ قَدْ جُمِعَ بَيْنَ ذَنْبَيْنِ:

الأول: فَعَلُ الْمُحَرَّمِ ذَاتَهُ، كَشَرْبِ الْخَمْرِ، وَهُوَ كَبِيرَةٌ مِنَ الْكَبَائِرِ.

والثاني: اسْتِفْتَا حَافِظُ هَذَا الْفِعْلِ بِالْبِسْمَلَةِ، وَهُوَ مُعَانَدَةٌ وَمُضَادَّةٌ لِلشَّرْعِ؛ إِذْ يَتَوَجَّهُ إِلَى اللَّهِ بِالْإِسْتِعَانَةِ وَالتَّبَرُّكِ فِي عَمَلِ حَرَمِهِ، كَأَنَّهُ يَسْأَلُهُ التَّوْفِيقَ وَالْبَرَكَةَ فِي مَعْصِيَةِ بَيْنِ اللَّهِ قَبْحُهَا وَسَخَطُهَا عَلَيْهَا.

وَقَدْ ذَكَرَ أَهْلُ الْعِلْمِ أَنَّ فِي ذَلِكَ نَوْعَ مُرَاغَمَةٍ لِلشَّرْعِ، بَلْ نَصَّ بَعْضُ الْفُقَهَاءِ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ فَقَالُوا: مَنْ سَمَّى عَلَى شَرْبِ الْخَمْرِ فَهُوَ كَافِرٌ؛ لَمَّا فِي فِعْلِهِ مِنْ

(١) مِنْ ذَلِكَ: التَّسْمِيَةُ عِنْدَ الْأَكْلِ: أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ، رَقْمُ (٥٣٧٦)، وَمُسْلِمٌ، رَقْمُ (٢٠٢٢)، مِنْ حَدِيثِ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا؛ وَعِنْدَ دُخُولِ الْمَنْزِلِ: أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ، رَقْمُ (٢٠١٨)، مِنْ حَدِيثِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا؛ وَفِي الرِّقِيَّةِ: أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ، رَقْمُ (٢١٨٦)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَفِي بَعْضِ مَا ذُكِرَ فِي الْمَتْنِ أَحَادِيثٌ مُتَكَلِّمٌ فِيهَا.

استهانة بالدين، واستهزاء بالشرعية، واستعانة بالله على ما يغضبه^(١) لكن هذا لا يُطلق في كل حال، بل يُقَيّد بنية المعاندة والمجاهرة والاستهزاء؛ فإن تلفظ بها معانداً، قاصداً مواجهة الشريعة واستفزازاً لأمر الله، فلا يبعد كفره حينئذ.

وقد تعرّض الإمام القرافي رحمه الله لهذه المسألة في كتابه «الفروق»، وبيّن فيها عدداً من اللطائف الأصولية والفروعية، فيجدر بالباحث الرجوع إليه لاستيفاء النظر في هذه القضايا الدقيقة.

وأما الكراهة فتكره البسملة عند افتتاح ما هو مكروه من الأفعال؛ لأن الذكر على المكروه لا يليق، وليس من المناسب التبرك باسم الله عند فعل يُستحب تركه، وذهب بعض العلماء إلى أنها في الحرام كذلك مكروهة لا محرّمة، ما لم تقترن بنية المعاندة أو التحدي لأمر الله.

وهل تكون البسملة مباحة؟ لا؛ فقد نص العلماء على أنها لا تدخل تحت حكم الإباحة، لأن أصلها النذب، وما كان أصله النذب لا يوصف بالإباحة، وهذا معنى ينبغي التنبه له، ومثالها السواك؛ فهو مستحب في مواضع متعددة، كما في الحديث: «لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة»^(٢)، وذهب بعض العلماء إلى كراهته في بعض الأحوال، كمذهب الشافعي رحمه الله في كراهته للصائم بعد الزوال - وهو المعتمد في المذهب، واختار النووي عدم الكراهة - خلافاً للجمهور، ولا يُعرف في كلامهم وصف السواك بأنه «مباح»

(١) ينظر: الفروق للقرافي (١/١٤٦)، شرح الفقه الأكبر (ص: ٢٨١).

(٢) أخرجه البخاري، رقم (٨٨٧)، ومسلم، رقم (٢٥٢)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.



مجرد، بل هو إما مستحب وإما مكروه بحسب الأحوال، وكذلك البسمة: لا تكون مباحة، بل تبقى على أصل الندب، ولا تخرج عنه إلا لعارض يوجب الكراهة أو التحريم، كما سبق بيانه.

الحمد المطلق

المحامد كلها لله:

﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾: هذه هي الآية الثانية من الفاتحة عند الإمام الشافعي ومن وافقه، بناءً على أن ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ آية منها، وهي الآية الأولى عند جمهور العلماء الذين لا يعدّون البسملة من السورة، وعلى هذا التفصيل جرى القراء أيضًا: فمنهم من عدّ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ الآية الأولى، ومنهم من عدّها الثانية، بناءً على الخلاف في عدّ البسملة آية من كل سورة.

واختلف العلماء في «أل» الداخلة على «الحمد»: فقال بعضهم: هي للجنس، أي جنس الحمد لله، وقال آخرون -وهو الأظهر-: هي للاستغراق، أي جميع المحامد لله عز وجل، لا يستحق أحد منها شيئاً إلا بإذنه وفضله، فالآية تفيد أن المحامد كلها، على جهة الكمال والحقيقة، لله وحده لا يشاركه فيها أحد. وأما اللام في قوله: ﴿لِلَّهِ﴾ فتفيد الاستحقاق والاختصاص، أي إن الله تعالى هو وحده المستحق للحمد، المنفرد به دون سواه.

ذلك أنه سبحانه محمود في ذاته، فذاته تقتضي الحمد والثناء، ومحمود في صفاته، فصفاته كلها كمال، ومحمود في أفعاله، فلا يفعل إلا ما هو عدل وحكمة ورحمة، فوجوه الحمد كلها راجعة إليه، وكل حمد يُستحقه أحد فهو في حقيقته راجع إلى من أوجده وعلمه وأقدره، وهو الله تعالى؛ ولهذا كان الحمد مختصاً به سبحانه اختصاص استحقاق.

ما الحمد؟

يعرّف كثير من المفسرين الحمد بأنه الشاء باللسان على الجميل الاختياري، من نعمة أو غيرها؛ أي هو مدح يُقصد به التعظيم والإجلال على وجه المحبة، ويصدر عن اللسان خاصة دون سائر الجوارح، ولذلك يقال: «حمدت الله» إذا أثبت عليه بلسانك، كأن تقول: الحمد لله، ونحو ذلك، ولا يقال: «حمدت الله بهذا الفعل»، وإنما يقال: شكرت الله؛ إذ الشكر يكون باللسان والقلب والجوارح. ويبيّن بعض العلماء أن الحمد يكون على النعم وعلى غيرها؛ فلا يقتصر على مقابلة الإحسان والفضل، بل يُحمد الله تعالى أيضًا على صفاته الذاتية، كالعدل والحكمة والعلو والعظمة وسائر صفات الكمال، مما لا يتوقف على كونه إنعامًا متعديًا.

وفرق بعض أهل العلم بين الحمد والثناء، فقالوا: الشاء مأخوذ من «الثناء» أي التكرار، فلا يكون ثناءً إلا إذا تكرر الذكر، أما الحمد فقد يكون بلفظة واحدة، وبهذا قال ابن القيم.

الحمد استحقاق إلهي:

تقدم أن اللام في قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ تفيد الاستحقاق والاختصاص، أي إن الله عز وجل هو المستحق للحمد حقيقةً دون سواه.

والجملة تفيد القصر، أي قصر الحمد على الله عز وجل، كما تقول: الكرم في زيد، أو النخوة في العرب؛ وهي أساليب بلاغية يُقصر فيها المعنى على من أسند إليه، فيفهم السامع أن هذه الصفة لا توجد على وجهها الكامل إلا فيه.

لكن القصر في الكلام المعتاد -كقولهم: الكرم في حاتم- قصر إضافي ادعائي لا حقيقي؛ لأن غير حاتم قد يتصف بالكرم، وإنما لما كانت الصفة فيه أقوى قُصرت عليه ادعاءً لا حقيقة.

أما قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ فهو قصر حقيقي لا مجازي؛ لأن المحامد كلها راجعة إلى الله عز وجل وحده، ولا يستحق الحمد على الحقيقة أحد غيره، فكل خير في الوجود من خلقه وتقديره، وكل نعمة وإحسان وجمال وكمال إما من فعله المباشر، وإما مما خلقه وركّبه في غيره، حتى أعمال العباد الصالحة، من صلاة وصيام وصدقة وغيرها، هي من توفيقه وإعانتة وهدايته، ولذلك يُحمد عليها؛ فهو الذي أقدرك ووفقك وهداك وأرشدك ومكّنك.

فضل الحمد:

ثبت في صحيح مسلم من حديث سمرة بن جندب رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «أحبُّ الكلام إلى الله أربع: سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر، لا يضرك بأيهن بدأت»^(١).

ف«الحمد لله» من أحب الكلام إلى الله عز وجل، وهي كذلك من أجل ما يؤدّي به الشكر؛ لأن الشكر أعم من الحمد، فهو يكون باللسان ويكون بالجوارح كما تقدم، وقد روي عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما مرفوعاً: «الحمد رأس

(١) أخرجه مسلم، رقم (٢١٣٧).

الشكر، ما شكر الله عبداً لا يحمده»^(١)، وهو وإن كان ضعيف الإسناد فمعناه صحيح تشهد له النصوص.

فإذا وفقك الله لعمل صالح، أو أنعم عليك بخير، أو ساق إليك نعمة، فأفضل ما تقوله وأكمل ما تشكر به ربك أن تقول: الحمد لله، وقد دلنا على ذلك النبي ﷺ، فلم نكلف البحث والتنقيب عن أحسن ما يقال عند نعم الله، بل أرشدنا إلى أعلاه وأزكاه، وهذا من فضل الله، ومن دلائل كمال هذا الدين.

ومن فضائل «الحمد لله» أنها افتتاح سورة الفاتحة بعد البسملة المشتملة على الاستعانة والتبرك؛ إذ جاء بعدها قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢]، وفيه إقرار بعبودية العبد، وإفراد الله وحده باستحقاق المحامد كلها، وبيان أن الحمد أكمل أنواع الشكر لله عز وجل.

الحمد وأفضل الذكر:

وثبت أيضاً من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: «أفضل الذكر لا إله إلا الله، وأفضل الدعاء الحمد لله»^(٢).

ف«الحمد لله» ذكر ودعاء وشكر؛ بل هي من أجل ما يؤدّي به الشكر، وأفضل الدعاء، أما أفضل الذكر على الإطلاق فقول: لا إله إلا الله، كما دل عليه الحديث.

(١) وإسناده منقطع كما في «هداية الرواة» لابن حجر، وضعفه الألباني في السلسلة الضعيفة، رقم (٣٥٢٨).

(٢) أخرجه الترمذي، رقم (٣٣٨٣) وقال: حسن غريب، وصححه ابن حبان، رقم (٨٤٦)، والحاكم، وحسنه الألباني في صحيح الجامع، رقم (١١٠٤).

وهذا الحديث نص صريح في أن «لا إله إلا الله» أفضل الذكر، ولا يعارضه شيء من الأحاديث، وقد ترد أحاديث في فضائل بعض الأذكار، كالصلاة على النبي ﷺ، فيتوهم بعضهم أنها أفضل الذكر، فيأخذ حديثاً في فضل الصلاة على النبي ﷺ ويجعلها به أفضل الذكر بإطلاق، استناداً إلى عظيم الأجر الوارد فيها، ولا ريب أن لهذه الأذكار فضلاً عظيماً لكن لا يجوز أن يُعارض به النص الصريح.

ومن تلك الأحاديث ما رواه أبي بن كعب رضي الله عنه أنه قال للنبي ﷺ: يا رسول الله، أجعل لك صلاتي كلها؟ قال: «إذن تكفى همك ويغفر لك ذنبك»^(١)، فاستدل به بعضهم على أن الصلاة على النبي ﷺ أفضل الذكر، معللين ذلك بأنها تجمع بين ذكر الله جل وعلا والصلاة على نبيه ﷺ، فتتضمن خيرين عظيمين. لكن الصحيح أن أفضل الذكر «لا إله إلا الله»، بدلالة الحديث السابق، وهو نص لا يحتمل التأويل، أما الأحاديث الواردة في الفضائل العامة فلا تدفع هذا النص الصريح، ف«لا إله إلا الله» أفضل الذكر، و«الحمد لله» أفضل الدعاء، وهذه منزلة أخرى تضاف إلى «الحمد لله».

أحق ما قال العبد:

ومن مزايا «الحمد لله» أنها أحق ما قاله العبد؛ لما ثبت في صحيح مسلم من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: كان رسول الله ﷺ إذا رفع رأسه

(١) أخرجه الترمذي، رقم (٢٤٥٧) وقال: حسن صحيح.

من الركوع قال: «ربنا لك الحمد، ملء السماوات والأرض، وملء ما شئت من شيء بعد، أهل الثناء والمجد، أحق ما قال العبد، وكلنا لك عبد: اللهم لا مانع لما أعطيت، ولا معطي لما منعت، ولا ينفع ذا الجد منك الجد»^(١).

فقوله ﷺ: «أحق ما قال العبد» دالٌّ على أن الحمد لله أحق الأقوال وأولها؛ فهو يجمع الإقرار بتفرد الله عز وجل بالمجد والثناء، ويتضمن عبودية العبد وخضوعه الكامل لربه سبحانه، كما قال: «وكلنا لك عبد»، وقد وجه بعض الشراح على أن قوله: «أحق ما قال العبد» مبتدأ، خبره: «اللهم لا مانع لما أعطيت...»، وأن «وكلنا لك عبد» جملة معترضة، فيكون الأحق هو الإقرار بتفرد الله بالعطاء والمنع، وهو داخل في معنى الحمد والثناء.

ومن شرف «الحمد لله» أيضًا أنها تُفتتح بها القراءة في الصلاة كما تُفتتح بها الفاتحة، وهو - كما تقدم - افتتاح إضافي يدل على مكانة الحمد وعلو منزلته. ويتكرر هذا مع المصلي في كل ركعة؛ يبدأ بالفاتحة وهي حمد لله عز وجل، ويختم صلاته بـ «التحيات لله والصلوات والطيبات»، وكلها محامد لله تعالى. بل إن العبد يلهج بالحمد في سائر أحواله: في أذكار الصباح والمساء، وعند النعم، وعند الاستيقاظ، وبعد الطعام، وبعد قضاء الحاجة، وفي دخول البيت والخروج منه، فهذه كلها مواطن تتكرر فيها «الحمد لله»، مما يدل على عظيم منزلتها، وشمول معناها، ودوام ارتباطها بعبودية المسلم.

(١) أخرجه مسلم، رقم (٤٧٧).

ومن فضائلها كذلك ما ثبت من قوله ﷺ: «أفضل عباد الله يوم القيامة الحمّادون»^(١)؛ أي إن خير الناس وأفضلهم عند الله يوم القيامة هم الذين يكثرون من حمده، يلهجون به في كل أحوالهم، ويعرفون له سبحانه ما له من الكمال، فيُثَنون عليه صباحًا ومساءً، سرًّا وجهرًا، وفي كل موقف.

سرّ الجملة الاسمية:

ومن دلائل هذا المعنى العميق أن الله تعالى افتتح الفاتحة بقوله: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، وهي جملة اسمية، والجملة الاسمية في لسان العرب تفيد الثبوت والاستمرار، بخلاف الجملة الفعلية التي تدل في الأصل على التجدد والحدوث، فلو قيل: «نحمد الله» أو «أحمد الله» لكان ذلك إخبارًا عن فعل يقع في زمن معين، قد يدل على التجدد أو التكرار، لكنه لا يبلغ ما تفيد الجملة الاسمية من ثبات الحمد واستقراره الدائم لله سبحانه وتعالى.

فكان التعبير بـ«الحمد لله» أبلغ في بيان أن الحمد ثابت مستقر، لا ينقطع، ولا يقتصر على زمان أو طائفة، بل هو مستحق لله من جميع المخلوقات على اختلاف أصنافهم وأزمانهم؛ فيدخل فيه من حمده فيما مضى، ومن يحمده الآن، ومن سيحمده في قابل الأيام، من الإنس والجن والملائكة، بل ومن سائر مخلوقاته التي لا يحصيها إلا هو.

(١) أخرجه الطبراني من حديث عمران بن حصين رضي الله عنهما، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة، رقم (١٥٨٤)،

وصحيح الجامع، رقم (١٥٧١).

أما قول القائل: «أحمد الله» أو «نحمد الله» فغاية دلالة إخبار المتكلم ومن معه -أو من في عصره- بأنهم يحمدون الله، ولا يبلغ في عمومته وثبوته ما تدل عليه الجملة العظيمة: «الحمد لله»، التي تفيد أن الحمد حق لازم لله في كل وقت، وعلى كل حال، ومن جميع خلقه.

وقد تقدم أن هذه الصيغة تفيد الاختصاص والاستحقاق، وهو معنى لا يتأتى في قولنا: «نحمد الله»، إذ لا يفهم منه إلا الخبر عن فعل الحامد، لا عن استحقاق المحمود.

الربوبية العامة

معنى «رب العالمين»:

ثم قال سبحانه: ﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، و«الرب» في لغة العرب له معانٍ متعددة: فهو المالك، والسيد، والمربي، والمدبر المتصرف، ومنه قولهم: «رب الدار» أي مالکها وسيدها، و«رب العيال» أي من يربّيهم ويقوم على شؤونهم. ولفظ «الرب» يُطلق على الله تعالى، ويُطلق أيضًا على غيره، كما هو الشأن في بعض صفات الله التي تُطلق لغةً على غيره، مثل «كريم» و«رحيم» و«عليم»؛ فتقول: «الله رحيم»، وتقول: «فلان رحيم»، وإن كانت الرحمة في حق الله غير مقيدة ولا مماثلة لرحمة البشر.

ف«الرب» من الألفاظ المشتركة التي يصح إطلاقها على الخالق والمخلوق، ومن شواهد ما قاله عبد المطلب جدّ النبي ﷺ: «إني أنا ربُّ الإبل، وإن للبيت ربًّا سيمنعه»^(١)، أي أنا صاحبها ومالكها، على أن لفظ «الرب» لا يُطلق على غير الله إلا مضافًا، كربِّ الدار وربِّ الإبل، أما «الرب» معرفًا بأل مطلقًا فلا يُطلق إلا على الله تعالى.

فالرب لغةً هو السيد والمربي والمتصرف والمالك، وكل هذه المعاني صحيحة في حق الله تعالى، لكنها إذا أُطلقت عليه سبحانه كانت على وجه الكمال المطلق الذي لا يقاربه فيه أحد.

(١) ينظر: ابن هشام، السيرة النبوية، (١/٤٤).

و«العالمين» جمع «عالم»، وقد اختلفوا في تعريف العالم، فقليل: كل ما سوى الله، والأقرب أن المراد بالعالم هنا الأمة من مخلوقات الله: من الإنس، والجن، والملائكة، والدواب، والطير، والحشرات، والكائنات البحرية والبرية؛ فكل نوع من هذه الأنواع عالمٌ مستقل، له خصائصه وهيئته وتركيبه وطرائق عيشه.

فالعالم يشمل العاقل وغير العاقل، والذكر والأنثى، والساكن والمتحرك، وكل ما خلقه الله عز وجل، ولا يقال: إن مجيء «العالمين» بصيغة جمع المذكر السالم يدل على اختصاصه بالعقلاء؛ لأن هذا الجمع قد يُطلق على غير العاقل أيضًا تغلييًا للعاقل إذا اجتمع معه، ولهذا نظائر، منها قولهم: «القمران» للشمس والقمر، مع أن الشمس مؤنثة، فعند اجتماع عوالم الإنس والجن والدواب يُغلب جانب العقلاء.

وعليه فقوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ - وهو أول آية بعد البسملة في الفاتحة - يحمل أول تعريف بالله عز وجل في السورة؛ إذ عرّف نفسه سبحانه بأنه رب العالمين، أي رب الخلق كلهم، لا رب سواه.

وقد جاء بيان هذا المعنى الجليل في محادثة موسى عليه السلام لفرعون، كما حكاها الله تعالى في كتابه: ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾، أي: ما صفته؟ ومن هذا الذي تزعم أنه أرسلك؟ فأجابه موسى عليه السلام: ﴿قَالَ رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا ۚ إِنَّ كُنْتُمْ مُوقِنِينَ﴾ [الشعراء: ٢٣-٢٤].

وجواب موسى عليه السلام يدل على أن «العالمين» يشمل كل ما خلقه الله عز وجل: السماوات، والأرض، وما بينهما، من المخلوقات العاقلة وغير العاقلة، الظاهرة والخفية، المعلومة والمجهولة، مما نعلمه ومما لا نعلمه.

إبطال القول بقدّم العالم:

تضمنت الآية ردّاً عظيماً على القائلين بقدّم العالم، وهو قول تبنته طوائف من الفلاسفة ومن سار في ركبهم، إذ زعموا أن العالم أزلي لم يسبقه عدم، وهذا باطل يستحيل عقلاً ونقلاً.

فقد وصف الرب سبحانه نفسه بأنه ﴿رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾، أي سيدهم ومالكهم وخالقهم، و«الرب» يتضمن معنى الإيجاد والتدبير والملك، مما يدل على أن هذا العالم بكل ما فيه حادث مخلوق، مربوب لخالق عظيم.

وفي هذا الوصف أيضاً دحض لقول الملاحدة المنكرين لوجود الله عز وجل؛ فالله يثبت في هذه الآية ربوبيته على الإطلاق، وأن هذا الكون الفسيح، بعوالمه المتعددة ومخلوقاته التي لا تُحصى، لا يمكن أن يوجد صدفة، ولا أن ينشأ من العدم بلا خالق مدبر، بل لا بد له من رب مالك متصرف.

وتتجلى هذه الحقيقة بأوضح صورها لمن تبخر في الفيزياء والفلك وسائر العلوم التجريبية؛ فمن اشتغل بها، وأدرك ما فيها من الدقة والنظام والانضباط وفق سنن كونية محكمة، أيقن استحالة أن يكون هذا الخلق قد وُجد عبثاً أو اتفاقاً، وكلما ازداد علماً ازداد إيماناً بأن هذه السنن المحكمة لا يمكن أن تنبع من فراغ، وأنه إذا اختل منها شيء فإنما يختل ضمن نظام أعلى وسنة تحكم ما دونها، لا على وجه الفوضى والاعتباط.

نعمة تستحق الحمد:

ولهذا افتتحت السورة بـ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، دلالةً على أن الحمد مستحق لله وحده، وأن على المسلم أن يستصحب هذا المعنى الجليل في كل حال: في كل عمل يؤديه، وفي كل نعمة ينالها أو يراها أو يشعر بها، فالحمد ليس مجرد لفظ، بل حال في القلب، ولسان شاكر، وسلوك يعكس الاعتراف بفضل الله.

ومن أعظم النعم التي يُحمد الله عليها نعمة طلب العلم، لا سيما العلم الشرعي، وأخصّه علم التفسير؛ فهو من أشرف العلوم وأعلاها رتبة، لتعلقه بكلام الله عز وجل الذي هو صفة من صفاته، غير مخلوق، كما هو مقرر عند أهل السنة والجماعة، وقد روي عنه عليه السلام - وفي إسناده ضعف -: «فضل كلام الله على سائر الكلام كفضل الله على خلقه»^(١)، وشرف العلم بشرف المعلوم؛ فلما كان التفسير متعلقًا بكلام الله كان من أشرف العلوم، بل في رأسها.

ومن تمام نعمة الحمد أن يوفق العبد لأن يفرّغ من وقته - ولو سويعات - لطلب العلم الشرعي، ومدارسة كتاب الله، وتفسيره، وتدبره، واستخراج فوائده، وتعلمها وتعليمها، والعمل بها؛ فثمرة العلم الامثال، وهي الغاية من نزول القرآن، ومن قراءته وتعلمه وتعليمه، قال تعالى: ﴿كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ [ص: ٢٩].

(١) أخرجه الترمذي، رقم (٢٩٢٦)، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه في آخر حديث: «من شغله القرآن عن ذكره ومسألتي...»، وقال: حسن غريب، وفي إسناده محمد بن الحسن الهمداني وعطية العوفي، وهما ضعيفان، ولذا ضعفه الألباني.

الرحمة الواسعة

لماذا تكررت صفة الرحمة؟

﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾: تتكرر هاتان الصفتان للمرة الثانية بعد ذكرهما في البسملة، وقد تساءل أهل العلم عن سر هذا التكرار، وبينوا ما فيه من حكمة بلاغية وبيانية.

فقد قال الله تعالى قبلها: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، وفي وصف «رب العالمين» دلالة على الملك والسيادة والتدبير، مما يبعث في النفس هيبة وخشية؛ إذ الربوبية تتضمن القهر والسلطان، فاقضى المقام أن يُقرن وصف الربوبية بصفة الرحمة، ليعتدل في قلب العبد الشعوران: الخوف والرجاء، الرهبة والرغبة، وهذه هي الحال السوية للمؤمن: أن يعيش بين جناحين، جناح الرهبة من الله، وجناح الرغبة في رحمته ورضاه.

وقد نبّه كثير من العلماء إلى أن العبد في حال الصحة يجمع بين الخوف والرجاء، ورأى بعضهم أن يغلب فيها جانب الخوف، ليعبثه على العمل والاجتهاد والطاعة، فإذا حضره الموت غلب جانب الرجاء، طمعاً في رحمة الله واستبشاراً بلاقائه؛ لقول النبي ﷺ: «لا يموتن أحدكم إلا وهو يحسن الظن بالله عز وجل»^(١)، وقال ﷺ: «من أحب لقاء الله أحب الله لقاءه، ومن كره لقاء الله كره الله لقاءه»^(٢).

(١) أخرجه مسلم، رقم (٢٨٧٧)، من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما.

(٢) أخرجه البخاري، رقم (٦٥٠٧)، ومسلم، رقم (٢٦٨٣)، من حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه.

فكان من الحكمة واللفظ أن تُذكر الرحمة عقب الربوبية، ليعتدل ميزان النفس: فلا يُقنطها الخوف، ولا يُغريها الرجاء.

الحمد من أسباب الرحمة:

وفي هذا الترتيب البياني لطيفة أخرى: فلما قال سبحانه: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ ثم أتبعه بقوله: ﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾، كان في ذلك إشعار بأن الرحمة تُنال بالحمد، وأن الحمد سبب لنيل رحمة الله عز وجل، ومفتاح لاستجلابها، وباب من أبوابها.

وقد ورد في السنة ما يؤكد هذا المعنى؛ إذ كان أول ما نطق به آدم عليه السلام بعد أن نُفخت فيه الروح الحمد، كما جاء في حديث أبي هريرة رضي الله عنه: «لما خلق الله آدم ونفخ فيه الروح عطس، فقال: الحمد لله»، وفيه: «فقال له ربه: يرحمك الله»^(١).

فدل ذلك على أن الحمد سبب للرحمة، وأن من لازم الحمد استحق رحمة الله، وجاءت هذه الآية الكريمة تحمل في ألفاظها هذا المعنى العميق، فتربط بين الحمد والرحمة في ترتيب بديع وتناسق معجز، لا يكون إلا من كلام الله جل في علاه.

(١) أخرجه الترمذي، رقم (٣٣٦٨) وقال: حسن غريب من هذا الوجه، وابن حبان، رقم (٦١٦٤)، وصححه الألباني.

الراحمون يرحمهم الرحمن:

ومن المعاني العميقة في تكرار اسمي ﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ في فاتحة الكتاب ما نبه عليه بعض أهل العلم من أن فيه تأكيداً لسعة رحمة الله عز وجل، كما قال سبحانه: ﴿وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الأعراف: ١٥٦]، وتذكيراً للمؤمن بأن يتخلّق بهذه الصفة العظيمة على قدر طاقته؛ فالله رحيم يحب الرحماء.

وقد ثبت في السنة الحث على الرحمة، فقال النبي ﷺ: «الرَّاحِمُونَ يَرْحَمُهُمُ الرَّحْمَنُ، ارْحَمُوا مَنْ فِي الْأَرْضِ يَرْحَمْكُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ»^(١).

فالرحمة خلق أصيل في دين الإسلام، والأصل في المسلم أن يكون رحيماً، ليناً، رقيقاً في تعامله مع الخلق، لا غليظاً ولا جافياً، وقد قال ﷺ: «إِنَّ الرَّفْقَ لَا يَكُونُ فِي شَيْءٍ إِلَّا زَانَهُ، وَلَا يُنْزَعُ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا شَانُهُ»^(٢).

ومن شواهد ذلك أن اليهود كانوا يمرون بالنبي ﷺ فيقولون: «السام عليكم» -والسام: الموت- فيُظهرون التسليم وهم يدعون عليه بالموت، فمروا به مرة وعائشة رضي الله عنها إلى جواره، فقالوا: «السام عليكم»، فرد النبي ﷺ: «وعليكم»، ففطنت عائشة لمرادهم فقالت: «عليكم السام واللعنة»، فقال لها النبي ﷺ: «مهلاً يا عائشة، إن الله يحب الرفق في الأمر كله»، فقالت: أولم تسمع ما قالوا؟ قال: «قد قلتُ: وعليكم»^(٣).

(١) تقدم تحريجه.

(٢) أخرجه مسلم، رقم (٢٥٩٤)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٣) أخرجه البخاري، رقم (٦٠٢٤)، واللفظ له، ومسلم، رقم (٢١٦٥).

فالرفق مظهر من مظاهر الرحمة، وقد كان النبي ﷺ يحث عليه حتى في مواضع الغضب والاستفزاز، ما لم تكن في خلافه مصلحة شرعية راجحة.

الرحمة في الولاية والإدارة:

وثمة مواقف وأحوال تقتضي من المسلم أن يتحلى بالرحمة والرفق واللين، وأن يقدر أحوال الناس، ويتفهم ضعفهم وحاجاتهم، وأحق الناس بالتخلق بهذه الصفة من تولّى أمرًا من أمور المسلمين، صغيرًا كان أو كبيرًا، وكان له سلطة أو ولاية أو إشراف على غيره، من موظفين أو عمال أو رعية؛ فإن الرفق بالناس والتيسير عليهم وترك التعسف مما يجلب رحمة الله عز وجل ويستجلب تأييده، وقد دعا النبي ﷺ لمن رفق بمن تحت يده، وعلى من شق عليهم، فقال: «اللَّهُمَّ مَنْ وَلِيَ مِنْ أَمْرِ أُمَّتِي شَيْئًا، فَاشْقُقْ عَلَيْهِ، وَمَنْ وَلِيَ مِنْ أَمْرِ أُمَّتِي شَيْئًا، فَرَفُقْ بِهِمْ، فَارْفُقْ بِهِ»^(١).

وهي دعوة عظيمة؛ فمن وُفق للرفق بمن تحت إدارته من موظفين وعمال ورعية نالته دعوة النبي ﷺ بأن يرفق الله به، ومن شدّ عليهم وتسلب وتجبّر فقد عرّض نفسه لدعوته عليه بالمشقة، والويل لمن وقع في ذلك، فإنها دعوة نبوية لا تُرد.

فمن تولّى مسؤولية في أمور الناس فليكن بهم رقيقًا رحيمًا، يعذرهم ويأخذ بأيديهم، دون أن يُضَيِّع النظام أو يفرط في الحقوق؛ يحكم فيهم بالعدل، ويضبط

(١) أخرجه مسلم، رقم (١٨٢٨)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

الأمر بالشرع والقانون لكن بروح الإصلاح لا بروح الانتقام، فهذا مقتضى
التخلق بالرحمة، ومآله التوفيق في الدنيا والرحمة في الآخرة.

أصول الأسماء الحسنى:

- ومن اللطائف أن الأسماء الواردة في السورة من أولها إلى قوله تعالى:
- ﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ تمثل أصول أسماء الله الحسنى:
- ففي البسملة ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾ جاء اسم الله، وهو العلم على الذات الإلهية، المتضمن لجميع صفات الألوهية وكمالاتها.
 - ثم جاء اسم الرب في قوله: ﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، وهو متضمن لمعاني الخلق والملك والتدبير وصفات الربوبية.
 - ثم اسما الرحمن الرحيم، وهما من الأسماء الدالة على صفات الجود والكرم واللفظ والإحسان، وجميع صور الرحمة والرفق.

الرحمة الصفة والرحمة المخلوقة:

والرحمة في القرآن على نوعين:

١. رحمة هي صفة لله عز وجل، كما في قوله: ﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾، وهي صفة ذاتية قائمة بالله سبحانه، لا تشبه صفات المخلوقين.
٢. ورحمة مخلوقة، هي أثر من آثار تلك الصفة، كما في قوله تعالى: ﴿فَانظُرْ إِلَىٰ آثَارِ رَحْمَةِ اللَّهِ﴾ [الروم: ٥٠]، أي ما يثمره المطر من نبات وزروع وثمار، وكقوله سبحانه: ﴿فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٠٧]،

والمقصود بها الجنة، فهي مظهر من مظاهر الرحمة المخلوقة التي يُنعم الله بها على عباده.

وقد بينت السنة هذا المعنى بجلاء، فقال النبي ﷺ: «إن لله مئة رحمة، أنزل منها رحمة واحدة بين الجن والإنس والبهائم والهوام، فبها يتعاطفون، وبها يتراحمون، وبها تعطف الوحش على ولدها، وأخر الله تسعاً وتسعين رحمة، يرحم بها عباده يوم القيامة»^(١)، وفي صحيح البخاري: «فلو يعلم الكافر بكل الذي عند الله من الرحمة لم ييأس من الجنة، ولو يعلم المؤمن بكل الذي عند الله من العذاب لم يأمن من النار»^(٢).

فالله عز وجل واسع الرحمة، وهو كذلك شديد العقاب، كما وصف نفسه: ﴿نَبِيُّ عِبَادِي أَنِّي أَنَا الْغَفُورُ الرَّحِيمُ • وَأَنَّ عَذَابِي هُوَ الْعَذَابُ الْأَلِيمُ﴾ [الحجر: ٤٩-٥٠]؛ فهو سبحانه يجمع لعباده بين الرجاء والخوف، بين الرحمة والعدل، ومن عبد الله بهذا الاعتدال فقد سلك سبيل الأنبياء والصالحين.

«إن رحمتي سبقت غضبي»:

قد يتساءل بعض الناس عند تأمل قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ وتعقيبه بقوله: ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾: لماذا جاءت صفتا الرحمة أولاً ثم تلتهما صفة تدل على الملك والحساب والجزاء؟ وهل في هذا الترتيب حكمة بيانية؟

(١) أخرجه مسلم، رقم (٢٧٥٢)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري، رقم (٦٤٦٩)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

وقد أجاب أهل العلم بأن في هذا الترتيب دلالة بليغة على معنى جليل، هو أن رحمة الله سبقت غضبه، وأن الأصل في معاملته لخلقه الرحمة لا العقوبة، ويُستفاد هذا المعنى من موضعين في السورة:

• الأول: تكرار اسمي الرحمن الرحيم، إذ وردا أولاً في البسملة ثم تكررا في افتتاح السورة.

• والثاني: أن صفة الملك ليوم الدين - التي تقتضي المجازاة والعدل والحساب - جاءت بعد بيان صفة الرحمة لا قبلها.

وقد صرّحت السنة بهذا الأصل العظيم، فقال النبي ﷺ: «إن الله لما قضى الخلق كتب عنده فوق عرشه: إن رحمتي سبقت غضبي»^(١).

ففي هذا الحديث، كما في الآية، تطمين للعبد وتطمين له في رحمة ربه؛ فلا ينبغي له أن ييأس مهما أذنب، ولا أن يقتط من مغفرة الله، فإنه سبحانه كتب على نفسه الرحمة، ووسعت رحمته كل شيء، كما قال تعالى: ﴿قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ﴾ [الزمر: ٥٣].

فإذا رجع العبد إلى الله وأناب وتاب فباب الرحمة مفتوح، والله أرحم به من نفسه، ولا يجوز له أن يحكم على نفسه بالهلاك لمجرد كثرة ذنوبه، ولو شاء الله أن يهلك العصاة جميعاً لأبادهم، كما قال تعالى: ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِظُلْمِهِمْ مَا تَرَكَ عَلَيْهَا مِن دَابَّةٍ﴾ [النحل: ٦١]، لكنه يمهل ويعفو، ويقبل التوبة، ويفتح أبواب رحمته لعباده، لا سيما من أقبل عليه نادماً مستغفراً طامعاً في عفوه.

(١) أخرجه البخاري، رقم (٧٤٢٢)، واللفظ له، ومسلم، رقم (٢٧٥١)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

مُلْكٌ لَا تَزِيدُهُ الطَّاعَةُ وَلَا تَنْقُصُهُ الْمَعْصِيَةُ:

ومن تدبر في الكون علم أنه لا وزن له عند الله عز وجل؛ فهذه الأرض وما فيها، والمجموعة الشمسية، بل المجرة بأكملها، لا تساوي شيئاً في ميزان ملك الله وقدرته، وفي حديث أبي ذر رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «ما السَّمَاوَاتُ السَّبْعُ في الكُرْسِيِّ إِلَّا كَحَلْقَةٍ مُلْقَاةٍ في أرضٍ فَلَائَةٍ، وَفَضْلُ الْعَرْشِ عَلَى الْكُرْسِيِّ كَفَضْلِ الْفَلَائَةِ عَلَى تِلْكَ الْحَلْقَةِ»^(١).

فمع سعة ملكه وكمال جبروته قدّم الرحمة، ووصف بها نفسه، وكتبها على ذاته، وافتتح بها كتابه؛ ليرغب عباده ويقودهم إليه برجاء لا يأس معه، وخوف لا قنوط فيه، فسبحانه الرحيم الكريم.

وقد ثبت في السنة ما يؤكد أن هذا الملك العظيم لا يزيد بطاعة الطائعين ولا ينقص بمعصية العاصين، فعن النبي ﷺ فيما يرويه عن ربه: «يا عبادي، لو أن أولكم وآخركم، وإنسكم وجنكم، كانوا على أتقى قلب رجل واحد منكم، ما زاد ذلك في ملكي شيئاً، ولو أن أولكم وآخركم، وإنسكم وجنكم، كانوا على أفجر قلب رجل واحد منكم، ما نقص ذلك من ملكي شيئاً»^(٢)، وقال ﷺ: «لو كانت الدنيا تعدل عند الله جناح بعوضة، ما سقى كافراً منها شربة ماء»^(٣).

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في «العرش»، وصححه الألباني بطرقه في السلسلة الصحيحة، رقم (١٠٩).

(٢) أخرجه مسلم، رقم (٢٥٧٧)، من حديث أبي ذر رضي الله عنه.

(٣) أخرجه الترمذي، رقم (٢٣٢٠)، من حديث سهل بن سعد رضي الله عنه، وصححه الألباني.

فهذان الحديثان يبينان هوان الدنيا عند الله، وسعة ملكه عز وجل، وأن طاعة الخلق لا تنفعه ومعصيتهم لا تضره، وأن رحمته ليست عن حاجة، بل عن محض فضل وجود.

ومن هنا كان تكرار الرحمة في الفاتحة - في البسملة ثم في قوله: ﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ - أمرًا مقصودًا، فيه تنبيه دائم على سعة رحمة الله التي لا يحدّها حد، ولا يتعاضدها ذنب، ولا تضيق بعبد أقبل وتاب، ولا ييأس منها من عرف قدرها.

تكليف ما لا يطاق:

ومن الدلالات الجليلة لهذا التكرار كذلك الرد على طوائف من علماء الكلام وأصول الفقه قالوا: يجوز عقلاً أن يكلف الله العباد ما لا يطيقون، مع إقرارهم بأنه لم يقع في الشريعة، ويُجاب عن ذلك من وجهين:

- من جهة النصوص: فقد بين الله سبحانه في كتابه أنه لا يكلف نفسًا إلا وسعها، فقال: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، بل دعا المؤمنون بقولهم: ﴿رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، فجاء في الحديث أن الله قال: «قد فعلت»^(١).

- ومن جهة المعنى: فمن تمام رحمة الله وحكمته وعدله ألا يكلف عباده ما يجاوز قدرتهم، وهذا مقتضى كونه رحمانًا رحيمًا.

(١) أخرجه مسلم، رقم (١٢٦)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

أما ما يقال من أن في بعض العبادات مشقة - كالصلاة خمس مرات في اليوم، والصيام، والزكاة، وغيرها من التكاليف - فالجواب أنها مشقة محتملة لا فوق الطاقة، وهي في حقيقتها تربية وتزكية، ووجه من وجوه العبودية لله تعالى؛ إذ لا تصح العبودية إلا ببذل النفس، وتحمل ما تستطيعه في سبيل الطاعة، كما قال تعالى: ﴿وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ﴾ [الحج: ٧٨].

وأنت إذا أردت المال بذلت جهدك، وسعيت، وكددت في عملك، وربما أمضيت فيه عشر ساعات أو أكثر من أجل لقمة العيش؛ فكيف تطلب الجنة ورضا الله عز وجل بلا عمل؟! ثم إن الصلوات - وهي أعظم العبادات وأحبها إلى الله - لا تستغرق من يومك إلا وقتاً يسيراً، فهل هذه مشقة لا تُحتمل؟

بل الواقع أن الناس يرهقون أنفسهم ويستهلكون أعمارهم في وظائفهم وتجاراتهم من أجل متاع الدنيا، ويقضون معظم يومهم في الكدح، ولا يرون في ذلك حرجاً، فإذا طُلب منهم أن يقفوا بين يدي الله دقائق معدودة خاشعين متذللين، رأيت بعضهم يتثاقل ويأنف، وما ذاك إلا لضعف إيمانه بالله واليوم الآخر، ولنفس متمردة تملكته، تأبى أن تقف خاضعة متعبدة لسيدها ومولاها.

وهذا الإباء والتكبر يعاقب الله عليه في الدنيا قبل الآخرة؛ فقد يسخر صاحبه لأذل الناس، فيذوق الذل بين أيدي من لا كرامة لهم ولا مروءة، حتى يُهان ويُحقر، وأما في الآخرة فعاقبته أشد، فقد ثبت أن المتكبرين يُحشرون يوم القيامة

أمثال الذرّ - أي صغار النمل - في صور الرجال، قال النبي ﷺ: «يُحْشَرُ الْمُتَكَبِّرُونَ
يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَمْثَالَ الذَّرِّ فِي صُورِ الرِّجَالِ، يَغْشَاهُمُ الذُّلُّ مِنْ كُلِّ مَكَانٍ»^(١).

الرحمة الإلهية تنقض الجبر:

ومن المعاني العظيمة التي يُستفاد من قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ أنه
يستحيل على الله عز وجل أن يجبر العباد على أفعال ثم يعاقبهم عليها؛ لأن ذلك
ينافي وصفه بالرحمة، وهذا من أوضح الردود على الجبرية الذين زعموا أن العبد
لا اختيار له، وأنه مجبر على أفعاله ثم يحاسب عليها، وهو قول لا يقبله عقل،
ولا يدل عليه نقل، ولا يستقيم مع عدل الله ورحمته.

والجبرية فرقتان:

١. الجبرية المحضة: وهم القائلون إن الإنسان مع القدر كالريشة في مهب
الريح، لا قدرة له ولا إرادة، وإنما يحركه القدر حيث شاء؛ فإن سرق أو
زنى أو كفر فلا أن الله خلق فيه هذا الفعل، ولا يد له فيه أصلاً، فالإنسان
عندهم يُجبر على المعاصي ثم يُعَذَّب عليها، فهل هذا من الرحمة؟!
وهل يمكن أن يوصف بالإحسان من يجبر عباده على الشر ثم يعذبهم
على فعله؟! كلا والله.

٢. الجبرية غير المحضة: وهؤلاء يشبّون للعبد إرادة، لكنها في زعمهم
مجرد اقتران ظاهري؛ فالعبد عندهم لا يُنشئ الفعل، وإنما تقتزن إرادته

(١) أخرجه الترمذي، رقم (٢٤٩٢)، من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وقال: حسن صحيح.

بخلق الله للفعل فيه، فإذا أراد السرقة فسرق، فليس له من الفعل إلا
اقتران إرادته بخلق الله فعل السرقة، فلا يُنسب الفعل إليه حقيقةً، بل هو
من خلق الله وحده، ونُسب إليه مجازًا فحسب، ولذلك قالوا: العبد
مجبور في صورة مختار:

وهذا باطل نقلاً وعقلاً؛ فهو مناقض لما دل عليه القرآن من تحميل العبد
مسؤولية أفعاله ومحاسبته على كسبه، قال تعالى: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا
يَرَهُ • وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾ [الزلزلة: ٧-٨]، وقال: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ
وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، فهذه النصوص قاطعة بأن للعبد فعلاً
واختياراً، وأن الله -بعدله ورحمته- لا يعاقب على ما لم يكن للعبد فيه إرادة
واختيار.

فهذا الذي سرق: هل يُحاسب يوم القيامة على سرقة؟ نعم يُحاسب، وهو
تحت مشيئة الله، إن شاء عفا عنه وإن شاء عذبه، أما الجبرية غير المحضنة
فيقولون: يعاقب على إرادته لا على فعله، أما الفعل نفسه -كالسرقة ذاتها- فليس
له فيه شيء، وأما الجبرية المحضنة فيرون أنه يعاقب على الإرادة والفعل معاً، مع
قولهم إن العبد كالألة لا إرادة له ولا تصرف!

وكل هذا مناقض لصفة الرحمة، منافٍ لكون الله أرحم الراحمين، وأنه لا
يظلم مثقال ذرة.

الملك التام

قراءتان متواترتان:

قال تعالى: ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾، وفي هذه الآية قراءتان متواترتان من

القراءات السبع:

- الأولى: «مالك يوم الدين»، وهي قراءة عاصم والكسائي من السبعة، ووافقهما يعقوب وخلف من العشرة.

- والثانية: «ملك يوم الدين»، وهي قراءة باقي السبعة.

وهاتان القراءتان، لتواترهما، بمنزلة آيتين من حيث المعنى لا من حيث اللفظ والعدّ؛ إذ لا يصح أن تُعدّ القراءة الثانية آية مستقلة لكن لكل منهما دلالة خاصة سيأتي بيانها.

وقد تقرر أن القراءات السبع متواترة، وهذا محل اتفاق، أما القراءات الثلاث المكملة للعشر فقد وقع فيها خلاف: فقصر بعضهم التواتر على السبع، والصحيح - وهو ما حققه الإمام ابن الجزري، وانتصر له جمع من علماء الأصول - أن القراءات العشر كلها متواترة.

قال السيوطي في «الكوكب»: «والسبع قطعاً للتواتر انتمى»، أي إن تواتر السبع لا خلاف فيه.

أما الثلاث فهي محل نظر عند من ليسوا من أهل هذا الفن لكن التحقيق أن قولهم لا يُعتدّ به هنا؛ لأن المرجع في القراءات أهل هذا العلم المختصون به، كابن الجزري وأضرابه، لا علماء الفقه أو الأصول ونحوهم من غير المتخصصين،

فالقراءات العشر متواترة، ويشمل ذلك صفات الأداء أيضًا، إلا ما نص أهل العلم على شذوذه منها، وقد بيّن بعضه شراح الشاطبية.

المالك والمملك:

«المالك» مأخوذ من المَلِك، و«الدين» هنا الجزاء؛ ف«مالك يوم الدين» أي مالك يوم الجزاء، وهو يوم القيامة، لأنه يوم الحساب والجزاء. والإيمان بيوم القيامة ركن من أركان الإيمان الستة، وقد حظي في القرآن الكريم بعناية ظاهرة؛ فقلّمَا تخلو صفحة من كتاب الله من التنويه به تصريحًا أو تضمينًا، أو الإشارة إلى شيء من مواقفه أو ما يدل عليه، وفي ذلك دلالة على عظم شأنه وأثره المحوري في حياة المؤمن، ومن هذا الباب ورد ذكره في هذه السورة الجليلة عقب التوحيد بأنواعه الثلاثة: الربوبية، والألوهية، والأسماء والصفات. وفي هذا التعبير دلالة على معنى زائد، هو اختصاص الله تعالى وحده بالملك يومئذ، كما قال سبحانه: ﴿لَمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ ۖ لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ﴾ [غافر: ١٦]، ففي الدنيا يتعدد المالكون: هذا يملك بيتًا، وذاك أرضًا، وآخر سيارة أو عقارًا، أما يوم القيامة فلا يملك أحد شيئًا، لا ملكًا خاصًا ولا عامًّا؛ فلا رئيس دولة، ولا ملك بلد، ولا صاحب مال، يملك شيئًا، إذ يزول كل ملك إلا ملك الله.

وأما القراءة الثانية: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ فتدل على أن الله هو المتصرف المدبر في ذلك اليوم، لا ملك لأحد سواه، وفي صحيح مسلم من حديث عبد الله

بن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: «يطوي الله السماوات يوم القيامة ثم يأخذهن بيده اليمنى ثم يقول: أنا الملك، أين الجبارون؟ أين المتكبرون؟»^(١).

وقد اختلف أهل العلم في الفرق بين «مالك» و«ملك»: فقال بعضهم: لا فرق بينهما؛ فكل مالك ملكٌ لما يملك، والمعنيان متداخلان، وفرّق آخرون بينهما، واختلفوا في توجيه الفرق، وأقرب الأقوال أن «الملك» صفة لذات الله عز وجل، و«المالك» صفة لفعله، وهو ما اختاره الشوكاني وجمع من أهل العلم. ومن فرّق بين القراءتين قال: إن «المالك» قد يكون فردًا يملك أرضًا أو عقارًا، أو حتى مدينة بأكملها، لكنه ليس «ملكًا» عليها، أي لا يملك سلطان الحكم فيها، وفي المقابل قد يكون «الملك» حاكمًا على البلاد، يأمر وينهى وتنفذ كلمته، لكنه لا يملك منها شيئًا على الحقيقة، وإن ملك فشيئًا يسيرًا لا يُعتد به. فالمملك سلطته في الأمر والنهي، وتنفذ كلمته بلا معارض، أما المالك فسلطته محدودة بحدود ما يملك، وقد تُنتزع منه ملكيته إذا صدر أمر ممن هو أعلى منه، كما في أنظمة «نزع الملكية للمنفعة العامة»، حيث يُجَرّد من ملكه بأمر جهة أعلى، مع أنه المالك في الأصل.

ومن هنا يتضح الفرق الجوهرى: فالله تعالى يوم القيامة هو «المالك» وحده، لا يشاركه أحد في ملك شيء، وهو في الوقت نفسه «الملك» الذي لا يعلو أمره أمر.

(١) أخرجه مسلم، رقم (٢٧٨٨).

وعند تأمل القراءتين: ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ و﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ يظهر أن كلا منهما تضمنت معنى مستقلاً، ومن هنا جاءت القاعدة: «إذا تعددت القراءات فكل قراءة بمنزلة آية»؛ فليست إحداهما تكراراً للأخرى، بل تأسيساً لمعنى جديد، وهذا موافق للقاعدة الأصولية: «التأسيس أولى من التأكيد»؛ فلا يصح القول إن «ملك» تأكيد لـ«مالك» أو العكس، بل أفادت كل منهما معنى مغايراً: فـ«مالك يوم الدين» تفيد انفراده تعالى بملك كل شيء في ذلك اليوم، و«ملك يوم الدين» تفيد انفراده بالحكم والسلطان الذي لا معقب له، فلا أمر فوق أمره، ولا قضاء فوق قضائه، أما في الدنيا فقد جعل الله للناس مجالاً للتصرف، وأذن لبعضهم في الحكم والتدبير.

فالصواب إذن التفريق بين «مالك» و«ملك»، وأن في كل قراءة معنى مستقلاً يزيد المعنى دقة والفهم عمقاً.

أما من ذهب إلى ترادف الكلمتين فاحتج بأن الألف في «مالك» زائدة، كزيادتها في ألفاظ مشابهة وردت في القرآن الكريم، مثل: ﴿فَرِهَيْنَ﴾ و﴿فَارِهَيْنَ﴾، و﴿حَذِرُونَ﴾ و﴿حَازِرُونَ﴾، و﴿فَكِهَيْنَ﴾ و﴿فَاكِهَيْنَ﴾ لكن الحق أن بين الكلمتين فرقاً ظاهراً كما تبين، ولو في بعض المعاني الجزئية.

ومن القواعد المهمة في هذا الباب أن زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى، ولذلك ذهب بعضهم إلى أن لفظ «مالك» أدل وأقوى في المعنى من «ملك»؛ لأن الألف الزائدة تشير إلى مزيد من التمكن والتصرف والاختصاص، وهذا الاتجاه محتمل، وإن كان الأقرب ما تقدم من إثبات الفرق بين اللفظين في الدلالة، وعلى

كل حال فإن اختلاف الكلمتين في المبنى -ولو بزيادة حرف أو نقصانه- يدل على اختلاف في بعض مضامينهما، ولو كان يسيرًا.

يوم الدين:

أما قوله: ﴿يَوْمَ الدِّينِ﴾ فالمراد به يوم الجزاء كما تقدم، أي اليوم الذي يُدان فيه الناس بما قدموا، ويُجازون على أعمالهم.

وكثير من صور الظلم والجبروت والعدوان وانتهاك الحقوق والطغيان إنما هي ثمرة مباشرة لضعف الإيمان باليوم الآخر، بل لإنكاره أصلًا أحيانًا، فقد يؤمن بعض الناس بوجود الله، وبأن للكون خالقًا، لكنه لا يؤمن بالبعث ولا بالجزاء، فينطلق في أفعاله بلا وازع، ويفعل ما يشاء، لأنه لا يتوقع حسابًا ولا عقابًا، فإن قيل له: ألا تؤمن باليوم الآخر؟ أجاب: أنا أو من بأن للكون خالقًا، وأن ثمة مدبرًا، لكنني لا أعتقد بوجود بعث أو حساب.

ومن كان كذلك فلن يرى بأسًا في اقتراف الجرائم والموبقات، بل قد يتخذ من هذه الفكرة مبررًا للعبث والفساد؛ لأنه -في ظنه- لن يُسأل ولن يحاسب. ولهذا تكرر ذكر الإيمان باليوم الآخر في القرآن تكرارًا لافتًا، حتى إنه ليُذكر في مواضع أكثر من بعض أركان الإيمان الأخرى، لما له من أثر مباشر في ضبط السلوك وكبح جماح النفس.

إنكار البعث:

في ذلك اليوم يكون الملك الكامل المطلق لله وحده، فهو مالِكُه ومِلِكُه، كما قال سبحانه: ﴿لَمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ ۖ لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ﴾ [غافر: ١٦].

وفي هذه الآية رد صريح على منكري البعث والحساب والجزاء، وهذه الحجة إنما هي لنا نحن المؤمنين؛ بها يتعذر على منكري البعث العبث بإيماننا وعقيدتنا، ونشر الدعاوى العريضة والإنكارات المتنوعة التي تطال أركاناً وواجبات، ولذلك فإن ملجأ المسلم وحجته فيما بينه وبين ربه هي القرآن.

وقد أنكرت البعث طوائف، بل وقع في هذا النفي بعض أهل الكتاب؛ فقد أنكرت طائفة الصدوقيين من اليهود قديماً قيامة الأموات، كما تذكر ذلك أسفار العهد الجديد نفسها^(١)، ويلحظ الدارس قلة التفصيل في شأن الآخرة في أسفار العهد القديم، حتى اضطرب التصور فيها عند كثير من طوائفهم، فجاء بعيداً عما جاءت به النصوص الربانية من تفصيل البعث والجزاء والجنة والنار.

أما يوم الدين في الإسلام فيوم له مواقف محددة ومشاهد موصوفة، فُصِّلت أحواله في آيات القرآن الكريم، وجاء بيانه في نصوص السنة الصحيحة، وهذا يعكس وضوح التصور العقدي في الإسلام، وبيان مفرداته، وجلاء معانيه، في أصول الاعتقاد وفي جوانب العبادة على السواء.

ويبرز هذا التميز في البناء العقدي والبيان الشرعي على نحو خاص عند المقارنة بغيره من الأديان، كما في النصرانية واليهودية، حيث نجد تفاوتاً كبيراً في

(١) ينظر: إنجيل متى (٢٢: ٢٣)، وسفر أعمال الرسل (٢٣: ٨).

فهم العقائد، واضطرابًا في الأصول، وضبابية في المفاهيم، ولا سيما في النصرانية التي دخلها التحريف وضاعت فيها النصوص المؤسّسة.

فالإنجيل المتداول اليوم ليس إنجيل عيسى عليه السلام، وإنما هو أقرب إلى سيرة غير مكتملة، يشوبها كثير من التناقض، وتثير كثيرًا من الإشكالات، ولا غرابة في ذلك؛ فقد كُتبت بعد المسيح بعقود، إذ يقدر كثير من الدارسين أن أقدمها كُتبت بعد رفع المسيح عليه السلام بنحو أربعين عامًا، ويرى أكثر الباحثين المعاصرين - ومنهم كثير من المختصين النصارى - أن كتبها لم يكونوا من شهود العيان الذين صحبوا المسيح عليه السلام.

وهذا يتبين ظلم المقارنة أو المساواة بين الإنجيل والقرآن بوصفهما كتابين ربانيين أو دستورين لديانتين؛ فالإنجيل لا يداني السنة في الوثوقية، فضلًا عن القرآن، بل لا يقارب السيرة النبوية، لأنها عندنا محفوظة، وجزء كبير منها ثابت تواترًا في القرآن، أو ماثور محفوظ في صحيح السنة، وما كان منها في الأحاديث الضعيفة فضعه لا يعني الكذب، بل يرجع في الغالب إلى سوء حفظ أحد الرواة أو كثرة خطئه، وهو أمر موصوف مضبوط في علم الحديث.

أما الأناجيل فليس لها إسناد، ولم تُروَ بطريق النقلة العدول، وليست كلام الله سبحانه، ومن ظن أن الإنجيل الموجود اليوم كلام الله فقد أخطأ، وخطؤه دليل على أنه لم يقرأه حقًا؛ فهو سيرة كتبها أيدي البشر، وإن احتوت بعض كلمات لعيسى عليه السلام يرى القارئ فيها النور، لكنها لا تغني عن الحق المبين المنزل من عند الله.

ونتيجة هذا التحريف والضياع لم يعد الإيمان باليوم الآخر عند تلك الأمم
أمرًا واضحًا مستقيمًا، بل اختلط التصور واضطربت العقائد.

ومن هنا جاءت هذه الآية: ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ دالة على أن يوم الحساب
آتٍ، وأنه يوم جزاء وعقاب، ولذلك سُمِّي «يوم الدين».

الشفاعة:

وإذا كان يوم الدين يوم الجزاء والحساب، ليس لأحد فيه يد ولا كلمة ولا
تصرف، فكل من كان له شأن في الدنيا زال شأنه، وخضعت الرقاب لمن له الأمر
كله.

حتى الأنبياء والصالحون - مع جلالة قدرهم - لا يملكون الشفاعة إلا بإذن
الله، ولمن ارتضاه الله من عباده، قال تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾
[البقرة: ٢٥٥]، وقال: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَى﴾ [الأنبياء: ٢٨]، فلا بد
من أمرين: أن يأذن الله للشافع، وأن يكون المشفوع له ممن ارتضاه الله، فلو أُذن
لأحد بالشفاعة لم يكن له أن يختار من يشفع له، بل يشفع لمن يشاء الله لا لمن
يشاء هو، كما في حديث الشفاعة: «ثم أشفع فيحدّ لي حدًّا»^(١).

هذا في الآخرة؛ أما في الدنيا فطلب الدعاء من الحي الحاضر القادر مشروع،
وأما طلب الشفاعة من الأموات والغائبين فهو من الطلب المحرّم الذي يخدش

(١) أخرجه البخاري، رقم (٦٥٦٥)، ومسلم، رقم (١٩٣)، من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

أصل التوحيد؛ لأن الشفاعة لله جميعاً، كما قال تعالى: ﴿قُلْ لِلَّهِ الشَّفَاعَةُ جَمِيعًا﴾ [الزمر: ٤٤].

وفي هذه الآية دعوة صريحة إلى الاستعداد ليوم الجزاء بما يليق به من العمل الصالح، واجتناب المعاصي والموبقات؛ إذ لا عذر لمن علم ثم قصر.

بين الرجاء والخوف:

جاءت آية ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾ الدالة على الهيمنة والقوة والمحاسبة عقب قوله: ﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ الدالة على الرحمة والمغفرة، وهذا أسلوب الترغيب والترهيب، وهو منهج قرآني متكرر، غايته تربية النفوس على التوازن، ومنعها من الانحراف إلى أحد الطرفين: الغلو في الخوف، أو الأمن المفرط.

ومن شواهد قوله تعالى: ﴿نَبِّئْ عِبَادِي أَنِّي أَنَا الْغَفُورُ الرَّحِيمُ • وَأَنَّ عَذَابِي هُوَ الْعَذَابُ الْأَلِيمُ﴾ [الحجر: ٤٩-٥٠]، فجمع بين التبشير والإنذار في آن واحد، ومنه قوله تعالى: ﴿غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ ذِي الطَّوْلِ﴾ [غافر: ٣]، فقدّم الوصفين الدالين على الرحمة والمغفرة، وأتبعهما بما يدل على البطش والشدة.

فدل ذلك على أن العبد ينبغي أن يكون في سيره إلى الله تعالى بين الرجاء في رحمته، والخوف من عدله وانتقامه، وهذا مسلك المؤمنين الراسخين، كما قال تعالى: ﴿يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [السجدة: ١٦]، وقال: ﴿وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ﴾ [الإسراء: ٥٧].

وقد اختلف أهل العلم في الموازنة بين الخوف والرجاء: أيهما يُغلب، أم يستويان؟ واختار النووي أن يكون العبد في حال صحته خائفًا راجيًا، يستوي خوفه ورجاؤه، فإذا حضره الموت مَحَضَّ الرجاء^(١)، ورأى بعضهم أن يغلب الخوف في حال الصحة، والرجاء عند الموت، وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك.

(١) ينظر: النووي، رياض الصالحين، باب الجمع بين الخوف والرجاء.

إِيَّاكَ نَعْبُدُ

الحصر والفاصلة:

ثم قال سبحانه: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾، و«إِيَّاكَ» ضمير منفصل، وهو مفعول به مقدّم للفعل «نعبد»، والأصل في ترتيب الجملة أن يقال: «نعبدك ونستعين بك» لكن تقديم المفعول به على الفعل يفيد - كما قرر أهل العلم - الحصر والقصر والاختصاص؛ فالمعنى: نخصّك وحدك بالعبادة، ونخصّك وحدك بالاستعانة، فلا نعبد سواك، ولا نستعين إلا بك.

وفي هذا التقديم أيضًا مراعاة للفاصلة في السورة؛ إذ خُتِمَت الآية السابقة بالنون: ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾، فجاءت هذه الآية منسجمة معها ختمًا وإيقاعًا: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾، فاجتمعت فيها نكتتان بلاغيتان:

١. حصر العبادة والاستعانة في الله.

٢. مراعاة الفاصلة القرآنية.

جوهر الوجود الإنساني:

العبادة جوهر الوجود الإنساني، والغاية التي خُلق الإنسان من أجلها، كما قرر القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦]، فليس للعبد في هذه الحياة مقصد أسمى من عبادة الله تعالى، والتوجه إليه، والانقياد لأمره.

غير أن كثيرًا من الناس يصطنعون لأنفسهم غايات زائفة؛ فيجعل أحدهم غايته الكبرى أن يصير طبيبًا أو مهندسًا أو مشهورًا، وقد يسلك إلى ذلك مسالك

باطلة من كذب وغش وغيرهما، وبعضهم يُهدر عمره كله في سبيل محبوب دنيوي، كرضا امرأة أو حب شخص، حتى يصير عبداً لهواه ومحبوبه، دون أن يكون لله عز وجل موضع في سلّم أولوياته.

ومن لم يتخذ عبادة الله غاية لحياته انطلق في أفعاله من منطلقات الهوى والمصالح الدنيوية، غير مبالي بما يرضي الله أو يغضبه، ما دامت أفعاله لا تخالف القانون، أو يمكن تمريرها من ثغراته.

أما التصور الإسلامي فيؤسس لهدف واحد واضح: عبادة الله وحده، بوصفها غاية خلق الإنسان ووسيلة فوزه الأبدي في الجنة، كما قال تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾، أي نخصك وحدك بالعبادة.

الدعاء هو العبادة:

ومن دعا غير الله أو استغاث به فقد صرف العبادة لغيره؛ لأن الدعاء من العبادة، بل هو أعظمها، كما ثبت في الحديث: «الدعاء هو العبادة»^(١)، أما اللفظ الشائع: «الدعاء مخ العبادة»^(٢) فلا يصح، ودلالته أضعف؛ لأن المخ جزء من البدن لا البدن كله، بخلاف ما يدل عليه الحديث الصحيح، فكما قال النبي ﷺ:

(١) أخرجه أبو داود، رقم (١٤٧٩)، والترمذي، رقم (٢٩٦٩) وقال: حسن صحيح، من حديث النعمان بن بشير رضي الله عنهما.

(٢) أخرجه الترمذي، رقم (٣٣٧١)، من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، وقال: غريب، وضعفه الألباني.

«الحج عرفة»^(١)، فبيّن أن عرفة مركز ثقل الحج، فكذلك الدعاء مركز العبادة ولبّها، لما فيه من التذلل والخضوع لله وحده.

ومن دعا غير الله فقد أسبغ عليه صفات الألوهية، وتلبّس أمامه بصفات الخضوع التي لا تليق إلا بالله، ولهذا قال تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾، أي: لا نعبد غيرك، ولا نستغيث بسواك، ولا نركع ولا نسجد إلا لك، ولا نخضع إلا لجلالك. هذا هو التوحيد الخالص، والعقيدة الرشيدة التي ترى أن كل ما في الكون عبدٌ لله، وأنه سبحانه وحده السيد المالك المدبر، أما أهل الشرك فيدعون التوحيد وهم في حقيقة أمرهم مشركون؛ يستغيثون بهذا وذاك، ويحبون ويتقربون ويذبحون لغير الله ثم يزعمون أنهم موحدون.

لقد أنعم الله على الإنسان بنعمة التوحيد، ولولاها لتشتت بين الآلهة وتعدد المعبودات، كما وقع للإغريق حين عبدوا لكل شهوة وحاجة إلهًا، فعاشوا في حيرة واضطراب، وجاء الإسلام ليصوّب هذا الانحراف وأمثاله، ويؤكد التوحيد بقوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾، أي: لا معبود بحق إلا الله.

وقد عرّف شيخ الإسلام ابن تيمية العبادة بأنها^(٢): كل ما يحبه الله ويرضاه من الأقوال والأفعال الظاهرة والباطنة؛ فهي تشمل شؤون الحياة كلها: القولية،

(١) أخرجه الترمذي، رقم (٨٨٩)، والنسائي، رقم (٣٠١٦)، من حديث عبد الرحمن بن يعمر رضي الله عنه.

(٢) ينظر: ابن تيمية، رسالة «العبودية»، في أولها، ولفظه: «العبادة هي اسم جامع لكل ما يحبه الله ويرضاه من الأقوال والأعمال الباطنة والظاهرة» (ص: ٤٤).

والفعلية، والقلبية، كما قال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأنعام: ١٦٢].

مصدر العبادة:

العبادة في الإسلام لا تُبنى على الأذواق والتصورات الشخصية، وإنما تُستمد من الوحي الإلهي المتمثل في القرآن الكريم وصحيح السنة النبوية، وهما المصدران الأساسيان للتشريع والتوجيه، قال تعالى: ﴿اتَّبِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ﴾ [الأعراف: ٣].

فكل ما يتعلق بأعمال العبد - من الحلال والحرام، والفرائض والنوافل - منظمٌ مبينٌ في الوحي؛ فلا اجتهاد في مورد النص، ولا اعتبار لعبادة لم تُبنَ على أصل من الكتاب أو السنة.

العبادة بين الإسلام وغيره:

تتأثر العبادة في الأديان الأخرى بالفلسفات والتقاليد والثقافات المحلية، فتتغير مع الزمن، ولا تلتزم بوحي ثابت، بل قد تُستمد من أقوال فيلسوف، أو رؤى شاعر، أو إلهام كاهن، فتبقى متقلبة عرضة للخطأ، أما في الإسلام فالعبادة ثابتة بمصدر إلهي معصوم: القرآن وصحيح السنة، اللذين لا يأتيهما الباطل من بين أيديهما ولا من خلفهما.

والعبادة في الإسلام هي الغاية من خلق الإنسان، وهي في الوقت نفسه سبيل الفوز برضا الله والجنة، لا تنفك عن التوحيد، قال تعالى: ﴿وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧١].

أما البوذية والهندوسية فتسعى العبادة فيهما إلى السمو الروحي، وبلوغ مرتبة «النرفانا»، أو الاتحاد بالأرواح العليا، لكنها تفتقر إلى الأساس العقدي الحق، بل تنحدر أحياناً إلى أوهام وسلوكيات وثنية، وقد يُفتن بعض المسلمين بما يظنه تأملًا أو صفاءً روحيًا، كتمارين اليوغا ذات الأصول الوثنية، فينسى القرآن وصحيح السنة، ويتعلق بطقوس لا أصل لها، ويفقد بذلك التمييز بين الحق والباطل.

وأما الفلسفات الماركسية والمادية فلا وجود فيها لمفهوم العبادة كما هو في الإسلام، ولا تعترف بشيء اسمه عبادة الله عز وجل، بل يقتصر تصورهما على مبادئ عليا أو مثل إنسانية أو طبيعية، وهذه القيم لا تستند إلى وحي، بل تخضع لتغيرات الزمن وتقلب الأهواء؛ فما يُعد منكراً في زمن قد يصير ضرورة في زمن آخر، تبعاً لتوجهات بشرية متقلبة، كما نرى اليوم في مسألة الشذوذ الجنسي: كيف كان مستنكراً في السابق ثم صار يُحتفى به ويُعدّ حقاً من الحقوق في بعض المجتمعات، بحسب ما تفرضه الثقافة السائدة وأهواء الجماهير.

فالعبادة في الإسلام تحقق المعنى الأسمى للحياة، فهي غاية الوجود الإنساني، كما قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦]، وبها تتحقق الحكمة من وجود الإنسان، وفي المقابل يتمحور الإنسان في

فلسفات كالوجودية حول نفسه فحسب، وإن وُجدت العبادة فيها فهي ممارسة شخصية غير مؤطرة بوحى، قد تتخذ صورًا كالتأمل - كما في البوذية - أو العزوف عن الحياة، أو اعتزال الناس.

انحرافات:

من مظاهر الانحراف المعاصر اعتقاد أن بعض الأولياء أو الكهنة أو الأنبياء أو القديسين يملكون شفاعة مطلقة، أو أن لهم حظًا من العبادة، وهذا شرك ظاهر يناقض توحيد العبادة، وقد تأثر بعض المسلمين بمفاهيم روحية دخيلة، فاعتقدوا في التأملات الوثنية والطقوس النفسية الصوفية ما لا أصل له في الدين، فخلطوا بين الدين والوهم، وتركوا صفاء الوحي.

إن العبادة في الإسلام تحرر الإنسان من المخلوقات كلها، وتربطه بالله الخالق وحده، وهي تشمل الأقوال والأفعال والنيات، القلبية والبدنية، وترتبط بمعرفة الله وأسمائه وصفاته، قال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأنعام: ١٦٢]، وهي بهذا تحقق للعبد أعلى درجات العبودية، وأسمى مراتب الانقياد، وأرفع صور التحرر من رق الخلق، فتجعله عبدًا لله وحده لا لغيره.

الإخلاص والمتابعة:

يقرر الإسلام أن العبادة لا تقبل إلا بشرطين: الإخلاص لله، والمتابعة للرسول ﷺ، فلا عبادة صحيحة إذا شابها رياء أو طلب للثناء، قال تعالى: ﴿فَمَنْ

كَانَ يَرْجُو لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا ﴿[الكهف: ١١٠]﴾، ولا عبادة مقبولة إذا خالفت هدي النبي ﷺ، ولو نُوي بها التقرب إلى الله، قال ﷺ: «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد»^(١).

اكتمال الدين:

العبادة الشرعية لا تؤخذ من الإلهام، ولا من الرؤى، ولا من التجارب الشخصية بل من الوحي الثابت، وكل عبادة لم يدل عليها نص شرعي فهي بدعة مردودة، وقد جاء في الحديث: «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد»^(٢)، وفي قوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣] حسم لكل دعوى تكميل أو إضافة.

ومن مظاهر الانحراف أن يزعم أحدهم أنه رأى في المنام عبادة معينة، أو ذكرًا خاصًا له فضل معين، فيأمر الناس به؛ وهذا مسلك باطل مردود بنصوص الوحي.

البدعة والتخلف الحضاري:

كانت البدعة من أعظم أسباب انحدار الأمة في القرون الأخيرة، ولو تأملنا صفحات التاريخ لوجدنا أن كثيرًا من مظاهر الانحطاط والانكسار التي أصابت المسلمين مردّها إلى الابتداع والانحراف عن منهج الاتباع.

(١) أخرجه البخاري، رقم (٢٦٩٧)، ومسلم، رقم (١٧١٨)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٢) أخرجه مسلم، رقم (١٧١٨).

تأمل حين دخل المستعمر بعض بلاد المسلمين، محملاً بالسفن والمدافع والأسلحة؛ لم يجد مقاومة حقيقية تستند إلى توحيد الله والاعتماد عليه، بل وجد قومًا يفرّون إلى أضرحة من يسمونهم «الأولياء» وقبورهم، ينتظرون منهم الغوث والنصر، وأن تخرج يد من القبر فتقلب السفينة على من فيها! وما حدث شيء؛ دُكَّت المدن، واحتُلَّت البلاد، وبقي الحال على ذلك عقودًا طويلة من الذل والاستضعاف.

بل إن بعض من يُتوجه إليهم بالدعاء لا يُعرف أصلهم، ومما يتناقله الناس من القصص المضحكة المبكية أن قومًا كانوا في سفر، فمات لهم كلب أو حمار فدفنوه، فجاء أهل قرية فرأوا القبر الحديث، فظنوه قبر ولي دفنته الملائكة، فبنوا عليه ضريحًا، وصاروا يطوفون حوله، ويضربون الطبول عنده، وينذرون له، حتى جاء من يعرف القصة فقال لهم: هذا الذي تعبدونه ما هو إلا حمار لنا مات فدفناه! وحتى لو كان الميت رجلًا صالحًا حقًا، فإنه لا يملك لنفسه نفعًا ولا ضرًا، فكيف يملكه لغيره؟ اقرأ القرآن من أوله إلى آخره، فلن تجد فيه ما يدل على أن أحدًا يملك بعد موته نفعًا أو ضرًا، بل الثابت عكس ذلك: أن الأمر كله لله وحده لا شريك له، قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مَا يَمْلِكُونَ مِنْ قِطْمِيرٍ﴾ [فاطر: ١٣].

إن العبادة في الإسلام - كما قررنا مرارًا - مقيدة بالاتباع، لا تقوم على الهوى ولا الإلهام ولا الرؤى ولا التجارب العاطفية، وهي كذلك تحقق التوازن في حياة

المسلم؛ لأنها منهج شامل يربط العبد بربه في كل شأن من شؤونه، ويحرره من كل عبودية لغير الله.

فمفهوم العبادة في الإسلام مفهوم شامل، متصل بالتوحيد والإخلاص، قائم على كمال الحب وكمال الذل لله، مبني على الوحي، وعلى المعرفة الصحيحة بالله وأسمائه وصفاته وأحكامه، بخلاف العبادات في بعض الأديان والفلسفات الوضعية، التي قد تقوم على أوهام أو تصورات بشرية لا تستند إلى هدى ولا وحي، وقد تسربت بعض هذه التصورات إلى أهل البدع ممن تأثروا بالفلسفات العرفانية والغنوصية وغيرها من التيارات التي أفست التصور العقدي والعبادي عند كثير من الناس.

حين يصير المباح عبادة:

من محاسن الإسلام الظاهرة ومزاياه الباهرة في باب العبادة أن الله عز وجل فتح لعبده بابًا واسعًا من القرب، لا يقتصر على الشعائر المحضنة، بل تدخل فيه المباحات إذا صاحبها قصد صالح ونية خالصة، فتصير عبادة يثاب عليها العبد كما يثاب على الصلاة والصيام.

فالنوم، والأكل، والشرب، والعمل، والمشي، والجلوس، وسائر الحركات والسكنات، إذا نوى بها العبد أن يستعين بها على طاعة الله، أو يتقوى بها على أداء حق واجب، أو يسعى بها في تحصيل رزق حلال، أو يرعى بها من يعول من أهله وذويه، كانت له عبادة يؤجر عليها، وهذا من كرم الله ورحمته بعباده، ومن دلائل سعة الشريعة ويسرها.

ودليل ذلك الحديث الصحيح: «إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى»^(١)، فالنية ترفع العادة إلى رتبة العبادة، وتُضفي على المباح صفة القربة؛ فمن نام بنية التقوي على الطاعة والقيام لصلاة الفجر، أو على العمل بنية إعفاف نفسه والقيام بحق أهله وعياله، أثيب على نومه كما يثاب على قيامه، كما قال معاذ بن جبل رضي الله عنه: «أحتسب نومتي كما أحتسب قومتي»^(٢)، ومن أكل أو شرب ينوي التقوي على الذكر والطاعة كان له بذلك أجر، فوق أجره على العبادات المفروضة والمسنونة.

فمن كمال رحمة الله وفضله أن جعل للعبد سبيلاً إلى تحويل سائر عاداته عبادات، ما دامت النية لله والقصد خالصاً لوجهه الكريم. والموفق من وفقه الله، في عباداته المحددة شرعاً، وفيما أدخله تحت قصد التعبد من غيرها، والمخذول من خذله الله، فجعل عبادته عادة، أو التمس بها رياءً وسمعة، وقد جاء في الحديث الصحيح: «أنا أغنى الشركاء عن الشرك، فمن عمل عملاً أشرك فيه غيري، تركته وشركه»^(٣).

ومن أمارات التوفيق وعلامات القبول أن يُسلمك العمل الصالح إلى عمل صالح آخر، وأن تُرزق النشاط بعد العبادة؛ وقد قال بعض السلف: «من ثواب الحسنة الحسنه بعدها، ومن جزاء السيئة السيئة بعدها»^(٤)، فتجد إقبالاً في القلب

(١) أخرجه البخاري، رقم (١)، ومسلم، رقم (١٩٠٧)، من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري، رقم (٤٣٤١).

(٣) أخرجه مسلم، رقم (٢٩٨٥)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) ذكره ابن كثير في تفسير قوله تعالى: ﴿فَسَيُسَّرُهُ لِلْيُسْرَى﴾ [الليل: ٧].

ورغبة في الاستزادة، ومن دلائل الخذلان الكسل عن الطاعات، وضيق النفس بالقربات، فإذا أدّى العبد عبادة وجد في قلبه فتورًا وانقطاعًا، وعجزًا عن مواصلة ما يشبهها.

فهذه قرائن يعرف بها العبد حاله، ويزن بها عمله، والله المستعان، وعليه التكلان.

الحسّ الجمعي في العبادة:

جاء الثناء على الله عز وجل في الآيات السابقة بأسلوب الغيبة، أي الحديث عنه سبحانه دون مخاطبته: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ • الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ • مَا لِكَ يَوْمَ الدِّينِ﴾ ثم انتقل الكلام في قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ إلى الخطاب المباشر، وهذا ما يسميه علماء البلاغة «الالتفات»، أي الانتقال من أسلوب إلى آخر، وهو الالتفات يدل على أمر مهم: أن الأصل في عبادة الإنسان لربه أن يشعر بها ويعيها بعمق، فيستشعر أنها قربى ترتقي به فوق حاله الدنيوية؛ فليست عبادة آلية، بل عبادة قائمة على الوعي.

ونكتة أخرى مهمة: أنه قال: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ ولم يقل: «إياك أعبد»، وقال: ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾، فجاء الفعلان بصيغة الجمع، قال العلماء: جاء الجمع للدلالة على أن المصلي لا يعبد الله منفردًا، بل في جماعة المؤمنين؛ فهو فرد في جماعة واحدة متحدة متآخية، يتكلم كل واحد منهم باسم الجميع، وهذا يعبر عن حسّ جمعي ضروري في العبادة.

وهذا الحس الجمعي الذي ينبغي أن يستشعره المسلم يرفض كل فلسفة فردانية متطرفة؛ فالفردانية الحديثة تتمركز حول الذات، وتهتمش الآخرين، ولا تهتم بالمجتمع، وهذا يناقض الإسلام الذي يجمع بين حفظ كرامة الفرد وحقوقه، وحماية المجتمع ورعاية مصالحه.

وفي هذا السياق جاء قوله ﷺ: «المؤمن للمؤمن كالبنان يشد بعضه بعضاً»^(١)، وقوله ﷺ: «مثل المؤمنين في توادهم وتراحيمهم وتعاطفهم مثل الجسد، إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى»^(٢)، وهو بيان لمعنى الوحدة والتكافل في المجتمع المسلم.

وورد أيضاً حديث: «من لا يهتم بأمر المسلمين فليس منهم»^(٣)، وهو ضعيف السند صحيح المعنى؛ فالمسلم الحق هو من يولي أهله وأمته اهتمامه، ويشارك في حمل أعبائهم، لا من يعيش منعزلاً لا يبالي بشؤون مجتمعه.

الربوبية دليل العبادة:

تقدم أن أهل العلم قسموا التوحيد ثلاثة أقسام: توحيد الربوبية، وتوحيد الألوهية، وتوحيد الأسماء والصفات، وهذا الأخير مندرج في توحيد الربوبية، لكنهم أفردوه لكثرة الخلاف فيه، فهو أوسع باب دخلت منه البدع والاختلاف.

(١) أخرجه البخاري، رقم (٤٨١)، ومسلم، رقم (٢٥٨٥)، من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري، رقم (٦٠١١)، ومسلم، رقم (٢٥٨٦)، واللفظ له، من حديث النعمان بن بشير رضي الله عنهما.

(٣) أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» و«المعجم الصغير» من حديث حذيفة بن اليمان رضي الله عنه، وضعفه الألباني في

السلسلة الضعيفة، رقم (٣١٢).

وتوحيد الربوبية فطرة مركوزة في النفوس مهما حاول الملحدون التنكر لها؛ ولهذا كان كفار قريش -مع وثنيتهـم- يقرّون بربوبية الله وحده: ﴿وَلَّيْن سَأَلْتَهُم مِّنْ خَلَقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [لقمان: ٢٥]، وفرعون -مع إلحاده وادعائه الإلهية- كشف الله دخيلة نفسه ونفوس قومه فقال سبحانه: ﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ﴾ [النمل: ١٤].

ولذلك كان أهم أنواع التوحيد الذي جاءت به الرسل توحيد الألوهية، ويسمى أيضًا توحيد العبادة؛ وهو الذي تنكّر له كفار قريش، فعبدوا الأوثان لتقربهم إلى الله زلفى، ومن الأدلة على مكانة هذا التوحيد أن الله استدل له بربوبيته في نصوص كثيرة، منها ما في الفاتحة هنا؛ فقد وصف نفسه بأنه رب العالمين، والمالك، والملك، وكان ذلك كله توطئة لتعليل إفراده بالعبادة الذي جاء عقبه: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾، فكان المصلي يقول: لأنك -يا الله- الرحمن الرحيم، والرب، والملك، والمالك، أعبدك وحدك ولا أعبد غيرك.

ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ • الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً وَأَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَّكُمْ ۖ فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢١-٢٢].

فقد خاطب الله الناس جميعًا أمرًا إياهم بعبادته وحده، وهذا توحيد الألوهية، وبيّن علة هذا الأمر، وهي الخلق والرزق والتدبير المتمثل في تهيئة الأرض لتكون صالحة للعيش البشري ثم ختم بالنهي عن اتخاذ الأنداد، أي عن الشرك في الألوهية؛ فلا تجوز عبادة غيره، قال ابن كثير: «ومضمونه أنه الخالق

الرازق، مالك الدار وساكنيها، ورازقهم؛ فبهذا يستحق أن يُعبد وحده، ولا يُشرك به غيره»^(١).

وكذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَى ۚ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ ۚ ذَلِكُمْ اللَّهُ ۚ فَأَنَّى تُؤْفَكُونَ﴾ [الأنعام: ٩٥]، فقوله: ﴿ذَلِكُمْ اللَّهُ﴾ أي المستحق للعبادة؛ لأن لفظ الجلالة مشتق من «أَلَهْ يَأْلَهُ تَأْلَهُ» أي تعبد، ومنه قولهم: فلان متأله، أي متعبد، فاستدل سبحانه بمظاهر ربوبيته على إفراده بالعبادة، ولهذا أثر لفظ الجلالة على لفظ «الرب» ونحوه.

ثم خُتمت الآية بقوله: ﴿فَأَنَّى تُؤْفَكُونَ﴾، أي: كيف تُصرفون عن السبيل الحق، فتعبدون غير الله، أو تعبدون معه غيره؟! والاستفهام إنكاري؛ فالله عز وجل يستنكر عليهم هذا الفعل المخالف للتصرف السليم، والفطرة السليمة، والعقل الصريح، فمن خلق ورزق وهياً ودبر وأعطى ومكن هو وحده المستحق للعبادة بجميع مظاهرها: القلبية من خشية وخوف ورجاء وخضوع ونحوها، والعملية من صلاة وصيام ونسك ونذر وغير ذلك، وإن صرفها لغيره لمما يستدعي العجب؛ إذ لا يصدر عن متزن الفكر سليم الفطرة، وهو إلى السفه والجنون أقرب!

وفي هذه الآية مثل جليل؛ فمن يفعل ذلك كمن يتقاضى راتبه من شركة ويعمل لدى أخرى لا تقدم له شيئاً، أو كمن يأخذ صدقة من أحدهم ثم يشكر غيره!

(١) تفسير ابن كثير، تفسير سورة البقرة، الآيتان (٢١-٢٢) (٢٩٧/١).

وفي هذا إبطال لكل مظاهر الوثنية التي أضرت بالمجتمع المسلم في عصور الانحطاط؛ حين اقتصر الناس على تقرير توحيد الربوبية ظانين أنه وحده رأس الدين وما جاءت به الرسل، وأغفلوا توحيد الألوهية، وهو أفراد الله بالعبادة، فانتشرت الأضرحة، وعبادة الأحجار والأشجار، محتجين بحجة كفار قريش: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ [الزمر: ٣]، وإذا تليت على أحدهم آيات الشرك أجاب بأنها نزلت في المشركين من كفار قريش وأمثالهم، متغافلاً عن أنها نزلت لبيان الشرك الذي وقع في العرب ومنهم كفار قريش؛ فسبب النزول وواقعه لا يقيّدان دلالة النص، إذ العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، وإلا سقط الشرع كله، إذ يقال حينئذ: إن وجوب الصلوات وأحكام البيوع والعقوبات إنما نزلت في شأن الصحابة!

أعجوبة:

ولا ينقضي العجب من المحاولات الشرسة لتأويل القرآن وحمله على محامل بعيدة، لتستقيم لأصحابها أضرحتهم، والأموال التي يتكسبونها، وجاههم، حتى لقد سمعت أحدهم يقول: إن «ما» في ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ﴾ نافية، وإن قوله تعالى في آخر الآية: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ هُوَ كَاذِبٌ كَفَّارٌ﴾ إبطال لدعواهم؛ أي إنهم كاذبون في زعمهم أنهم يعبدون الأوثان لتقربهم إلى الله، وإنما كانوا يعبدونها لذاتها! ومقتضى كلامه أنهم لو عبدوا الأوثان لتقربهم إلى الله لكانوا مصيبين، أو على الأقل يكون الحكم مسكوتاً عنه، وحينئذ قد يقال بجوازه فيمن يسمونهم الأولياء دون غيرهم.

ولو تأنّى هذا القائل في كلامه وراجع النص القرآني لأيقن بطلان قوله، ولو لم يتبين له شيء فراجع كتب التفسير لعلم أن ما قاله هراء لا قيمة له، ولكنه الهوى والتقليد، وكثير من المضللين يتكئون على جهل الناس وثقتهم بهم، فيتأولون لهم القرآن على خلاف ما هو عليه، حتى بلغ الأمر ببعض معممى الشيعة أن يستغفلوا أتباعهم بأن اسم «علي» مذكور في القرآن في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ عَلِيٌّ حَكِيمٌ﴾ [الشورى: ٥١]!

والمراد بالكاذب في الآية المفترى على الله؛ لأن هؤلاء الكفار كذبوا على الله، وادّعوا أن الأوثان تقر بهم إليه زلفى، وهذا المعنى ظاهر لكل من تأمل الآية، ولكنها العُجمة التي أصابت الكثيرين.

الكمال دليل الألوهية:

وثمة أمر آخر يدل على ألوهية الله واستحقاقه وحده للعبادة، هو كماله عز وجل المستفاد من الأسماء والصفات السابقة: الله، الرب، الرحمن، الرحيم؛ فيستحيل أن يكون الناقص إلهاً، وقد جاء الجمع بين الاستدلال برؤية الله وكمال صفاته على ألوهيته في قوله تعالى: ﴿رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا فَاعْبُدْهُ وَاصْطَبِرْ لِعِبَادَتِهِ ۖ هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ [مريم: ٦٥]، أي مشابهاً ومثيلاً في ربوبيته وأسمائه وصفاته، وهذا يستوجب عبادته وحده والاصطبار على ذلك، والاصطبار شدة الصبر، لأن زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى، والاستفهام هنا بمعنى النفي، أي: لا تعلم له سمياً.

الاستعانة

لماذا تكرر «إياك»؟

قال سبحانه: ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾، فتكرر الضمير المنفصل «إياك» مرتين في الآية، مع أن السياق كان يحتمل أن يقال: «إياك نعبد ونستعين»، وإنما جاء التكرار للدلالة على الاختصاص والتأكيد؛ فالمسلم يقول في صلاته: نعبدك وحدك، ونستعين بك وحدك، ولا نتوجه بالعبادة ولا بطلب المعونة إلى غيرك، فليس التكرار لفظياً مجرداً، بل هو تأكيد للإخلاص والاختصاص في كل من العبادة والاستعانة.

والاستعانة طلب المعونة، وهي في جوهرها دعاء، كأن يقول العبد: اللهم أعني، ومتعلق الاستعانة محذوف في الآية؛ فلم يُقَيَّد قوله: ﴿نَسْتَعِينُ﴾ بعمل معين، بل حُذِفَ ليشمل وجوه الاستعانة كلها في سائر الطاعات والأعمال الصالحة: من صلاة، وصيام، وزكاة، وبرّ والدين، وصلة رحم، وغير ذلك.

الاستعانة الجماعية:

وجاء الفعل بصيغة الجمع ﴿نَسْتَعِينُ﴾ كما جاء ﴿نَعْبُدُ﴾، للعلة المتقدمة نفسها: أن المسلم في عبادته ليس منفصلاً عن جماعة المؤمنين، بل هو جزء منها، يقيمون العبادة معاً، ويطلبون العون معاً.

غير أن هذه الصيغة تفيد معنى زائداً: أن إقامة العبادات -ولا سيما الفروض- لا تستقيم غالباً في حال الانفراد، بل الأصل فيها الجماعة؛ فالصلاة

تُقام جماعة، والواجبات الاجتماعية لا يمكن القيام بها فرديًا، بل تحتاج إلى تآزر الأمة وتعاونها.

فالاستعانة هنا تشمل المعونة الجماعية أيضًا؛ فكما يحتاج الفرد إلى عون الله على الفريضة، تحتاج الأمة إلى عونه سبحانه على فروض الكفاية، كإقامة العدل، وتوفير الأمن، والتعليم، والطب، وغيرها من مصالح الأمة، وإذا قصر المجتمع في هذه الجوانب ناله الضرر في اقتصاده وسياساته واحتياجاته الأساسية، فإذا لم يكن في الأمة أطباء مثلاً اضطرت إلى استقدامهم من الخارج، بما يثقل كاهلها الاقتصادي ويعرضها للتبعية، ومثل ذلك يقال في سائر التخصصات الحيوية.

ومن هنا يتبين أن قوله: ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ لا يقتصر على الاستعانة الفردية، بل يتضمن الاستعانة الجماعية التي تحتاجها الأمة في إقامة كيائها وعباداتها ومصالحها، وهذا من دقائق التعبير في كتاب الله.

وكما تشمل الاستعانة فروض الكفاية التي لا يستقل بها الفرد، فكذلك العبادة؛ فمنها ما هو فرض كفاية لا فرض عين، كصلاة العيدين على قول جماعة من أهل العلم، إذا قام بها من يكفي سقط الإثم عن الباقيين، ومثلها التبخر في العلم الشرعي بما زاد على القدر الواجب على كل مكلف، فهو من فروض الكفايات كما نص أهل العلم^(١)، فكل عبادة من هذا النوع تحتاج إلى تعاون الأمة وتكاملها،

(١) ينظر: النووي، المجموع شرح المذهب، (١/٢٤).

ولا تؤدي على وجهها الكامل إلا بوجود من يقيمها ويسد ثغرتها، وهذا كله لا يتم إلا بعون من الله.

فالاستعانة بالله تشمل الإعانة على العبادات الجماعية كما تشمل الإعانة على العبادات الفردية؛ فهي شاملة لكل تكليف شرعي، فردياً كان أو جماعياً.

الامتثال والاستعانة:

إذا تأملنا قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ وجدناه قد جمع بين ركنين عظيمين من أركان العبودية: الامتثال والاستعانة، فالمسلم حين يقول: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ كأنه يقول: يا رب، قد أجبنا نداءك حين دعوتنا إلى عبادتك، فها نحن نعبدك امتثالاً لأمرك، وهذا تعبير عن الاستجابة الصادقة لأمر الله، والقيام بما خلق الإنسان لأجله، كما قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦].

والشرط الثاني: ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ بمنزلة العطاء للسائل؛ فالله يعين من استعانه، ويخص بعونه من لجأ إليه، وتشتد الحاجة إلى هذه المعونة في باب العبادة خاصة، لأنها لا تقوم إلا بعون الله وتوفيقه.

ومن لطائف هذا التركيب القرآني أن ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ جاءت بعد ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾؛ لأن العبادة نفسها لا تؤدي إلا إذا وفق الله العبد إليها، فكم من الناس تثقل عليهم بعض العبادات فيعجزون عن أدائها، لا لعجز في جوارحهم، بل لغياب العون الإلهي، ولهذا قيل:

إذا لم يكن عونٌ من الله للفتى ... فأولُ ما يجني عليه اجتهاده^(١)

بل حتى في الأمور العادية، إن لم يكن فيها تيسير من الله، فقد يضيع الإنسان جهده ويضر نفسه وهو يحسب أنه يحسن صنعاً، والمؤمن الحق يستعين بالله في شؤونه كلها، صغيرها وكبيرها، يسأله التوفيق والسداد وتيسير الأمور، ويربط قلبه به وحده، وقد علّم النبي ﷺ عليّاً رضي الله عنه أن يقول: «اللهم اهديني وسدّدي»^(٢)، وفي سنن الترمذي عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال له: «إذا سألتَ فاسألِ الله، وإذا استعنتَ فاستعنْ بالله»^(٣)، وفيه دلالة على أن الاستعانة لا تُترك في شيء، بل هي شأن العبد في كل حال.

ثم إن الاستعانة دعاء، والدعاء مستحب مرغّب فيه شرعاً؛ وقد تقدم حديث: «الدعاء هو العبادة»، وجاء أيضاً: «ليس شيء أكرم على الله من الدعاء»^(٤).

ومن جهة التوحيد فإن الاستعانة لا تكون إلا بالله فيما لا يقدر عليه إلا هو سبحانه، وهذا معنى قولنا: ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾، ولا يدخل في ذلك ما جرت به العادة من الاستعانة بالمخلوقين فيما يقدرون عليه، كأن يستعين بغيره في حمل متاع أو ركوب مركب؛ فهذه استعانة بالأسباب، وهي مشروعة، بل مطلوبة، كما سيأتي.

(١) بيت سائر يُمثّل به، ولم أقف على قائله.

(٢) أخرجه مسلم، رقم (٢٧٢٥)، من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

(٣) أخرجه الترمذي، رقم (٢٥١٦)، وقال: حسن صحيح.

(٤) أخرجه الترمذي، رقم (٣٣٧٠)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وحسنه الألباني.

الغاية قبل الوسيلة:

ومن اللطائف في ترتيب الآية تقديم ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ على ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾، مع أن الإنسان لا يستطيع عبادة الله إلا بعونه، وهذا التقديم يرشد إلى أمرين: الأول: أن العبادة هي المقصودة أولاً، فهي الغاية. والثاني: أن الاستعانة وسيلة، فوضعت في موضعها بعد الغاية؛ فناسب أن تُقدّم الغاية وتؤخّر الوسيلة، وبذلك تنتظم المعاني على وجهها الصحيح.

سرّ الفاتحة:

وفي قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ رد ظاهر على أهل الشرك من الكفار، وعلى من زاغ من المنتسبين إلى الإسلام ممن يدعون غير الله ويستغيثون به، ويطلبون منه كشف الضر وجلب النفع؛ فالآية صريحة في أن العبادة لا تكون إلا لله، والاستعانة لا تُطلب إلا منه سبحانه، وما عدا ذلك شرك صريح في الألوهية.

ولهذا روي عن الحسن البصري قوله: «سرّ القرآن في الفاتحة، وسرّ الفاتحة في قوله: إياك نعبد وإياك نستعين»^(١)؛ لما اجتمع في هذه الآية من أصول الدين ومقامات التوحيد، ولذلك ألف العلماء في معانيها كتباً، أشهرها كتاب الإمام ابن القيم: «مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين»، وهو كتاب عظيم،

(١) ابن تيمية، منهاج السنة (٥/٣٩٤).

طُبِعَ مرارًا، وهذَّبه واختصره غير واحد من أهل العلم، وهو نافع لمن قرأه: فإن قرأ المختصر فحسن، وإن قرأ المذهب فخير، وإن قرأ الأصل فهو أولى.

نقض الجبر والقدر:

ومن معاني هذه الآية العظيمة ما ذكره بعض السلف من أنها تنفي الجبر والقدر بمعناها المنحرف؛ فمن أقرب ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ فقد تبرأ من طريقتي الجبرية والقدرية.

فالجبرية يقولون: إن الإنسان لا يملك من أمره شيئًا، كأنه ريشة في مهب الريح، لا اختيار له ولا فعل بإرادته، وكل شيء يمضي عليه بلا قدرة منه ولا امثال، والقدرية يقولون: إن العبد يخلق فعله بنفسه، وإن الله لا يخلق أفعال العباد.

والآية رد على الطائفتين؛ فالعبد حين يقول: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ يثبت لنفسه الفعل والاختيار، ويطلب العون من الله، فلو كان لا يملك شيئًا - كما تزعم الجبرية - لم يكن لطلب العون فائدة، ولو كان يخلق فعل نفسه - كما تقول القدرية - فما حاجته إلى الاستعانة بالله؟! ولما ضاقت المسالك على القدرية - الذين نفوا أن تكون أفعال العباد مخلوقة لله - أمام النصوص الدالة على توفيق الله وهدايته وإعانته، فسروا ذلك بما سمّوه «اللطيف»، ففتحوا على أنفسهم بابًا طويلاً في العقيدة^(١).

(١) ينظر في مفهوم «اللطيف» عند المعتزلة: القاضي عبد الجبار، شرح الأصول الخمسة، (ص: ٥١٨) وما بعدها.

وخلاصة الأمر أن هذه الآية جمعت أصول التوحيد، ونقضت أصول الانحراف في العقيدة، وبيّنت مقام العبودية الحقة التي لا تقوم إلا على الجمع بين الفعل البشري والتوكل على الله.

مرتكزات الاستعانة:

الاستعانة بالله عز وجل من أركان العبودية في الإسلام، وقد بيّنا أنها طلب العون من الله في كل شأن، دينياً كان أو دنيوياً، صغيراً أو كبيراً، وهي تقوم على أصل عظيم: الإيمان بأن الله وحده القادر على الإعانة التامة، وأن التوكل عليه سبيل النجاح والفلاح في الدنيا والآخرة، وللاستعانة مرتكزات أساسية:

المرتكز الأول: الإيمان الكامل بتوحيد الله في ربوبيته وألوهيته، وهذا ظاهر من أول الفاتحة إلى قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾، فهي آية تؤكد أن العبادة لا تكون إلا لله، والاستعانة لا تُصرف إلا له.

المرتكز الثاني: التوكل، والتوكل روح الاستعانة وجوهرها؛ لأنها طلب العون، فإذا طلب العبد العون على طاعة الله فذلك هو التوكل بعينه الذي أمر الله به، قال سبحانه: ﴿فَاعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ﴾ [هود: ١٢٣]، وقال: ﴿وَعَلَى اللَّهِ فَتَوَكَّلُوا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [المائدة: ٢٣]، والتوكل أن يثق العبد ثقة تامة بأن الله هو القادر المدبر لكل شيء، قال ابن رجب رحمه الله في بيان حقيقة التوكل: «هو

صدق اعتماد القلب على الله عز وجل في استجلاب المصالح، ودفع المضار من أمور الدنيا والآخرة^(١).

ولا تعارض في الإسلام بين التوكل والأخذ بالأسباب، بل الجمع بينهما هو الكمال؛ فالتوكل لا يعني ترك العمل، وإنما هو اعتماد القلب على الله مع مباشرة الأسباب المشروعة.

المرتکز الثالث: العمل الجاد، وقد ثبت قول النبي ﷺ: «أحرص على ما ينفعك، واستعن بالله، ولا تعجز»^(٢)، وهذه الجملة القصيرة جمعت أصول النجاح، وهي في مضمونها أصدق وأرسخ من آلاف الصفحات المدونة في كتب «التنمية البشرية»، وساعات من المقاطع المسجلة التي قد تمتلئ بالضجيج وتخلو من اليقين.

فإذا جعل الإنسان هذا الحديث شعاراً له لم يضل، ووجد فيه توجيهاً في كل موقف: إن تحير بين أمرين حرص على ما ينفعه، وإن وجد في الأمر مشقة استعان بالله، وإن اعترضته صعوبة أو تشييط لم يعجز بل تقدّم، ومن جعله منهجاً في حياته فاز في دنياه وآخره، وصدق الله: ﴿وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ﴾ [الطلاق: ٣].

ونلاحظ أن هذه الجملة النبوية الجامعة لا تقف عند حدود التوجيه العملي، بل هي مشدودة إلى أصل عقدي راسخ: توحيد الله عز وجل، والإيمان بأنه وحده

(١) ابن رجب، جامع العلوم والحكم، (ص: ٤٠٩).

(٢) أخرجه مسلم، رقم (٢٦٦٤)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

المستعان لا شريك له، فالمسلم مأمور دائماً ببذل الأسباب مع التوكل على الله والاستعانة به، فيجمع بين الأمرين: الفعل والتوكل، السعي والاستعانة، وهذا هو كمال الدين.

ثمرات الاستعانة:

فإذا تقررَت هذه المرتكزات الثلاثة -توحيد الله، والتوكل عليه، والعمل الجاد- ظهرت للاستعانة ثمرات عظيمة في واقع الحياة، ولا سيما في عصرنا الذي كثرت فيه الاضطرابات النفسية والقلق والحيرة والاكتئاب، مع ما يعيشه كثير من الناس من رغد العيش وتوافر النعم.

فاليوم قد يتيسر للإنسان العادي من أسباب الراحة ما لم يكن في متناول أعظم ملوك القرون السالفة: مكيفات، ووسائل نقل، ورفاهية، وسفر في ساعات كان يستغرق شهوراً، وطعام مبرّد، وراحة بدنية، ومع ذلك نجد شريحة كبيرة من الناس يرزحون تحت ضغط نفسي، واكتئاب، وضيق، وهموم تحيط بصاحبها وهو لا يعلم مصدرها.

ومن أعظم ثمرات الاستعانة بالله الطمأنينة النفسية؛ فالعبد المستعين بالله يجد سكينته تنبع من يقينه بأن الأمور كلها بيد الله، وأنه متوكل على القادر، وأنه لن يصيبه إلا ما كتب له، قال تعالى: ﴿أَلَا بِذِكْرِ اللَّهِ تَطْمَئِنُّ الْقُلُوبُ﴾ [الرعد: ٢٨]، فهو يبذل جهده ثم يُسلم الأمر لله، ويطرح ثقله عليه، مطمئناً إلى أن رزقه وزواجه ونجاحه وتوفيقه بيد الله وحده.

ومن ثمراتها التيسير في الأمور كلها، الدنيوية والدينية؛ فمن استعان بالله أعانه ووفقه وفتح له أبواب الخير، لا سيما إذا كان يعين غيره من المسلمين، وقد ثبت في صحيح مسلم أن النبي ﷺ قال: «والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه»^(١)، فمن أراد عون الله فليعن عباد الله؛ وهذه من دقائق سنن الله في خلقه، ومن أسرار التوفيق.

وهكذا تثمر الاستعانة بالله النجاح في ميادين الحياة كلها: في العمل، والتعليم، والزواج، والرزق، وسائر شؤون الإنسان؛ لأنها توحيد، وثقة، وعمل. ومن ثمراتها كذلك القدرة على مواجهة التحديات والصعوبات؛ فالمؤمن إذا استند إلى الله واستعان به واجه الشدائد بثبات وقوة، لأن قلبه معلق بمن لا يعجزه شيء، ويعلم أن الأمور كلها بيد القادر على كل شيء، وقد ثبت في سنن الترمذي عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: «واعلم أن الأمة لو اجتمعت على أن ينفعوك بشيء، لم ينفعوك إلا بشيء قد كتبه الله لك، ولو اجتمعوا على أن يضروك بشيء، لم يضروك إلا بشيء قد كتبه الله عليك»^(٢)، فعقيدة الاستعانة تمنح الإنسان عزيمة لا تنكسر؛ لأنها متصلة بقوة الله، لا بقوته الشخصية المحدودة.

(١) أخرجه مسلم، رقم (٢٦٩٩)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) تقدم تحريجه.

الاستعانة في مواجهة الفردانية:

وحين نتأمل هذه الثمرات في ضوء واقعنا المعاصر، ونقارنها بما تطرحه الفردانية الحديثة التي صارت الفلسفة السائدة في العالم اليوم، يظهر الفرق جلياً. فالفردانية المعاصرة تُعلي من شأن الاعتماد الكلي على الذات، وتدفع الإنسان إلى أن يجعل من نفسه مركزاً للكون؛ فهو في تصورهما المسؤول الأوحد عن نجاحه أو فشله، دون اعتراف بقوة فوقه، خالقة مدبرة رازقة معينة، إنهم لا يؤمنون بإله يُسأل ويُرجى ويُتوكل عليه.

أما الاستعانة في الإسلام فتقوم على التوازن: يبذل الإنسان الأسباب، ويأخذ بالأدوات المشروعة، لكنه لا يركن إلى نفسه، بل يتوكل على الله، ويوقن أن التوفيق بيده وحده، وأنه كريم رحيم بعباده لا يخذلهم، وأن ما قد يتصوره خذلاً هو في حقيقته تيسير لما هو أفضل ثم يكتشف لاحقاً أن الله لم يمنعه ما أراد إلا لخير أراده به، ويدرك - عاجلاً أو آجلاً - أن تأخر الفرج أو انسداد الأفق كان له فيه عوض في أفق أوسع وأرحب، في الدنيا أو في الآخرة، وفي الحديث القدسي: «أنا عند ظن عبدي بي، فليظن بي ما شاء»^(١).

ولهذا ينبغي للإنسان إذا دعا بتحقيق أمانيه بعينها أن يفوض الخيرة إلى الله؛ إذ وهو لا يدري ما ينفعه منها وما يضره؛ بل قد يكون عطبه وتلفه وهلاكه في أمنية يصير على الحصول عليها، ويلجأ إلى الله بائساً متضرعاً يطلب العون على إنجازها

(١) أخرجه أحمد، رقم (١٦٠١٦)، وابن حبان، رقم (٦٣٣)، من حديث واثلة بن الأسقع رضي الله عنه، وصححه شعيب

الأرناؤوط، وأصله في الصحيحين دون قوله: «فليظن بي ما شاء»: البخاري، رقم (٧٤٠٥)، ومسلم، رقم (٢٦٧٥).

أو حيازتها، ولذلك قال النبي ﷺ: «لا يتمنين أحدكم الموت لضرّ نزل به، فإن كان لا بد متمنياً فليقل: اللهم أحييني ما كانت الحياة خيراً لي، وتوفني إذا كانت الوفاة خيراً لي»^(١)، وعلى كل حال فلا بأس أن يدعو الإنسان بشيء يتمنى حصوله أو دفعه، فإن تحقق له فليحمد الله، وإلا فليعلم أن الله ما منعه إياه إلا لخير أراد له.

وعوداً على بدء: فإن الفردانية تروج لفكرة الاستقلال المطلق، وتجعل الفرد يحمل على عاتقه عبء كل شيء: النجاح، والفشل، والقرار، والنتائج، وهذا يُنتج في الغالب نفساً مشحونة مضغوطة، تنهار عند أول إخفاق، وتُصاب بالعجز عند توالي العقبات، ولئن حققت الفردانية بعض النجاح الظاهري في ميادين المال أو الوظيفة، فإنها تخلف وراءها فراغاً روحياً هائلاً، واضطراباً نفسياً مزمنًا، وقلقاً مقيماً، يفقد معه الإنسان السكينة والرضا والطمأنينة.

ومن آثار هذا المنهج الفردي المنتشر امتلاء السجون بالنزلاء، والمصحات النفسية بالمرضى، ودور العجزة بالمسنين؛ وكلها مظاهر تشير إلى الانهيار الذي يُنتج هذا التصور المقطوع عن الإيمان والاستعانة بالله عز وجل، وعن التوازن الذي جاءت به شريعة الإسلام، والرحمة التي حملتها عقيدة التوحيد.

إن الاستعانة بالله عز وجل ركن أساس من أركان العبادة في الإسلام، وهي عبودية قلبية عملية، تجمع بين الإيمان والتوكل على الله، مع بذل الجهد والعمل والأخذ بالأسباب، وهي عقيدة تحرر القلب من القلق، وتملؤه طمأنينة، وتمنح

(١) أخرجه البخاري، رقم (٥٦٧١)، ومسلم، رقم (٢٦٨٠)، واللفظ له، من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

العبد ثقة وقوة وقدرة حقيقية على مواجهة التحديات؛ لأنها تستند إلى رب قادر لا يعجزه شيء، وتربط قلب العبد بمن لا يخيب من رجاه.

أما المنهج الفردي المعاصر فيقوم على تضخيم قدرة الإنسان الذاتية، والاعتماد الكامل على النفس، دون إيمان بالغيب أو اعتراف بقدرة الله المطلقة؛ وهذا ما يجعل أتباعه عرضة لضغوط نفسية هائلة، فإذا أخفق أحدهم أو تراكت عليه الصعوبات وجد نفسه معزولاً بلا سند، وقد ينتهي به الأمر إلى الانهيار أو الهلاك، لأنه يحمل عبء الحياة وحده، دون استناد إلى قوة عليا رحيمة مدبرة. وأما الاستعانة بالله في الإسلام فتقدم للإنسان منهجاً شاملاً متوازناً مريحاً نفسياً، فيه بعد روحي واطمئنان إيماني، يسند الفرد في كل أحواله، فينجو من الإحباط والانهزام، ويتجاوز العقبات بثبات وثقة.

ولهذا نرى في كثير من الدول الغربية مؤسسات ومنشآت تعتمد وجود مستشار نفسي دائم - في المدارس والشركات وغيرها - تحت عنوان «الدعم النفسي الإيجابي»؛ لشدة الحاجة إليه بسبب غياب الاستعانة بالله، وافتقاد الإيمان بالغيب، وبمن يلجأ إليه عند الكرب.

وتشير استطلاعات الرأي إلى ارتفاع نسب غير المتدينين واللاأدريين - أي الذين لا يدرون أيوجد إله أم لا - في كثير من المجتمعات الأوروبية، مقارنة بالمجتمع الأمريكي الذي يُعدّ أكثر «تديناً» بحسب معاييرهم، وهي معايير لا تتجاوز غالباً مجرد الإقرار بوجود إله، أو التردد على الكنيسة يوم الأحد.

وهذا الانقطاع عن الله، وهذه الضبابية في التصور العقدي، من أبرز أسباب الاضطراب النفسي في تلك المجتمعات، وهو وجه من وجوه القصور العقدي في الفكر الديني الغربي، ولا سيما في المسيحية المعاصرة، مقارنة بعقيدة التوحيد الخالص في الإسلام، التي جمعت بين تعظيم الله والتوكل عليه والسعي في الأسباب، فكانت رحمة للقلوب، ونورًا للنفوس، وقوة للمؤمنين في مواجهة الدنيا والآخرة.

هداية لا تنقطع

ما الصراط المستقيم؟

في كل صلاة يرفع المسلم قلبه إلى ربه بهذا الدعاء الجليل: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾؛ دعاء جامع، عظيم القدر، كثير الثمر، لا غنى للعبد عنه لحظة من عمره، إذ يسأل به أعظم مطلوب: الهداية إلى الصراط المستقيم.

وقد اختلفت عبارات السلف في تفسير «الصراط المستقيم»؛ فقال بعضهم: هو القرآن، وقال آخرون: السنة، وقال غيرهم: الإسلام، وقيل غير ذلك، وكل هذه الأقوال من اختلاف التنوع لا التضاد^(١)، إذ ترجع كلها إلى الإسلام.

فمن فسر بالقرآن فلقوله تعالى في مفتتح سورة يس: ﴿إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ • عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ • تَنْزِيلَ الْعَزِيزِ الرَّحِيمِ﴾ [يس: ٣-٥]، والمصدر ﴿تَنْزِيلَ﴾ منصوب على معنى «أعني»، ولأن القرآن أعظم مصادر الهداية، ومن قال: السنة، فقد أشار إلى البيان النبوي لهذا الصراط، ومن قال: الإسلام، فقد جمع الأصول والمصادر والمنهج الكامل، وهذه أوسع العبارات وأشملها؛ إذ الإسلام هو الصراط نفسه، من تمسك به نجا، ومن أعرض عنه هلك.

والقرآن يفسر بعضه بعضاً، وقد جاء تفسير هذه الآية في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنِّي هَدَانِي رَبِّي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ دِينًا قِيَمًا مِّلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ۚ وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ١٦١]؛ فجعل الصراط هو الدين القيم، ملة إبراهيم عليه

(١) ينظر في هذا المثال: ابن تيمية، مقدمة في أصول التفسير، فصل في اختلاف السلف في التفسير.

السلام، وهو الإسلام الذي لا يقبل الله غيره، وقال تعالى: ﴿وَأَنَّكَ لَتَهْدِيَ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ • صِرَاطِ اللَّهِ﴾ [الشورى: ٥٢-٥٣]، وقال سبحانه: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ﴾ [الأنعام: ١٥٣]، وقال في آل عمران: ﴿إِنَّ اللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ فَاعْبُدُوهُ ۚ هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ﴾ [آل عمران: ٥١]، فجمع في هذه الجملة بين نوعي التوحيد: الربوبية والألوهية، وجعل توحيد الربوبية دليلاً على توحيد الألوهية، ووصف ذلك بأنه الصراط المستقيم.

ووصفه جل وعلا بأنه «مستقيم»، أي لا عوج فيه ولا ميل؛ واضح المعالم، بين المقاصد، لا يشوبه انحراف، ولا يتلون بأهواء الناس، فإذا عرفت أن الصراط مستقيم فهمت أن سائر الطرق ملتوية: إما بأهواء المبتدعة، أو زيغ الضالين، أو غواية المغضوب عليهم، أو غير ذلك، قال تعالى: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ ۚ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ﴾ [الأنعام: ١٥٣].

فالصراط المستقيم هو طريق الله الحق، الذي لا يوصل إليه إلا هو، ولا يُنال رضاه إلا بالسير عليه، وهو الإسلام العظيم في عقيدته وشريعته ومنهجه، ومن سأل الله أن يهديه إليه فقد سأل له الخير كله.

طريق واحد وسبل كثيرة:

وقد ثبت من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: «خَطَّ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَطًّا ثُمَّ قَالَ: هَذَا سَبِيلُ اللَّهِ ثُمَّ خَطَّ خَطوطًا عَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ شِمَالِهِ ثُمَّ قَالَ:

هذه سُبُلٌ، على كُلِّ سبيل منها شيطانٌ يدعو إليه ثم قرأ: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ﴾^(١).

وفي هذا الحديث الجليل بيان شافٍ أن الله عز وجل طريقًا واحدًا، لا اعوجاج فيه ولا تشعب ولا تداخل؛ صراط واضح مستقيم، من سلكه نجا، ومن زاغ عنه هلك، أما السبل الأخرى فمفترقات مهلكة، على رأس كل منها شيطان يدعو إليه، وكل طريق سوى طريق الله فيه انحراف، إما ظاهر جلي، وإما باطن خفي. وهذا يقرر أصلاً عظيمًا: أن الحق لا يتعدد؛ فلا يصح أن يكون طريقان متناقضان كلاهما حق، كما تزعم بعض الدعوات المنحرفة المعاصرة التي تنادي بـ«وحدة الأديان»، أو بعبارة أدق: بتصويب الأديان جميعًا، وتزعم أن اليهودية والنصرانية والبوذية والإسلام كلها سبل إلى الله، مرضية عنده، هدى وصواب! وهذا باطل من وجهين:

أولهما: مناقضته لصريح القرآن، فالله تعالى يقول: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ [آل عمران: ١٩]، ويقول: ﴿وَمَنْ يَتَّبِعْ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [آل عمران: ٨٥].

وثانيهما: أن هذا التعدد المدعى يجمع بين المتناقضات؛ فكيف يكون الله جل جلاله واحدًا لا شريك له، وفي الوقت ذاته ثالث ثلاثة؟ وكيف يُعبد وحده بلا واسطة، ويُعبد في الوقت نفسه عبر بشر أو أصنام أو طقوس خرافية؟! هذا عبث عقلي، وسفه علمي، وضلال عقدي.

(١) أخرجه أحمد، رقم (٤١٤٢)، وابن حبان، رقم (٦)، والحاكم وصححه، وحسن إسناده الألباني وشعيب الأرنؤوط.

والله عز وجل لم يأمر عباده أن يسألوه الهداية إلى أي طريق، بل إلى «الصراط المستقيم»: الصراط الواحد، لا سواه.

ثم إن هذا المعنى يتضمن تحذيرًا بليغًا من البدع والانحرافات العقدية والفكرية؛ فالسبل المتفرقة التي حذر منها النبي ﷺ تشمل البدع في الدين، وتشمل كذلك الأفكار المنحرفة التي تبرز كل حين، وتتجدد عبر القرون، وتُسَوَّق على أنها «تنوير» أو «عقلانية» أو «تقدم» أو «تجديد»، وهي في حقيقتها زلل وضلال.

وقد قال ﷺ: «قد تركتكم على البيضاء، ليلها كنهارها، لا يزيغ عنها بعدي إلا هالك»^(١)، فصراط الله جلي واضح، والحق ساطع لا لبس فيه، ومن زاغ عنه فاللوم على عماه لا على الطريق: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾ [الحج: ٤٦].

ومن أخلص في طلب الحق، وتجرد له من الأهواء والعوائد، تجلّى له الطريق بينًا واضحًا، صراطًا مستقيمًا لا التواء فيه، وانكشفت له سبل الباطل على حقيقتها: طرقًا معوجة متناقضة مضطربة، مليئة بالشبهات، محشوة بالأهواء، تعلوها العقائد الزائغة والأقوال الدخيلة على الفطرة، الغريبة عن مقتضى العقل السليم والوحي القويم، فمن أراد الحق بصدق، وبحث عنه بنية صادقة، وطرق

(١) أخرجه أحمد، رقم (١٧١٤٢)، من حديث العرياض بن سارية رضي الله عنه، وصححه الألباني في صحيح الجامع، رقم (٤٣٦٩).

بابه بإلحاح، كان حريًّا أن يبلغه بإذن الله؛ لأن الله تعالى لا يخيب طالبًا للحق صدق في طلبه.

ولهذا كان دعاء الهداية جوهر الفاتحة ومعينها الذي لا ينضب: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾، يُتلى في كل صلاة، بل في كل ركعة، ترسيخًا لحاجة العبد الدائمة إلى الهداية، لا سيما في هذا الزمان الذي كثرت فيه الشبهات المتقلبة والشهوات المغرية، وتنوعت فيه مسالك الضلال، وكثر فيه تزويق الباطل.

نوعا الهداية:

والهداية في الشرع نوعان:

الأول: هداية الدلالة والإرشاد، وهي تبين الطريق للناس وبيان الحق لهم، كما قال سبحانه: ﴿وَهَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ﴾ [البلد: ١٠]، أي بينا له سبيل الخير وسبيل الشر، وأوضحنا له طريق الجنة وطريق النار، فهو بالخيار بعد البيان: إن شاء أخذ، وإن شاء أعرض، فقد أرسل الله الرسل، وأنزل الكتب، وبيّن الأحكام؛ فمن أراد الهداية استبان له طريقها، ومن أراد الزيغ والضلال وقع في المحرمات وأعرض عن الواجبات.

وهذه الهداية -هداية الدلالة والبيان- وظيفة الأنبياء والرسل ثم العلماء والدعاة والمصلحين؛ يرشدون ويبينون، ويوضحون للناس طريق الخير، ويحذرونهم سبل الشر، قال سبحانه: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى: ٥٢]، أي تهدي هداية دلالة وبيان، فكل واعظ، وكل مصلح، وكل إمام

قائم بالحق، إنما يهدي الناس هذا النوع من الهداية: يضع الطريق نصب أعينهم، ويرشدهم إلى الصواب، وينبهم على الزلل.

والثاني - وهو أعظمهما أثرًا وأخطرهما موقعًا -: هداية التوفيق والعمل، وهي التي يخلق الله بها في قلب العبد إرادة الخير، ويسر له سبل الطاعة، ويحبب إليه الإيمان ويزينه في قلبه، ويصرف عنه طريق الغواية والضلال، ويهديه سواء السبيل، وهذه الهداية لا يملكها أحد من الخلق، لا نبي ولا ولي، بل هي محض فضل من الله، يهبها لمن يشاء من عباده.

وقد دل عليها قوله سبحانه: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ [القصص: ٥٦]، أي لا تملك - يا محمد - أن تدخل الهداية في قلب من تحب، ولو كان أقرب الناس إليك كعمك أبي طالب^(١)؛ فهداية التوفيق للعمل بيد الله وحده، يضعها حيث يشاء، وفق حكمته وعدله وفضله.

فإن قيل: ألم يقل الله عز وجل: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى: ٥٢]؟ فالجواب: بلى لكن المراد بها هداية الدلالة والبيان، والمراد بقوله: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ﴾ هداية التوفيق؛ فالمنفية هي التوفيق، والمثبتة هي الدلالة، ولا تعارض بين الآيتين.

وهداية التوفيق تنزل على العبد إذا أقبل على الله بإخلاص، وسأله بصدق، وتضرع إليه راغبًا راهبًا، وسأله الهداية في دعائه؛ فيوفقه الله، ويجعل له نورًا يسير

(١) نزول الآية في أبي طالب ثابت في حديث أبي هريرة رضي الله عنه: أخرجه مسلم، رقم (٢٥).

به في ظلمات هذه الحياة، ويشرح صدره للحق، ويلهمه رشده، ويسدد خطاه، قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى وَآتَاهُمْ تَقْوَاهُمْ﴾ [محمد: ١٧].

أما من رأى الحق وعرفه ثم زاغ عنه عمداً، وتعمد معاندة الوحي واتباع الهوى، فإن الله يسلبه هذه الهداية، ويكبله إلى نفسه، بل يزيده في غيّه، قال تعالى: ﴿فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾ [الصف: ٥]، وقال في شأن فرعون وقومه: ﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ ظُلُمًا وَعُْلُوًّا﴾ [النمل: ١٤].

ولهذا فإن دعاء العبد: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ يشمل النوعين معاً:

- يسأل ربه هداية الدلالة والبيان لیبصره بطريق الحق.
- ويسأله هداية التوفيق ليثبتته على العمل، ويجنبه سبل الغواية والانحراف.

فمن جمع بين صدق الطلب وخضوع القلب والتعلق بالوحي رُزق الهدايتين معاً، وكان ممن أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين.

لماذا يسأل المهتدي الهداية؟

وقد يقال: نحن مسلمون مؤمنون، ومهتدون بفضل الله، بل ربما بلغ بعضنا مرتبة الإحسان؛ فلماذا نظل نكرر: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾؟
والجواب: نعم، نكرره، بل نحن مأمورون بذلك، وهو طلب لا ينقطع،
لأُمور:

أولها: أن قراءة الفاتحة عبادة تُتلى في كل ركعة، والعبادة تتضمن امتثال الأمر الإلهي، فُهمت الحكمة منه أم لم تفهم.

وثانيها: أن الفاتحة تعلّمنا كيف ندعو، وأي الأدعية أولى وأهم، وفي طليعتها هذا الدعاء العظيم: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾، وفي ذلك دلالة على أهمية سؤال الله الهداية والتثبيت عليها.

وثالثها: أن الدعاء بالهداية لا يعني أن الداعي على غير هدى، بل قد يكون مؤمناً مستقيماً، لكنه يسأل الله الثبات على الهداية، فقد علّم النبي ﷺ علياً رضي الله عنه أن يقول: «اللهم اهْدني وسدّدي»^(١)، وكان ﷺ يكثر أن يقول: «يا مقلب القلوب ثبت قلبي على دينك»، فقيل له: يا رسول الله، آمنا بك وبما جئت به، فهل تخاف علينا؟ قال: «نعم، إن القلوب بين أصبعين من أصابع الله يقبلها كيف يشاء»^(٢).

فالمؤمن لا يأمن تقلب قلبه، ولا يغتر بثباته، لا سيما في زمن تموج فيه الشهوات والشبهات، وتُقدف علينا من كل جهة، وتُضخّ عبر وسائل الإعلام ومواقع التواصل، وترُوج في المجالس والمهن والبيئات المختلفة. لقد رأينا بأعيننا أناساً كانوا بالأمس القريب من رواد المساجد، وخطباء المنابر، وحفاظ القرآن ثم تنكّبوا الطريق، وتدرّجوا في الانحراف، حتى صار بعضهم في خانة الإلحاد والكفر، والعياذ بالله!

(١) تقدم تخرجه.

(٢) أخرجه الترمذي، رقم (٢١٤٠)، من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، وقال: حسن.

وهذا كله يؤكد أن الهداية بيد الله وحده، وأن الثبات على الإيمان لا يملكه الإنسان، بل هو فضل من الله يُطلب ويُدعى به، فقول المؤمن: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ هو في حقيقته سؤالٌ للتثبيت على الحق، لا طلبٌ لشيء مفقود، بل حفاظ على شيء عزيز لا يُؤمّن زواله.

ثم إن المؤمن حين يدعو بهذا الدعاء يتبرأ من كل حول وقوة، فلا يزكي نفسه، ولا يدّعي أنه بلغ الكمال، بل يعترف بحاجته الدائمة إلى الهداية، ومن ظن أنه مستغنٍ عنها لم يعرف قدر نفسه، وقد قال تعالى: ﴿فَلَا تَزُكُّوا أَنْفُسَكُمْ ۚ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اتَّقَى﴾ [النجم: ٣٢].

فالمؤمن - وإن كان على هدى - لا ينبغي أن يغتر، بل يقرّ بافتقاره المستمر إلى تثبيت الهداية وزيادتها؛ لأن الإيمان - كما تقرر عقيده الإسلام - يزيد وينقص، والهداية من الإيمان، فهي قابلة للزيادة كذلك، قال تعالى: ﴿وَيَزِيدُ اللَّهُ الَّذِينَ اهْتَدَوْا هُدًى﴾ [مريم: ٧٦]، أي يمنح أهل الهداية مزيداً منها، ويزيدهم إيماناً على إيمانهم، ويقيناً فوق يقينهم.

فحين يسأل المؤمن ربه الهداية فهو يسأله أمرين:

١. الثبات على ما هو عليه من الحق.
٢. مزيداً من البصيرة والرشد والنور في مسيره إلى الله.

حاجة لا يُستغنى عنها:

وهذا الدعاء لا يُستغنى عنه أبداً؛ إذ لا غنى للعبد عن نعم الله، وفي مقدمتها نعمة الهداية، وقد قال بعض أهل العلم: إن حاجة العباد إلى الهداية أعظم من

حاجتهم إلى الرزق والنصر؛ لأن الهداية رأس مال الإنسان، وطريق فلاحه وسعادته في الدنيا والآخرة، فلو أوتي رزقاً بلا هداية لضل وشقي، أما إذا أوتي الهداية فالرزق والنصر تابعان لها.

بل قالوا: إن العبد محتاج إلى الهداية في كل لحظة من عمره أعظم من حاجته إلى الطعام والشراب، ولا مقارنة بينهما؛ فالطعام والشراب حياة الجسد، والهداية حياة الروح، وفساد الهداية لا يعوّضه شيء.

ولهذا جاء الدعاء بالهداية فرضاً في كل صلاة، فريضة ونافلة؛ لأنه جزء من فاتحة الكتاب التي لا تصح الصلاة بدونها، وهو في غير الصلاة دعاء مندوب يحث عليه الشرع، فدعاء: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾، أو: «اللهم اهديني وسددني»، مفتاح الثبات، ومدخل الزيادة في الإيمان، وسلاح العبد في وجه الفتن المتركة والطرق المتشعبة.

الهداية تجلب الرزق والنصر:

ومن المعاني العظيمة في هذا الدعاء أنه يتضمن في حقيقته سؤال الرزق والنصر؛ لأن من وُقِّق للهداية صار من المتقين، والله تعالى يقول: ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا • وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ﴾ [الطلاق: ٢-٣]؛ فالهداية تثمر التقوى، والتقوى تستجلب الرزق من حيث لا يتوقع.

والمهتدي كذلك من أهل التوكل، والله تعالى يقول: ﴿وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ ۚ إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ﴾ [الطلاق: ٣]؛ فالتوكل صفة لازمة للمتقي، وقد وعد الله من اتصف بها بالكفاية والنصر.

فمن رُزق الهداية إلى الصراط المستقيم نال خير الدنيا والآخرة: في دنياه تُفتح له أبواب الرزق والفرج والتيسير، وفي آخرته يُثاب بالنجاة والنعيم، وكان ممن ينصر الله ورسوله؛ لأن الهداية الحقّة تؤدي إلى التقوى، والتقوى شرط النصر، قال تعالى: ﴿إِنْ تَنْصُرُوا اللَّهَ يَنْصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ﴾ [محمد: ٧]، وقال: ﴿وَإِنْ جُنَدْنَا لَهُمُ الْغَالِبُونَ﴾ [الصافات: ١٧٣].

لكن الغلبة مشروطة بأن يحقق العبد معنى الجندية حقًا، وأن يسير على منهج الله دون انتقائية؛ فلا يكفي أن يتمسك بآيات ويُعرض عن أخرى، أو أن يؤدي بعض العبادات دون التزام بمنهج الإسلام كله، فالإسلام دين شامل، يتطلب التزامًا كاملاً لا طقوسًا مجتزأة، وقد يظن بعض الناس أن النصر يتحقق لمجرد أنهم يصلّون أو يصومون، فيتعاملون مع قضية النصر بسداجة مفرطة، متغافلين عن السنن الإلهية التي لا تحابي أحدًا.

فالنصر مرتبط بتحقيق شروطه الشرعية والكونية، فإن لم يتحقق فالخلل في تحقيق المعنى لا في وعد الله، قال أهل العلم: من تحققت فيه حقيقة التقوى فإن الله ناصره لا محالة، فإن لم يقع النصر فليراجع العبد نفسه، ويزن مدى صدقه والتزامه وشموله في تطبيق الدين.

صراط الدنيا وصراط الآخرة:

في قوله تعالى: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ دلالة أصلية وأخرى تبعية: فالأصلية أن المقصود بالصراط المستقيم الإسلام، أي المنهج الرباني الذي

شرعه الله لعباده في هذه الدار، والتبعية أن من وُفّق للهداية في الدنيا هُدي في الآخرة إلى اجتياز الصراط المنصوب على متن جهنم، مع من كتب الله لهم النجاة. وقد عبّر ابن القيم عن هذه العلاقة بعبارة بليغة، فقال: «على قدر ثبوت قدم العبد على هذا الصراط الذي نصبه الله في هذه الدار، يكون ثبوت قدمه على الصراط المنصوب على متن جهنم، وعلى قدر سيره على هذا الصراط، يكون سيره على ذاك الصراط»^(١)، فمن ثبت في الدنيا على الإسلام ثبت في الآخرة على الجسر، ومن أسرع هنا إلى طاعة الله أسرع هناك؛ فالهداية في الدنيا مفتاح السلامة في الآخرة، ومن سار مستقيماً هنا سلم هناك.

«اهدنا» بصيغة الجمع:

وجاء التعبير بصيغة الجمع: ﴿اهْدِنَا﴾، كما جاء من قبل: ﴿نَعْبُدُ﴾ و﴿نَسْتَعِينُ﴾، وقد نبه أهل العلم إلى أن هذا الأسلوب يدل على روح الجماعة، وعلى أن المسلم يريد الخير لنفسه ولإخوانه المؤمنين؛ ففي الدعاء بالجمع إشعار بالتضامن، ومشاركة الأمة في التوجه إلى الله، وسؤال الهداية جماعة لا فرداً، مما يرسخ المعاني الإيمانية والاجتماعية معاً.

الهداية: سكينة الفرد ووحدة الجماعة:

يتردد هذا الدعاء العظيم على لسان المؤمن مرات كثيرة في يومه، في كل ركعة، بل في كل وقفة بين يدي الله، وفي ذلك دلالة على عمق أثره في تكوين

(١) ينظر: ابن القيم، مدارج السالكين، (١/٣٣).

المسلم النفسي والسلوكي، فقله تعالى: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ ليس طلباً عابراً، بل نداء يتجدد باليقين، ينبع من أعماق الفطرة، ويعبر عن حاجة الإنسان الملحة إلى الهداية الربانية في عالم يموج بالتيه والاضطراب.

ومن أبرز أبعاده النفسية أنه يولد في النفس طمأنينة عميقة، واستقراراً داخلياً نابغاً من وضوح الغاية وسلامة الطريق، فالمؤمن حين يسأل ربه الهداية يشعر أنه ليس تائهاً في الوجود، ولا متروكاً لهواجسه وتقلباته، بل هو سائر على درب مرسوم، يهديه الله إليه ويثبت عليه، وهذا الشعور بالبوصلية الإلهية يحرره من الحيرة، ويبعده عن القلق الذي يعصف بمن لا مرجعية لهم ولا يقين، أولئك الذين يعيشون التشتت والضياع، كما عبر عن ذلك الشاعر إيليا أبو ماضي في قوله:

جئتُ لا أعلم من أين، ولكني أتيت

ولقد أبصرت قدامي طريقاً فمشيت

كيف جئت؟ كيف أبصرت طريقي؟ لست أدري!^(١)

فهذا التصوير الشعري يكشف المأزق الوجودي حين يغيب الهدى، ويغمر النفس فراغ المعنى، وتنقطع عن مصدرها الأعلى، فتفقد القدرة على التوجه، وتعيش قلقاً داخلياً لا يطفئه شيء من زخرف الدنيا.

ومن مظاهر الراحة النفسية في هذا الدعاء أن المؤمن لا يطلب الهداية مرة ثم ينتهي، بل يكرر الطلب في كل صلاة، فينمو في داخله حسّ الالتجاء الدائم إلى الله والاستمداد المستمر منه، ويرسخ في قلبه اليقين بأن الله لن يتركه وحيداً، وأنه

(١) من قصيدة «الطلاسم» لإيليا أبي ماضي، في ديوانه «الجدول».

سيهديه عند كل مفترق، ويثبته إذا اضطربت المسالك، ويكشف له الصواب عند التباس الأمور، وهذا المعنى وحده كفيلاً بأن يملأ القلب أمناً وسكينة، ويخفف عنه توتر اتخاذ القرار، ويزيل ارتباك الاختيار.

وهو كذلك يغذي النفس بالثقة بالله، ويذكرها دوماً بأنها في معية رب رحيم لا تضع معه الخطي، وهذا الإحساس بالقرب الإلهي يُثمر قوة في المواقف، وثباتاً في المحن، وطمأنينة في التحولات؛ فمن كان الله معه لن يخيب، ومن سلك الصراط المستقيم لن يضل.

ومن أعظم ما يغرسه هذا الدعاء في النفس الشعور بالافتقار الكامل إلى الله، والاعتراف بعجز الإنسان عن الاهتداء دون توفيقه، وليس هذا الافتقار ضعفاً، بل هو عين القوة؛ لأنه يربط العبد بخالقه، ويحرره من الغرور والاتكال على النفس، ومن ذاق هذا المعنى وجد للحياة خفة؛ إذ لم يعد يحمل الحمل وحده، بل أسلم أمر هدايته إلى العليم الحكيم الذي يعلم مواضع الخطر ومواطن النجاة.

ومن ثمرات الهداية في الجانب النفسي أيضاً أنها توافق فطرة الإنسان، وتعينه على السير في طريق لا تصطدم فيه مبادئه بحاجاته، ولا قيمه بدوافعه، فالصراط المستقيم ليس طريق العقيدة فحسب، بل طريق الأخلاق والسلوك أيضاً، ومن سلكه عاش سلاماً داخلياً نابعاً من الانسجام بين إيمانه وعمله، وقلبه وجوارحه، واعتقاده وسلوك يومه.

أما الأبعاد الاجتماعية لهذا الدعاء فلا تقل أهمية عن أبعاده النفسية؛ فالهداية لا تُطلب فيه بصيغة المفرد، بل بصيغة الجمع: ﴿اهْدِنَا﴾، فيرسخ في

النفس أن الهداية ليست مشروعاً فردياً بل مسؤولية جماعية، وأن المؤمن لا يكتفي بأن يهتدي وحده، بل يسأل ربه أن يهدي أمته كلها، ليكون الجميع على صراط واحد، يجمعهم الحق، ويوحدهم الطريق، ويؤلف بينهم تحت راية الطاعة.

وهذا المعنى ينمّي روح الانتماء، ويعلم المسلم أن سعادته لا تكتمل إلا بهداية الآخرين، وأن الخير حين يعمّ تسعد به الأرواح وتستقيم به المجتمعات، فهو دعاء يحمل في جوهره محبة الخير للناس، والرغبة في صلاح الأمة، والسعي إلى جماعة متماسكة على طريق مستقيم.

وإذا كانت الهداية تشمل العقيدة والسلوك فإن أثرها في المجتمع شامل كذلك؛ لأنها تُنتج أفراداً يتحلّون بالصدق والعدل والأمانة، يحكمهم الضمير وترشدهم القيم، وحين تستقيم هذه المبادئ في نفوس الأفراد ينعكس ذلك على منظومة العلاقات الاجتماعية، فتسود الثقة، ويرفع الظلم، وتقل النزاعات، ويبنى مجتمع يقوم على الرحمة والتكافل والعدل.

ومن أعظم ما يحققه هذا الدعاء في المجتمع الوقاية من الفتن والانقسام؛ فالتفرق ينشأ من اختلاف السبل، وتعدد المناهج، واتباع الأهواء، كما قال تعالى: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ [الأنعام: ١٥٣]، فطلب الصراط المستقيم ليس مجرد دعاء، بل استباق للفرقة، وسدّ لذرائع النزاع، وتأسيس لوحدة الصف، حين يجتمع الناس على كلمة سواء، وطريق واحد، وغاية نبيلة.

ولأن هذا الدعاء يتكرر في اليوم مرات كثيرة، فهو يشكّل جزءاً من الوعي الجمعي للمسلمين، يربّيه على مركزية الهداية، وأهمية الالتفاف حولها والانتماء إليها، وهكذا يكون ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ دعاءً عظيم المضمون، بعيد الأثر في النفس والمجتمع، يجمع بين التربية الإيمانية الفردية والبناء الجماعي للأمة، ويتوجه بالعبد إلى الله في كل ركعة، ويربيه على أن السعادة لا تنبع من الذات، بل من الصلة بالله، والسير معه، وعلى صراطه، إلى لقاءه.

جمال اللفظ:

تقدم أن الصراط هو الطريق الواسع المستوي الذي لا اعوجاج فيه، وقد وردت الكلمة في القراءات المتواترة بالصاد «صراط»، وبالسين «سراط»، وبإشمام الصاد صوت الزاي، وهو إشراب الصاد صوت الزاي عند النطق بها، فيقرأ: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ بإشمام الصاد زايًا^(١)؛ وقرأ في الشواذ بالزاي الخالصة «زراط»، وكلها لهجات عربية.

وسُمّي الصراط بهذا الاسم -على ما ذكره بعض أهل اللغة- اشتقاقاً من «السَّرَط» -ويقال: «الزَّرَط»-، وهو البلع؛ فكأن الطريق يتلع السائر فيه، أو كأن السائر يتلع الطريق بخطاه، في تصوير بديع لشدة الاتصال بين السالك وطريقه.

(١) فالسين قراءة قبل عن ابن كثير ورويس عن يعقوب، والإشمام لحمزة من رواية خلف، والباقون بالصاد الخالصة. ينظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، (١/٢٧٢).

أهل الصراط: القدوة الهادية:

وقوله تعالى: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ يشمل الإسلام بأبعاده كلها: عقيدةً وشريعةً وأخلاقاً، غير أن المقصود به قد يخفى على بعض السامعين، فجاء البيان عقبه: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾، أي طريق أهل النعمة الربانية والهداية الإلهية، الذين سلكوا الإسلام حقاً، فعُرف الصراط بأوصاف أهله: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾، بياناً بعد إجمال، وتوضيحاً بعد إشارة، فالصراط المستقيم هو الإسلام، وهو طريق من أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين.

والعبد قد لا يدرك حقيقة الصراط من النص المجرد وحده، بل يحتاج إلى رؤية أثره في حياة سالكيه، فيتعرف من أحوالهم وسلوكهم ما يبين له الطريق، لا سيما في أزمنة اشتبهت فيها المسالك وتكاثرت الشبهات.

ومن رحمة الله بعباده أن دلّهم على الصراط بذكر أهله، ليكونوا علامة يُهتدى بها، ومثلاً يُحتذى، وفي هذا إشارة إلى أهمية القدوة، وأن الناس لا يكتفون بسماع القول المجرد، بل يحتاجون إلى من يجسّد الحق أمامهم، ويترجم الهداية إلى واقع ملموس، فالهداية تزداد وضوحاً واستقراراً حين تتجسد في سلوك أناس مهتدين، فتكون أحوالهم وأخلاقهم دليلاً إضافياً على صحة الطريق، وتشبيهاً لمن يسلكه.

ولهذا كان من أخطر أدوات الحرب الناعمة اليوم إسقاط القدوات الصالحة، وتشويه صور الملتزمين، وإبراز النماذج المنحرفة والفارغة، حتى

يُسلب الجيل رموزه التي يقتدي بها، ويُدفع إلى الاضطراب والتهيه بين نماذج مزيفة أو محطّمة، فحين تُشوّه صورة العالم الرباني، أو يُهاجم المربي الصادق، أو يُهمّش الداعية المتزن، لا تبقى للأمة بوصلة تربوية تهتدي بها، ويخبو أثر ﴿الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ في واقع الناس.

وقد نبه القرآن إلى هذا المعنى مرارًا، فربط الهداية باتباع المرسلين، وبين أن من أعظم أسباب الضلال تقليد غير المهتدين، كما قال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أُمَّةً يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ﴾ [القصص: ٤١]، في مقابل من قال فيهم: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أُمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا﴾ [الأنبياء: ٧٣]، فصلاح القدوة من تمام نعمة الهداية، وزيف القدوة من أعظم أسباب الانحراف الجماعي.

أهل النعمة:

وهنا يبرز سؤال: من الذين أنعم الله عليهم؟ وقد جاء الجواب صريحًا في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ ۖ وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا﴾ [النساء: ٦٩]، فهؤلاء أهل الصراط المستقيم، الذين شملتهم النعمة الكبرى: نعمة الهداية والطاعة والثبات، وعلى رأسهم محمد ﷺ: ﴿إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ • عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [يس: ٣-٤]، وفي صحيح مسلم: «أنا سيد ولد آدم يوم القيامة»^(١).

(١) أخرجه مسلم، رقم (٢٢٧٨)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وزيادة «ولا فخر» عند الترمذي وغيره.

أدب نسبة الخير إلى الله:

وقولنا: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ يتضمن إقرارًا بأن الهداية نعمة من الله لا تُنال إلا بفضلِه؛ ولهذا أُسند الإنعام إليه صراحة: ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾، بخلاف ما بعده: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾، وسيأتي بيان ما في عدم إسناد الغضب إليه صراحةً من أدبٍ مع الله سبحانه، وفي دعاء الاستفتاح الثابت: «والشر ليس إليك»^(١)، أي لا يُنسب إليه سبحانه، وإن كان خالق الكون بخيره وشره، على أن الشر نسبي؛ فهو شر باعتبار المخلوق أو بعض أحواله، وقد يكون الخير في طيِّ ما ظاهره الشر، وفي دعاء القنوت: «وقني شر ما قضيت»^(٢) لكن من الأدب مع الله -وهو ما بيّنته هذه الجملة، وجرت عليه السنة- أن يُنسب الخير إليه سبحانه دون الشر.

وقد سأل بعض أهل العلم: لماذا لم يقل: «صراط الأنبياء والصالحين»؟ وأجابوا بأن التعبير بـ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ يدل على أن الهداية محض فضل إلهي، لا تُنال إلا بعباء منه سبحانه، ونظيره قوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]؛ فتمام الدين تمام النعمة، والإسلام هو النعمة الكبرى، وقد نزلت هذه الآية في حجة الوداع،

(١) أخرجه مسلم، رقم (٧٧١)، من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

(٢) أخرجه الترمذي، رقم (٤٦٤)، من حديث الحسن بن علي رضي الله عنهما، وقال: حسن.

يوم الجمعة، وكان يوم عرفة^(١)، معلنةً اكتمال الشريعة، فلم يبق على الأمة إلا الامتثال والاتباع.

فالدين كله - من الإيمان إلى العمل - نعمة ربانية، وتوفيق إلهي، وهداية يسألها العبد في كل صلاة، بل في كل ركعة، حتى لا يُحرَمها، أو يزيغ عنها، أو يُسلبها بعد أن أنعم الله بها عليه.

الإسلام: النعمة الكبرى:

الإسلام أعظم نعمة أنعم الله بها على عباده، وهو رأس كل فضل وأصل كل خير، ومن أعظم ما يُبتلى به الإنسان أن يغفل عن هذه الحقيقة أو يتساهل فيها، والناظر في واقع غير المسلمين - لا سيما من أُلحد أو أنكر وجود الخالق - يرى آثار هذا الانقطاع عن الدين في أعماق النفس، وإن تظاهروا بالسعادة والرضا. فكثير ممن أُلحد أو أعرض عن الإيمان يشكو فراغاً داخلياً، ويعاني اضطراباً نفسياً؛ لأن السلام لا يُنال إلا بالإيمان، ولا يتحقق إلا بالهداية، فالإسلام يمنح الإنسان المعنى، وغياب المعنى هو جوهر الأزمة التي تعانيها البشرية اليوم. ومع فقدان المعنى تضطرب النفس، ويختل التوازن، وتنهار القيم، وتتفكك الروابط الاجتماعية، ويحلّ التسلط محلّ العدالة، والأنانية محلّ التكافل، وإن وُجد في بعض المجتمعات غير المسلمة شيء من صور الإحسان والمساعدة،

(١) أخرجه البخاري، رقم (٤٥)، ومسلم، رقم (٣٠١٧)، من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

فقد يكون دافعه ماديًّا محضًا أو نابع من مصالح دنيوية، لا صلة له بالخوف من الله أو محبته أو احتساب الأجر عنده.

وَهُمُ الْإِحْسَانُ:

وقد يُفتن بعض المسلمين بما يرون من مظاهر الإحسان عند غير المسلمين، فيغترّون، ويظنون أنهم بذلك أفضل من أهل الإسلام، وهذا وهم سببه الجهل بحقيقة الدين؛ فأعظم المعروف التوحيد، وأعظم الخير الإيمان وتحقيق العبودية لله سبحانه، ولو كان ذلك على المستوى الفردي فحسب، ولا يُقارن بهذا أي إحسان دنيوي مفرغ من عبادة الله.

ومع ذلك فإن الله يجازي الكفار في الدنيا على بعض أعمالهم، كما دلت السنة؛ فيرزقهم ويعافهم لكن لا نصيب لهم في الآخرة، لأن الله جعلها خاصة بالمؤمنين: ﴿تِلْكَ الدَّارُ الْآخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا ۖ وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [القصص: ٨٣]، وفي صحيح مسلم: «إن الله لا يظلم مؤمنًا حسنة، يُعطى بها في الدنيا، ويُجزى بها في الآخرة، وأما الكافر فيُطعم بحسنات ما عمل بها الله في الدنيا، حتى إذا أفضى إلى الآخرة لم تكن له حسنة يُجزى بها»^(١).

فنعمة الإسلام تعني الهداية، والمعنى، والتوازن، والسكينة، وتأسيس مجتمع الرحمة والعدل، لا مجتمع المصلحة والأنانية.

(١) أخرجه مسلم، رقم (٢٨٠٨)، من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

المغضوب عليهم والضالون:

ثبت في السنة أن المغضوب عليهم اليهود، وأن الضالين النصارى، كما في حديث عدي بن حاتم رضي الله عنه: «اليهود مغضوب عليهم، والنصارى ضَالَلٌ»^(١)، ولا خلاف بين المفسرين في هذا التفسير كما قال ابن أبي حاتم^(٢)، قال أهل العلم: وشاهد ذلك قوله تعالى في اليهود: ﴿فَبَاءُوا بِغَضَبٍ عَلَىٰ غَضَبٍ﴾ [البقرة: ٩٠]، وفي النصارى: ﴿قَدْ ضَلُّوا مِنْ قَبْلُ وَأَضَلُّوا كَثِيرًا﴾^(٣) [المائدة: ٧٧]، وهذا من تفسير القرآن بالقرآن.

فالضال من جهل الطريق، وسلك مسلكاً لا يوصله إلى غايته، فهو يمشي على غير هدى، ويتخبط في الظلام، لا يعرف وجهته ولا يهتدي سبيلاً، والمغضوب عليه من عرف الحق وأعرض عنه، فعوقب على ذلك. وهذه الأوصاف ليست محصورة في اليهود والنصارى، وإنما خُصّوا بالذكر في الحديث لأنهم يدخلون في هذا الوصف دخولاً أولياً، وفي ذلك إشارة إلى نوعين من الضلال والزيغ، فكل من علم الحق فأعرض عنه، واحتال على الشرع، وبذل جهده في تحريفه، أو قول النصوص ما لم تقله، أو شرعن الباطل وهوّه في أذهان الناس، فقد سلك سبيل المغضوب عليهم، ويناله من هذا الوعيد بحسب حاله.

(١) أخرجه الترمذي، رقم (٢٩٥٤)، وصححه الألباني.

(٢) ينظر: تفسير ابن أبي حاتم ٣١/١.

(٣) ينظر: فتح الباري ٩/٨.

وكل من اتبع هواه وأعرض عن الحق، فنسيه وأضاعه، وعبد الله بغير علم، وترك سؤال أهل العلم، واقتصر على ما يحب ويهوى من البدع، فقد سلك سبيل الضلال، وهو ما وقعت فيه النصارى؛ ولذلك ضاع الإنجيل كلياً، ولم يبق منه إلا جمل متناثرة يظهر فيها النور النبوي، بخلاف التوراة التي بقي فيها كثير من النور، فهي أقرب إلى الحفظ من الإنجيل.

ولهذا خُتِمت الفاتحة بهذا الدعاء الجامع، تربيةً للمؤمن على ملازمة الصراط، والحذر من سبل الانحراف.

الناس ثلاثة أقسام:

وبيّن بعض أهل العلم أن الناس - كما تفيده هذه الآية - ثلاثة أقسام:
القسم الأول: من علم الحق وعمل به، وهم الذين أنعم الله عليهم، كما قال:
﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾، وهم أهل الهداية الكاملة علماً وعملاً.
القسم الثاني: من علم الحق ولم يعمل به، وهم المغضوب عليهم، ومثالهم الأبرز اليهود؛ فقد كانوا يعرفون الحق، ويعلمون أن محمداً ﷺ نبي آخر الزمان، وكان لديهم من بقايا التوراة - على ما لحقها من تحريف - ما يدلهم على ذلك، وكانت معرفتهم بالوحي أكثر من معرفة النصارى، لكنهم عاندوا الحق وأعرضوا عنه، فاستحقوا غضب الله.

القسم الثالث: من لم يعلم الحق فلم يعمل به، وهم الضالون، وأبرز من يمثلهم النصارى؛ إذ غلب عليهم الجهل، وكان العلم بالإنجيل وأحكام دينهم

حكرًا على فئة قليلة، وحتى هذه الفئة كانت معرفتها بالدين محدودة مشوهة، فاجتمع فيهم الجهل والانحراف، فسلكوا طريق الضلال.

ولهذا سفيان بن عيينة رحمه الله: «من فسد من علمائنا ففيه شبه من اليهود، ومن فسد من عبّادنا ففيه شبه من النصاري»^(١)؛ لأن فساد العالم يكون غالبًا مع علم، وفساد العابد يكون مع جهل.

وقد نبّه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله إلى أن المسلم لا يكرر في يومه وليلته دعاءً أكثر من قوله: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ • صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾^(٢)، ومع ذلك قد يقع العبد في شيء من طريق المغضوب عليهم أو الضالين بلسان حاله وفعاله؛ ذلك أن الأفعال قد تناقض الدعاء الذي يجري على اللسان، فيسأل العبد الهداية وهو يعارضها بسلوكه، فيقع فيما يستعيد بالله منه.

إثبات صفة الغضب:

قال سبحانه: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾، وهذه الجملة متفرعة عن قوله: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾؛ أي إن الصراط المستقيم الذي نسأل الله الهداية إليه طريق الذين أنعم الله عليهم، لا طريق المغضوب عليهم ولا الضالين.

(١) ينظر: ابن تيمية، اقتضاء الصراط المستقيم، (١/٧٩).

(٢) ينظر: المرجع السابق.

والغضب في اللغة ضد الرضا، وفي الآية إثبات صفة «الغضب» لله تعالى، وهي من الصفات الإلهية الثابتة بالنص، على ما يليق بجلال الله وكماله، من غير تحريف ولا تمثيل ولا تعطيل.

وقد ذهب أهل التأويل من المتكلمين إلى تفسير الغضب هنا بإيصال العقوبة أو إرادتها، فجعلوه صفة ترجع إلى «الإرادة»، وهذا منهج المؤولة عمومًا في الصفات؛ يردونها إلى معانٍ أخرى فرارًا من إثباتها كما جاءت.

أما منهج أهل السنة والجماعة في هذا الباب فقائم على إثبات ما أثبتته الله لنفسه، ومن القواعد المعينة على ذلك: أن التأسيس أولى من التأكيد؛ أي إن الألفاظ المختلفة الواردة في النصوص الشرعية يجب أن تُثبت لها معانٍ مستقلة ما دامت ألفاظها مختلفة، ولا يجوز حملها جميعًا على معنى واحد بلا دليل.

فالغضب غير الإرادة؛ والإرادة صفة ثابتة لله، والغضب صفة أخرى مستقلة عنها، فنحن نثبت أن الله سبحانه يغضب، كما أثبت لنفسه، على وجه يليق به، دون أن ندرك كنه هذه الصفة أو حقيقتها التفصيلية؛ إذ ليس كمثله شيء، ولا يحيط به علم، فنؤمن بالصفة كما جاءت، ونفوض الكيفية إلى الله عز وجل، مع الإيمان بآثارها، كعقوبة العصاة، وانتقامه من الظالمين، وإدخال أهل الكفر والنفاق والعصيان النار؛ فكل هذا من آثار غضبه سبحانه، الذي هو صفة من صفاته الثابتة له بلا تمثيل ولا تعطيل.

الأدب في الخطاب:

وفي قوله تعالى: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ لفظة بيانية دقيقة جدية بالتأمل، فقد قال في الآية قبلها: ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾، فأسند الإنعام إلى ذاته العلية صراحة، ولم يقل: «أنعم عليهم»؛ لأن الإنعام إحسان، والله سبحانه أهل لأن يُذكر بالإحسان ويثنى عليه به.

أما في مقام الغضب فقال: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾، فلم يسند الغضب إلى نفسه، مع أن المقصود غضبه سبحانه، وهذا اختيار بلاغي مقصود يرشد إلى أدب رفيع: أن يُستحب للإنسان إذا ذكر الإحسان والنعم أن يسندها إلى الله صراحة، أما في مقام ذكر العذاب أو الغضب فالأولى أن يُبنى الفعل للمجهول، كما في هذه الآية.

وقد جرى القرآن على هذا في مواضع أخرى، منها قوله تعالى على لسان مؤمني الجن: ﴿وَأَنَّا لَا نَدْرِي أَشَرُّ أَرِيدَ بِمَنْ فِي الْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا﴾ [الجن: ١٠]؛ فأسند الفعل إلى الله في جانب الخير: ﴿أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا﴾، أما في جانب الشر فقليل: ﴿أُرِيدَ بِمَنْ فِي الْأَرْضِ﴾ بصيغة المجهول، وقد اختلف النحاة في تسمية هذا الفعل: أهو مبني للمفعول، أم مما لم يُسم فاعله؟ لكن المعنى واحد: أن الفاعل لم يُذكر، وهذا أدب قرآني عظيم.

وليس معنى ذلك أن الشر يقع في ملك الله بغير مشيئته، بل كل شيء بقدر الله، وإنما هو من باب الأدب في الخطاب: أن تُسند أفعال الخير إليه صراحة،

وَيُجْتَنَبُ التَّصْرِيحُ بِنِسْبَةِ الشَّرِّ إِلَيْهِ، كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ فِي دَعَائِهِ: «وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ»^(١).

الولاء والبراء:

وفي ختام هذه السورة الكريمة يظهر مظهر عقدي عظيم: إعلان البراءة من أهل الباطل؛ فالمسلم يبرأ من طريق المغضوب عليهم وطريق الضالين، ويعلن تمسكه بالصراط المستقيم، وولاءه لأهله من الأنبياء والصديقين والشهداء والصالحين، الذين أنعم الله عليهم، أهل الحق والاستقامة، السائرين على هدي الله وشريعته.

(١) تقدم تخرجه.

التأمين

«أمين»:

بهذا نكون قد أتممنا تفسير هذه السورة الجليلة، غير أن مسألة بقي التنبيه عليها، هي مسألة التأمين.

فمن المستحب - كما هو معروف عند أهل العلم - أن يؤمن المصلون بعد الفراغ من تلاوة الفاتحة، فيؤمن الإمام والمأموم معاً في وقت واحد، على الصحيح من أقوال أهل العلم، ويجهر به الإمام والمأموم في الصلاة الجهرية عند الشافعية.

ولا يختص التأمين بالصلاة، بل هو مشروع فيها وفي خارجها، لما ورد في السنة من هذا وذاك، فقد ثبت في الحديث: «إذا آمن الإمام فأمنوا، فإنه من وافق تأمينه تأمين الملائكة غُفر له ما تقدم من ذنبه»^(١)، وفي لفظ آخر: «إذا قال الإمام: غير المغضوب عليهم ولا الضالين، فقولوا: آمين، فإنه من وافق قوله قول الملائكة غُفر له ما تقدم من ذنبه»^(٢)، وفي لفظ عام: «إذا قال أحدكم: آمين، وقالت الملائكة في السماء: آمين، فوافقت إحداهما الأخرى، غُفر له ما تقدم من ذنبه»^(٣).

(١) أخرجه البخاري، رقم (٧٨٠)، ومسلم، رقم (٤١٠)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري، رقم (٧٨٢).

(٣) أخرجه البخاري، رقم (٧٨١)، ومسلم، رقم (٤١٠).

فالتأمين عند ختم الفاتحة سنة مستحبة، وهو داخل في جملة الأذكار المشروعة، لأنه دعاء بالاستجابة، وكلمة «آمين» ليست من القرآن، وإنما هي اسم فعل أمر بمعنى: اللهم استجب.

الفاتحة رقية:

ومن الجوانب المهمة في سورة الفاتحة كذلك أثرها في باب الرقية؛ فهي من أعظم سور القرآن في هذا الباب، وقد دلت السنة على ذلك في القصة المشهورة: حين نزل نفر من الصحابة على قوم لدغ سيدهم، فطلبوا راقياً، فرقاه أحد الصحابة بسورة الفاتحة فبرئ، فأعطوهم على ذلك جُعلاً، فلما رجعوا إلى رسول الله ﷺ أقرهم على ذلك، وقال للراقي: «وما يدريك أنها رقية؟»^(١)، وهذا يدل على ما للفاتحة من شأن عظيم في الرقية والعلاج بالقرآن.

مرتكزات السورة:

وختاماً، فإن سورة الفاتحة قد انبنت على مرتكزات عقدية وروحية كبرى، يمكن تلخيصها فيما يلي:

- التوحيد والألوهية: إذ تُفتتح السورة بقوله: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾، وهو إعلان من المسلم بأنه يستفتح كل أمر باسم الله، الإله الحق، المستحق للعبادة وحده.

(١) أخرجه البخاري، رقم (٢٢٧٦)، ومسلم، رقم (٢٢٠١)، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

• توحيد الربوبية: في قوله تعالى: ﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾، وهو إثبات أن الله هو السيد المالك، الخالق المدبر، المتصرف في شؤون خلقه، المتفرد بذلك لا شريك له.

• الرحمة والمغفرة: وهي من أبرز معاني السورة، تتجلى في ذكر اسميه الرحمن الرحيم، الدالين على سعة رحمته ومغفرته لعباده.

• العبودية والاستعانة: وهي جوهر العلاقة بين العبد وربّه، وقد اختزلت في أعظم آيات الفاتحة: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾، فجمعت كمال الذل مع تمام المحبة، وكمال التوكل مع صدق التوجه.

فقوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ يجسّد جوهر العبودية، ويظهر ما في هذه العلاقة من اعتماد مطلق على الله في شؤون الحياة كلها، دقيقتها وجليلها؛ فالمسلم يعترف فيه بأنه لا عبادة بحق إلا لله، ولا استعانة صادقة نافعة إلا به، وهذا عين التوحيد الخالص الذي يجمع بين التذلل والافتقار.

ومن المرتكزات العظمى في السورة طلب الهداية، الوارد صريحاً في قوله سبحانه: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾؛ دعوة خاشعة من العبد لربه أن يهديه إلى الطريق الحق، طريق الصواب والسداد، وأن يثبت عليه في دينه ودنياه، وهو طلب لا يقتصر على النفس، بل يشمل - بقلب مفعم بالمحبة والرحمة - جميع إخوانه المسلمين، استشعاراً لأهمية الهداية في حياة الإنسان وسعادته ومصيره.

والهداية المسؤولة هنا ليست مطلق الإرشاد، بل الهداية إلى الصراط المستقيم، أي الطريق القويم الذي يجمع صحة العقيدة، وسلامة المنهج، ونزاهة السلوك، وانضباط الوجهة، والالتزام بقيم الإسلام الجامعة.

وفي ذلك أيضًا تحذير من الانحراف، تضمنته السورة بطريقتين واضحتين:

- الأولى: بالتعريف الإيجابي للصراط المستقيم بأنه صراط الذين أنعم الله عليهم، الذين جمعوا بين العلم والعمل، والاستقامة والإخلاص.
 - والثانية: بالتحذير من سلوك طريق المغضوب عليهم والضالين، في قوله: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾؛ فالأولون عرفوا الحق ولم يعملوا به، والآخرون ضلّوا عنه جهلاً وعمى.
- وتضمنت السورة كذلك مرتكزات سلوكية راسخة، منها:
- الاعتراف بالفضل والشكر، ويتجلى في افتتاح السورة -بعد البسملة- بقوله: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾؛ فالحمد إعلان صريح بالاعتراف بفضل الله وإنعامه، وشكر له على نعمه الظاهرة والباطنة، وهذه التربية على الشكر تعزز في النفس خلق الامتنان، الذي يبدأ مع الخالق، وينعكس على سلوك العبد مع الخلق، وقد ورد في الحديث: «من لا يشكر الناس لا يشكر الله»^(١)، وفي رواية: «أشكر الناس لله أشكرهم

(١) أخرجه أبو داود، رقم (٤٨١١)، والترمذي، رقم (١٩٥٤) وقال: حسن صحيح، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

للناس»^(١)، فمن اعتاد شكر الله أورثه ذلك خلق الشكر للناس، والعكس بالعكس؛ إذ الشكر طبع وسلوك متصل.

- الصبر والتوكل؛ فطلب الهداية والاستعانة في قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ يتضمن افتقارًا دائمًا إلى الله، واعتمادًا كاملاً عليه، وصبراً على مشقة الطريق، وثباتاً في وجه الفتن والانحرافات، وهذا لبّ التوكل.

فمن تدبر هذه السورة العظيمة علم أنها خلاصة الدين، وأساس التزكية، ومفتاح الاستقامة، وأصل القيم؛ تربي المسلم على التوحيد الخالص، والعبادة الصافية، والإخلاص في الدين، والارتباط بالله في مسارات الحياة كلها، وطلب الهداية والثبات على الصراط، والحذر من الانحرافات العقدية والسلوكية، والالتزام بالقيم الربانية التي بها تُبنى النفس ويصلح المجتمع.

(١) أخرجه أحمد، رقم (٢١٨٤٦)، من حديث الأشعث بن قيس رضي الله عنه، وصححه الألباني في صحيح الجامع، رقم (١٠٠٨).

خاتمة

وبهذا نبلغ ختام تفسير سورة الفاتحة، السورة التي اشتملت على مفاهيم محورية وأبعاد إيمانية راسخة، وكشفت عن جملة من المرتكزات العقدية والسلوكية والتربوية التي سبق بيانها.

فالفاتحة ليست كلمات تُتلى في الصلاة فحسب، بل هي منهج حياة، يوجّه المسلم إلى اليقين والثبات في أزمنة الشدائد والفتن، ويربيه على معاني العبودية الخالصة، والتوكل على الله وحده، واللجوء إليه في الطلب، والافتقار بين يديه، وهي الباب الذي يُفتح لمن طرقه بصدق، ويُستفتح به طريق الهداية لمن أخلص نيته وأراد النجاة في دنياه وأخراه: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾.

نسأل الله عز وجل أن يجعلنا من المتمسكين بكتابه، المقتدين بسنة نبيه محمد ﷺ، العاملين بما فيهما عن علم وبصيرة، وأن يثبت قلوبنا على دينه القويم، وأن يرزقنا فهماً عميقاً وفقهاً سليماً لكتابه الكريم، وأن ينفعنا بما علّمنا، ويعلّمنا ما ينفعنا، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

وصلّى الله وسلم على نبينا محمد، والحمد لله رب العالمين.



سورة الفاتحة أعظم سور القرآن قدراً، وأكثرها على ألسنة المسلمين
ترديداً، يقرؤها المسلم في كل ركعة، ولا تصح صلاته إلا بها، وقد
جعلها الله مناجاةً بين العبد وربه.

وفي هذا الكتاب وقفاتٌ مع آياتها آيةً آيةً: تبين معانيها، وتقرر ما دلت عليه
من أصول الاعتقاد، وتعرض ما يتصل بها من أحكام الفقه على تحرير
مذهب الإمام الشافعي، وتستخرج ما فيها من معانٍ إيمانية وتربوية تصل
القارئ المعاصر بمقاصد أم الكتاب.



﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾

